

ادرك  
البيان  
سر القدر  
من كنه  
صلى على

حسبي  
ط ١٨

للفوائد العبدية  
على القدوري

٢

استقامت العبدية  
وحد لهم كماله  
ولا سلام





كتاب الطهارة . كتاب الصلوة . كتاب الزكاة . كتاب الصوم .  
 كتاب الحج . كتاب الجنائز . كتاب البيوع . كتاب الصرف . كتاب الرهن .  
 كتاب الحجر . كتاب الاقرار . كتاب الاجارات . كتاب الشفعة .  
 كتاب الشراكة . كتاب المضاربة . كتاب الوكالة . كتاب الكفالة . كتاب الحوالة .  
 كتاب الصلح . كتاب الهبة . كتاب الوقف . كتاب الغصب . كتاب الوديعة .  
 كتاب العارية . كتاب اللقطة . كتاب اللقطة . كتاب الخنثى . كتاب المفقود .  
 كتاب الاباق . كتاب الماذون . كتاب المزارعة . كتاب الكراع . كتاب الرضاع .  
 كتاب الطلاق . كتاب الرجعة . كتاب الايلاء . كتاب العدة . كتاب النفقات .  
 كتاب العاق . كتاب الكفالت . كتاب الولاء . كتاب الجنائز . كتاب الداء .  
 كتاب الحدود . كتاب السرقة . كتاب الاثرية . كتاب الصيد . كتاب الاضحية .  
 كتاب الايمان . كتاب الدعوى . كتاب الشهادة . كتاب الرجوع عن النكاح .  
 كتاب الفاضل . كتاب القسم . كتاب الاكراه . كتاب السير . كتاب البغاة .  
 كتاب الاخوان . كتاب الوصايا . كتاب الفرائض .

كتاب شرح القندوري المستنير بنو ابي البديعة خلاصة الراء  
 تصنيف شيخ الامام الفاضل الكامل امير تاج العلماء في تنقيح المسائل  
 فخر الفضلاء مولانا حميد الدين الشيرازي  
 بحمد الله عليه وسلم عليه رحمة واسعة  
 بحسب  
 حسام الدين ابي الحسن  
 علي بن احمد بن علي الرازي  
 المتوفى سنة ٥٩٨ هـ



٨٢٤

Sahih al-Bukhari	Sehid Ali Pasa
824	



بسم الله الرحمن الرحيم . ويستغفر  
لقبه بكتاب الطهارات دون باب الطهارات لأن الكتاب ينشأ عن الجمع  
يقال كتبت المغلة اذا جمعت بين شفرتيها حلقة والباب لا ينشأ  
عنه فلهذا اطلق الكتاب عليه دون امثاله لأن فيه اجتماع  
انواع المسائل **قوله** الحمد لله رب العالمين . الألف واللام  
في قوله الحمد لله للاستغراق يعني جميع المحامد لله .  
وهذه المسئلة بناء على مسئلة خلق الافعال لما عرفت . وانما قال الحمد لله  
ولم يقل الحمد للخالق وللعالم لأنه اسم ذات مستجمع جميع صفات الكمال  
ويكون جميع المحامد بازا . جميع ما يستحق به الحمد ولا كذلك الخالق  
والعالم العالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى وهو في الاصل علم  
كالخاتم في الاصل ختم زيد الألف للاشباع فان قيل اذا كان اسما لجميع  
المخلوقات فلماذا ذكر العالمين قيل اذا كان معترفا باللام فهو اسم  
للجمع فاما عالم فهو اسم لكل فرد والعالمين جمع عالم منكر فالحاصل انه  
جمع المنكر وادخل الألف واللام على اسم في الجمع فان قيل لماذا قدم  
المتقين على صلوة الرسول قيل لأن الرسول داخل في المتقين لأنه راس المتقين  
ثم خصه بالذكر قوله تعا وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما كثر قال رضي الله عنه طريق المتقين  
مخوفة ومنازلهم معمورة وطريق الفجرة معمورة ومنازلهم خربة والي هذا  
أشار النبي عليه السلام **حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِ** . وحُفَّتِ

النار بالشبهات ونمذا قال المصنف العاقبة للمنفق والصلوة على  
رسوله الصلوة من الله تعالى اليه ومن الملائكة والاستغفار ومن العبد  
الدعاء ومحمد عطف سائر معناه السلع في كونه محمودا اذا تفعيل  
للمبالغة كما قال الحسن بن ذر والعرش محمود وهذا محمدا والآل في  
بما يصل اليهم وهذا يصل في الصلوة يصلح الا انه خصا بالاسراف  
فلا يقال ان الخائل وصل الى غير عوز لتصور تصور الاسراف ثم الصلوة  
على غير النبي هان . قال الله تعالى والذين يصلون علىكم وقال النبي  
صلوا الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى وهذا محمدا على سبيل  
السمع له أما اذا اورد فلا يمنع ان يقول لئلا ينهم بالرفق وقال النبي  
صلوا الله عليه وسلم من كان يوم من الله واليوم لا يفرق موافق  
التميم **كتاب** الطهارات  
ولم يسل كتاب الطهارات كما قال كتاب الصلوة وكتاب الزكاة وكتاب الصوم  
لعدد الطهارات واخلاها من طهارات الصغرى والكبرى والنجاسة  
والنوب والبدن والطهارات بالماء والتراب أما الصلوة ليست  
بمختلفة لذاتها والصلوة الحنانية ليست بصلوة حتى لو حلف لا يصلح  
فصل صلوة الحنانية لا بحث لما عرفت في الجامع ان الصلوة عبادة عن  
النظام والقوى والدعوة والسجود **كتاب** ان المصنف رحمه الله  
استدل بأنه من كتاب الله تعالى من كتابه وان كان من حق الدليل ان يكون



عن المذلول في الاسرار **قوله** فاعسلوا فالتمسك هذه الآية قال الشافعي  
 رحمه الله الباء للترتيب فيقضي وجوب غسل الوجه مرتين على القيام  
 الى الصلوة لا ينادى دخلت على غسل الوجه فاذا اوجب الترتيب حصل  
 الوجه وجب في الباء بالاجماع مع عدم القابل بالمصلي قلنا  
 القاد دخل في الغسل في ذلك الاعضاء والاعضاء معطوفة بعضها  
 على البعض كخز الوادوي يطلق الجمع نصا وكما قال في اعمام فاعسلوا  
 هذه الاعضاء وهي لا يوجب الترتيب فعملها بموجب الخبرين القاد والواد  
 قلنا القاد دخل في الفعل وهو الغسل في المحل فاوجب الترتيب  
 في الفعل دون المحل فان دخل لما كانت القاد امله في الغسل معلميها  
 على المسح تحت الغسل وهذا على المسح ومن قال بهذا الطريق فهو بالتب  
 قلنا لا نقول به لان محل الغسل لما كان مقدا وهو غسل الرجل لا نقول  
 بالترتيب **قوله** الآية باعرب بلغة تاويلها اخر الآية او آية الى  
 اخرها مخرقة او الى اخر الآية **قوله** معرض الطهارة القائل لنفسه بركا  
 في قوله تعالى في آية التيم فاستحو او هو حكم **قوله** المفروض في المقلد  
 اراد به المفروض لا الغوى لا الشرعي لان الفرض لا شئت بخبر الواحد **قوله**  
 نوقضا ومسح على ناصيته حكم معلوم وهو المسح ومحل المسح وهو الرأس  
 معلوم ولكن المقدار مجهول محل محل الرسول سائنا للجمل وهو العذر وفاة  
 فيل العذر عن مجهول فان الباء دخل في الرأس انه يصح التعيين

فانما مطلق البعض بالاجماع قد روي

اي مفر كان كان معلوما سلات شعرات وجرى مع الرأس فكان مجهولا  
 فصار محل الرسول سائنا للجمل والمراد بالنص بعض مقدم لا ادى ما يطلق  
 عليه اسم البعض عن محسن الاين بان وبالا يمكن اقامة العرض لانه  
 يعتبر من هذا لانه يتصور به اقامته والثاني ان الله تعالى اخذ المسح  
 بالذكر ولو كان المراد بالمسح اتصال اليد الى ادى ما يطلق عليه اسم  
 البعض وذلك يحصل بغسل الوجه والبالي ان المصروف في سائر  
 براعضا غسل مقدم لا ادى ما يطلق عليه اسم البعض ولا الكل كما قال  
 مالك رحمه الله الا ان المقدار مجهول عن مذكورة الآية فلا بد من ان يحرف  
 بالسنن او يقتصر النص **قوله** اذا استسقط هذا ايضا في لكن نقل  
 عن العلامة كالمه الشرط محرم على جميعه حتى يسقط الماستسقط  
**قوله** غسل البدن السمن هو التيمم لكن الغسل يقع عن الفرض وهذا  
 ما محمد رحمه الله بغسل ذراعيه **قوله** وسوى الطهارة السنن  
 ان سوي ثقلية ويقول بلسانه نوبت رفع الحدث واستباحة الصلوة  
 او امتثال امروا به تعالى **قوله** وسوى الاستحباب ان يرفع  
 اصابع يديه على مقدم راسه وكفيه على يورديه ويملاهما الى قفاه **قوله**  
 كلما خرج اي خرج ما خرج لانه قال والمخافى واراد بها العليل والعلك  
 عمار عن مخرج محل بالمحل وتغير به حال المحل **قوله** حكم التطهير  
 هذا من اضافة السع الى نفسه اي حكم هو التطهير كما قال علم الفقه وعلم

واحد  
 وهو شعير  
 ولا بد منه احد  
 وهو ان يكون راس  
 على شكله  
 البعض



قوته ضفاريها الضعيف قبل السحر وادخال بعضه في بعض الصفة الذرا  
 قوته انزال المواضع الوهب الى الانزال والخص في القاس اضافة  
 الحكم الى السوط كماله صفة النظر والمخ الموجب للغسل في المواضع ارادته  
 الصيام الى الصلوة قوته وليس في المذي والودي غسل فيهما الوضوء  
 فان قيل ما الفائدة في قوله وفيها الوضوء وقد علم الاساس بقوله كل  
 ما خرج من السيل من قوتها هذا احتراز عن قول مالك رحمه الله فان  
 عنده لا يسقط الوضوء منها فان قيل الودي ما يخرج عن عصب البول قد  
 لزم الوضوء في البول فلا فائدة في احباب الوضوء في الودي قلت احتمل ان  
 الودي يخرج بعد ما توضع من البول ولا في الودي وان خرج عصب البول  
 فان الوضوء يقع عن البول والوجه جميعا وحسبنا لو هلف في توضع من البول  
 فقال هم رعت انهم يوصا يانه محنت في نفسه قوته فليلا كان او كثيرا  
 فان كان لفظ العليل صفة للماء كان الخلاف مع الشافعي رحمه الله وان كان  
 صفة للنجاسة كان الخلاف مع مالك رحمه الله ويحوز ان يكون التخليل صفة  
 للنجاسة لان الفصل اذا كان بمخيم معقول يستوي فيه المذكور والمؤث  
 قال الله تعالى ان الله قريب من المحسنين قوته امر يحفظ  
 الما من انما على امر بالشئ فهو عن ضده والنهي عن الشيء امر بضم  
 وهو احتراز السبح الى منصرفه الله قوته من الخائف لا فرقه اسنان  
 الى انه يتنحس موضع الوقوع وهو قول السج اني احسن الكرخي رحمه الله قوته

في النجاسة

كالسبح الى آخره قدم السبح لانه مجمع عليه وهذا اذا كانت جفت انفه  
 انما اذا اقبل في الما حرجا حيل الى يوسف رحمه الله يسد الماء على اروي  
 المتعلق قوته والمستعمل كلما الى آخره هذا من حيث السريعة وفي الله  
 عيان عن جميع ما استعمل في اي مكان ونظروا في الولد كان من هو الكلام  
 ان يقدم بحرف الماء المستعمل على حكمه الا ان كنا ساءمنا لسان الاحكام حكم  
 الحكم على التعريف قوته حازت الصلوة فيه بان جعله ثوبا ولم يبق  
 عليه وان كان الحكم فيهما واحدا لان لسان في الثوب يصير سائنا في المصلي  
 لان الاشياء في الاول اكثر ولا في الاول منصوص عليه ايضا قال الله  
 تعالى وثيابك فطهر والثاني ملحق به والوضوء منه بان جعله مؤداة  
 قوته والوضوء منه فيه اشارة الى ان الجلب بعد ما يفيض وحكم بطها رة  
 لا يصير نجسا ولا يعوز نجاسته بصيرورته وطبا بخلاف الارض اذا  
 اصابته نجاسة جفت وحكم بطها وتماما اصابها الماء عاد نجاستها  
 في هذه الروايتين قوته الاجل والخمسين ولاد في قلم الجنيد  
 لانه في بيان النجاسة فكان تأخر الادم في هذا الموضع اكراما له وتطيير  
 قوله تعالى كلهم من صوامع لانه قوته تزجت اي السويغ ماء  
 السوي بطريق اطلاق اسم المجرع على الحال لا يجوز اسنادا الى النجاسة لان  
 بشرحها لا تظهر السر فلا يتم جواب المسئلة وقوله تزجت لانه  
 حكم المسئلة قوته طها ان لها اشارة الى انه لا يجب غسل الاجزاء ونزع

في النجاسة

منهم



الطين قوت سودائه هنته سودا طويلة الذنب قوت عشرين  
بطريق الاحباب وتلن بطريق الاستحباب قوت بحسب كبر الرلو  
وصغرها عند البعض راجع الى قدر المستحب وعند البعض راجع الى قدر  
المستحب دون الواجب والثالث بطريق الاستحباب هو نصف الواجب  
قوت نرج جميع الماء المراد الماء الذي كان وقت الوقوع لا وقت  
النزول حتى لو كان وقت وقوع النجاسة مائة دلو ثم صار مائة وحسن  
يظهر السر من مائة دلو واعتبارا بحال انعقاد السب قوت  
حسنا اي ذات عين جارية والقياس ان يقال بحسنه لان المرء يشه  
واما ذكرها حملا على اللفظ او توهم انه فعل بمعنى مفعول او على  
تقدير ذات معين وهو الماء الذي يجري على وجه الارض من تحت  
الماء مغرب قوت لا شرح اسان الى ان الضمير مرد بهت راجع  
الى السر قوت حتى يتحققوا التحقير بهت شدن ندر ساقى  
دانستن لازم يستعدي قوت سور الادى هذا مطلقا متناولا  
المؤمن والكافر والجنب والمخاض قوت يساوي كل شئ فيهم  
لان حكم السك النجس لتعارف ما حادث ولا تار والقياس كما عرف  
قال الوطامن اللباس يبع ان يقال محتاط والله اعلم باب  
التسم ومناسبه هذا الباب مع الباب المقدم في اسرار بعد ذلك  
اسما عما للكتاب الله تعالى فانه ذكر الوضوء ثم رتب عليه التسم ولائ

في الواجب

اذا سأل

والطاهر

الوضوء اصل في التسم خلف والتسم القصد اي قصد كان ثم صار هو عبارة  
عن قصد مخصوص هو استعمال الالفاظ بهذه التسم على من عين تارة  
من المخصوص الى العموم كالمالاة فاما للمعادنة في الاستسما ثم صار  
عبارة عن كل معادنة وتارة من العموم الى المخصوص كالخ صار عبارة عن  
قصد مخصوص وانه كثير النظم والتسم من هذا القبيل قوت  
او خارج المصرا ان نصبت الخارج تكون عطف على محل وهو مسافر  
لان محله النصيب لكونه حالا وان رفعت يكون عطف على مسافر قوله  
وهو مسافر قدم للمسافر على المرفوع هنا وفي كتاب الله تعالى على عكس  
هذا قل انما قدم في الاية لسان الرخصة فقدم المريض بطساق قلبه  
ولان المرض عارض من غير اختيار العبد والسفر  
عارض باختيار العبد فقدم بيان الحكم فيما جاز من قبله واما في الرواية  
ان عدم المعنيان في المسافر الماء معلوم حقيقة وفي المريض يتوهم  
حكما فقدم الحقيقة على الحكمي ثم في قوله وان كنتم من خوا او على شغل  
فيه بيان الرخصة دون الشرط وفي قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط  
اولا ستم النساء بيان الشرط دون الرخصة هي يتعرف من الرخصة  
المذكورة سابقا في القضييتين الاوليتين الرخصة في الاخرين ويتعرف  
من الشرط المذكور اخرا في القضييتين الاخيرتين في الشرط في الاوليتين وتطبق  
قوله تعالى اصلها ثابت وقد عرفت ان السما ذكر الخبر في الجملة لا في دون



ضملائه

لاخرى وذلك الطرف في الاخرى دون الاولى قوله في الخبر في الاولى  
الخبر في البيانية ومن الطرف في البيانية الطرف في الاولى قوله  
يحيى ميلاد اكثر في لرواه الحسن علي بن حنفية رحمه الله فانه يرى  
ان لم يكن الماء قد اتمه فالمسافة ميل وان كان قد اتمه فالمسافة ميل  
اكثر من ميل واحد رحمه الله والمصنف رحمه الله يقول او اكثر  
انك لتسوية من الميل ولا كبر في اسات البر خصه مطلقا قوله  
استخدموه اما بواسطة الحركة او بواسطة الماء وكذا اذا ارطاه من  
تحليله التسمي قوله تسمي بالصعد ذكر في الاحكام ان الله تعالى خلق  
الارض وفطر فيها فصارت ماء وعلا الزبد عليه فخلق الله تعالى الارض  
من زبد الماء فخلق الارض من الماء فلم يبق لها قوام مقام الماء  
عند عدمه قوله التسمي صريحتان قال ابن سيرين قلت ضربات  
ضربه للوجه وضربه للذراعين وضربه للوجه والاذراعين فاسا والوجه  
يكون ولكن الصبر اولى ماله في اتصال التراب الى ثلث الاصابع  
قوله وبالاخرى لله الى المرفعين وعند الزمخشري الى الاطراف  
رواه الحسن بن علي حنفية رحمه الله الى المرفعين مع المصنفين  
قوله سوا اي التسمي والكتبة قوله من جنس الارض وهو  
ما لا يترق لا يصيرت بمكاد او لا يطلع ولا يلبس كالخزير والارض  
وتحويها م عند اي حنفية رحمه الله لا يشرط ان يتصلق بده شيء

وعند محمد رحمه الله بشرط قوله وسقطه انضار وانه الماء سوا  
كان في الصلوة او خارج الصلوة وعند السباع رحمه الله رواه المصنف في الصلوة  
لا يضر قوله ويصلي بنسبه ما شاع من الغرائب والنوازل وعند  
السباع رحمه الله تسمي لكل فرض وهذا شاع على ان التسمي مظهر عندنا  
مطلقا وعندك هو لا باجبه الصلوة مع تمام الحديث حقيقة كطهارة  
المستحاضة قوله والولي غيب ورواه خوزي للولي ايضا ذكره في  
الكافي قوله صلى الطهارة اذا ذكر ان يحاكيها بطنه انه تكفيه ركعته  
قصا للجمعة قوله اذا شق الماء في حمله وانما قيل بالنسيان لانه  
لو طهر في الكون ماء وتسمي لا يجوز ولو كان الماء في الكون والكون مخلوق  
على الدالة ان كان المتسم سابقا والكون معاق على عنق الدالة يجوز التسمي  
وان كان خلفها لا وان كان اكبا فالحكم على العكس قوله طلقه  
منه فلو ان تسمي انما يجب الطلب في موضع لا يحل الماء وان كان في موضع  
يحل الماء لا يشرط الطلب ولو تسمي في موضع يحل الماء لم اعطاه  
رشفه بعد الصلوة ما قوله المسح مناسب  
هذا الباب بباب التسمي ان التسمي خلف عن الكل والمسح خلف عن  
البعوض فدم التسمي لانه خلف عن الكل ثم رتب المسح عليه لان التسمي  
رخصه والمسح رخصه ايضا خرج عن رخصه وشرع في رخصه اخرى  
قوله المسح على الخف الخف الشيعي ما يكون الى الكعب قوله



حائز بالسنة ولم يقل واحب لان بعد محض سنة ان مسح وسن ان يتنق  
 الحف ويغسل وانما قال حائز بالسنة ولم يقل بالحدث لان السنة يستعمل  
 القول في الفعل والمسح عرف ثبوته بقول النوع عليه الصلاة والسلام  
 وسعله ايضا ونهنا قال بالسنة قوله حدث موهب للوضوء  
 فيه اشارة الى انه لا يجوز من الجنابة واكتسب قوله طهارة كاملة  
 فيها اشارة الى انه لو توضأ بتسليم وليس الحسنة ثم احدث لا يجوز للمسح  
 على الحسنة لان هذا التمر يدل على الماء عند في حقه وجه الله وهذا  
 لو وجد الماء في خلال الصلوة بسبب صلوة فلو هاز المسح كان هذا يدل  
 البطلان وهذا لا يجوز وفيه اشارة ايضا الى انه لا يجوز للمسحاضة ومن  
 يحضها المسح بعد خروجه الوقت لان حدثها مقارن قوله من  
 سلا الماصع الى الساق فيه اشارة الى ان في الغسل بعد من قبل الاصاب  
 ايضا لان المسح حلف عن الغسل وانما قال الى الساق ولم يقل الى  
 الكعبين وعنه لفظ المروي فانه روي انه عليه السلام عند المسح  
 الى الساق قوله معك رتبة اصابع اشارة الى انه لو مسح باصبع  
 واحد ثلث مرات بما جدد يجوز قوله فيه خرق كبريت الخرق  
 ان كان في موضع ما صابع فالمحسوف في غير الاصابع الا صغير والاكثر  
 فيه سواء وان كان في غير موضع الا صابع فالمحسوف في اصبع الا صابع للاجتماع  
قوله يتسبب منه فيه اشارة الى ان الصائم لو كان صليبا جمع لو لم يتسبب

التميم

ن  
واحدة

ولم يفرج المشي لكون المسح والكثير يستعمل في الماهيات المتصلة  
 والكثير يستعمل في الماهيات المتصلة فاللذان هنا الكثير ليشاؤ  
 الخريف المسفرقة على حف واحد قوله لم يوجب عليه الغسل  
 صورته اذا ليس الحف على طهارة كاملة ثم احبب ولم يحرم ماء  
 فتسببهم وجعل ماء مقدرا ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ ولا يجوز المسح  
 وقال بعصم المسح شرع في الاحداث لا في الجنابة لانه يمكن  
 الجمع من غسل الماصع والمسح ولا يمكن الجمع من غسل اليد والمسح  
 فلا يحقق معنى الرخصة فيه فلا يجوز قوله وليس عليه اعان  
 بقية الوضوء هذا يعني بقوله من يقول بالموا لاه فان عندهم عليه اعان  
 بقية الوضوء لتحقيق الموا لاه قوله ثم مسح يوم وليلة لان المسح  
 حكم متعلق بالوقت فيكون المحسوف فيه آخر الوقت كالصلوة وفيه  
 فرق الحف هذا اذا السرا الجرم فوق قبل الحدث قوله تجلدين  
 جهرت مجلد ما الذي وضع الخلد على اعلاه واسفله من باطن القدم  
 الى الكعب وجوبه من فعل هو الذي على اسفله حلد كالنعل للقدم  
 والحق ان يقوم على الساق من غير ان يشك شي معسوط قوله  
 لا شقان شق الثوب اي رقيق حتى رأت ما رواه من باب ضرب  
قوله يكون المسح على الحبان وعنده الحصول لا استصحاب مسح  
 الجسد شرط لان المسح عليها كالمسح على الحبان فاذا اوجب الاستصحاب



في المبدل اذا كان محققا يجب الاستيعاب في البدل ايضا  
**باب** الحيف من سببه ايراد هذا الباب  
عمقت الابواب المتقدمة انه ذكر هناك حكم الحيف والناس والرعاف  
ولم يذكر حكم امتدادها فمن في هذا الباب حكم الامتداد والمناسبة  
الخاصة له مع باب المسح ان سبب الحيف سقوط الركن من اركان الوضوء  
اذ هو ركنه استطاق والحيف سقوط الركن من اركان الوضوء وحلي هذا الشيخ  
ان يدرج باب الحيف على باب المسح لانه سقط الكل والمسح سقط  
السبب فلما كان في بيان اطلاق اصلا وحلها فلما ثبت الحيف في الكل  
ومو التيمم فمن حلف السبب وهو المسح فلم يأت اقرار الحيف وانما  
لقب الباب بالحيف دون الناس وان كان الباب مستملا عليها لان  
كل حكم يرتب على الناس من سقوط الصلوة وحرمة الصوم والوطي وغيرها  
يرتب على الحيف والحيف احكام اخر على الخصوص كما يقتضيه العدل والاستنباط  
والبلوغ ولانه حاله حاله معبود في نيات ادم لا محالة دون الناس  
المذكور في الباب اربعة انواع حيف استخاضه ونحو ملحق بالاستخاضه  
والطهر والناس في الحيف لافله ولا كثر غناه وفي معاملة الاستخاضه  
وما في معناه وافله واكثر من معانيم الطهر لافله غناه ولا غناه لا كثر  
والناس على العكس ثم انه لم يسن ما هو الحيف وشي في احكامه لانه  
الكتاب في بيان الاحكام التي ان الحيف منه الجرم والسرور والحيف والصفر

والقربة والكدره ميثا كذا الثلاث ولم يذكر الصلاة بل ان الصلاة متداهله  
في الصلاة المذكورة لان الجرم اذا اسكت صارت سويا والمحصن قره الى  
الصفر والسرور يكون داخله في المكدره **قوله** والحيف سقط عن  
الحايط الصافي هذا على قول القاضى في زبد ربه الله مستقيم فان عنك  
الوجوب ما است على الصبي والمجنون والحايض وانما على قول العامة  
المساج بالوجوب عند غيب ثبات لما عرف يكون قوله سقط طاعة  
ونظير هذا ما ذكر في كتاب الاحاديث ان الاله لا يحب الا ما هدى بحاه  
ثلاث شرط التحليل او بالتحليل من غير شرط او باستمالة المحقود عليه  
ومع هذا لو ابر المستأجر الاجر عن الاجر قبل من المعاني يصح الاتراء  
نظرا الى صورة السبب وهو العفك فكذلك هذا صورة السبب في وجوده  
ومو الوقت يصح قوله سقط **قوله** وبحكم علمها الصوم ولم نقل  
سقط لكونه اساء الى الصوم بقوى وكان يلحق ان يجوز الصوم مع  
الحيف لان الظاهر ان السبب بشرط للصوم لان الصوم الحيف صحه والجواب  
عن هذا ما روي عن العلامة ان كفا النفس الشهوة عنه من قبضتها  
ومو الاكل والشرب والجماع غير موجود لانها انما تمسك عن الجماع لاجل  
الحيف لاجل الصوم **قوله** ولا تطوف بالبيت ذكر هذا وان  
عطف الطواف على قوله ولا تدخل المسجد لان الطواف في البيت  
انما قال لاجل زيادة السنان او ليعلم انما اذا احاصت بعد الصلاة







باب سان احكام لا يخاس قوت قوله بكل ما يحيط طامر ما يبيع مبيعاً اذا  
 سال قوت قوله بكل ما يحيط طامر يمكن ان انتهائه كالحل الحكيم في المايحان  
 ثبت بدلالة النص والعاسر اباد لاله النص طامر الما صار مظهر المايحان  
 القلع والازالة ومعنى الازالة في الحل وما الورد ولانه يعلق النجاسة  
 وراحتها والما يعلق النجاسة دور الراحه قوله العباس فكذلك  
 ايضا لا ستر اك عسر الماء المائ في الازالة وهذا القدر في النص معقول  
 وانما الما طامر حاله لا استعمال غير معقول لا من لاداة النجس المطاير  
 نوجب تحسس الطامر لكن يتعدى هذا وان كان غير معقول في ضمن  
 المعقول كالجوده في باب الربوا قوله فذلك في الارض حار وهذا استحسانا  
 ولا استحسان انواع اوجه لا استحسان بالنص منها فيما نحن فيه لقوله  
 صلى الله عليه وسلم فان كان في ما ادى فله مسحها بالارض حار في ما  
 ظهور ولا استحسان بالاجماع وهو لا يتصنع ولا استحسان بالضرورة  
 كما قلنا في تطهير الجياض ولا يار ولا استحسان معقول قوله  
 نجفت بالشمس خرج فخرج العان بعد ذلك اوالقاسم السهقي في موضع  
 المسئلة نجفت وذهب اثرها قوله حانت الصلوات على مكانها  
 فيه اسان الى انه لا يجوز التيمم فيه وروى عن كاسر انه يجوز التيمم ايضا قاسا  
 على الصلوات والفرو لنسأ ان طهارة القرب في التيمم ثبت شرط طهارة المكان  
 طامر ما يثبت بخبر الواحد اما طهارة المكان في الصلوات ثبت بدلالة

هذا هو الوجه في قوله  
 في كل ما يحيط طامر  
 يمكن ان انتهائه  
 كالحل الحكيم في المايحان

ن  
 نجفت

النص الذي حصر منه بعضه وهو ما دون الدرهم او عشر حاله اراد الصلوات وخبر  
 الواضحة معارضتها لهذا النص بخبر ان ينادي موجب هذا النص بما  
 ثبت بخبر الواحد قوله من النجاسة المغلظة بمسح المغلظة على  
 قول الحنفية وهم انه ان ثبت النجاسة بنقل لا محار فله سوا الصلوة فيه  
 العلماء ارام لا يحددها المغلظة ما ثبت نجاسته بالاجماع والمخففة ثبت  
 بالاجماع قوله عالم سلخ الثوب قبل الصلوة ربع الثوب  
 الذي يجوز الصلوة فيه وهو الاذن قوله الا ان يسقى من الدنيا  
 بمسح المسقى عند بعضهم ان يحتاج بعد الغسل بالماء الى مسح اخذ  
 في زوال اثرها كالاسنان قوله على طين القاسل انه قد طهر  
 كما في التخرى في فصل القلة قوله استنجاسه وهو طلب  
 ما في النجس وعند الشافعي رحمه الله استنجاء واجب قوله وليس  
 فيه علة يستنون حلافا للسابع رحمه الله وغسله بالماء افضل اى يعك  
 بنفسه بالحجر والماء لان النقص ورد في هذا الوجه فانه عليه الصلوات  
 والسلام سال اهل قبايم حصصهم بهذا المذهب فقالوا انا نبيع  
 الحبان الماء قوله لم يحرقه الا الماء عند ابي حنيفة واى كفى  
 وحدها الله سنن ان يكون الزائد على المخرج زائدا على قدر الدرهم  
 وعند محمد رحمه الله لا شرط ان يكون الزائد على المخرج زائدا  
 قدر الدرهم قوله معاد الدرهم او ما دونه حكم الدرهم حكم دونه

الاربع



والحق فيه ولم يلحق الخصة في فصل الصوم بما دونها وانما جعل هكذا لان  
حكم النجاسة في هذا الامر اهل من المخرج والمخرج معفو فكان الدين  
محفوظا ولا كذلك كما الصلوة  
الصلوة هي الاصل في الكتاب لانها من اولى الابدان بعد ايمان قال الله  
تعالى فان ياوا واحاموا الصلوة وفي اسم الصلوة ما يدل انما ثابته لا اياه  
فالمصلحة في الله هو السامع في الابدان ولا بد في من ان يكون مصليا  
اذا كنت ارفعوا ان يكون لك السبق فكان من هو ان هذا بها عرفة  
الظمان سرطما فلهذا قدمت عليها قوله ما لم تطلع الشمس  
هذا اطلاق اسم الكل على البعض لان قوله ما لم تطلع الشمس ينشأ من  
اول وقت الفجر الى قبل طلوع الشمس المراد ما قبل طلوع الشمس  
قوله في الروايات وهو الظل الذي يكون للاشياء وقت الروايات ولا يمكن  
تقدير شيء لانه مختلف باختلاف الارض ولا يمكن قوله على  
القوانين عندنا في حقه رحمه الله اذا صار ظل كل شيء مثله وروى على  
بن الحسن المحلة عن بن يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انما ينشأ  
المثل والمثلين وقت مهملة معي هذا يكون الاختلاف في حوال وقت  
العصر وفي خروج وقت الظهور اعاق وعلى طاهر الرواية اختلاف  
فيما قوله اول وقت الوتر بعد العشاء هذا وروى على بن يوسف  
ومحمد رحمه الله فان عندنا الوتر سنة العشاء وهو مشروع في كل وقت

هذا

فكون الوقت بعد وعده في حقه رحمه الله اول وقت الوتر وقت العشاء  
لانه من غيبا عندنا لكنه ما هو سلف في العشاء على ان لو  
بأن الاذان هذا خروج من العموم  
الى الخصوص لان الاذان في اللغة المطلق لا اعلام به المقصود من اذان  
اعلام الوقت فلهذا الحقه باب تراويح قوله دون  
ما سواها اي من صلوة العبد وصلوة الكسوف وصلوة التراويح  
وانما سمي اذانا ولم يستم شهادا وان كانت الشهادة موجودة  
فيه لان المقصود من شرعيته لا اعلام فلهذا سمي به كالحل كما كان  
مخفيه الوقوف بعرفة سمي بعرفة قال عليه السلام الحج عرفة وفايك  
التكبير والشهادتين ذكر الاذان ليعلم الناس ان لا يخالفهم  
فيما يدعونهم اليه ويعلموا انه امين في هذا اتي قيل قوله والى  
هذا اشار النبي صلى الله عليه وسلم امام ضامن والمودن مؤتمن  
قوله يرسل الرسول ان يفصل بين كلمات الاذان من غير  
تخير لجلد الوصل في السورة قوله ويؤذن للفائتة ويقوم  
لان اذان له اختصاص بالصلوة كاله اختصاص بالعلام الوقت ولهذا  
المنفرد في بيته يؤذن ويقوم قوله ويستقبل بها القبلة  
لان الاذان مشتمل على المناجيات والمناجاة في المناجيات يستقبل  
القبلة كما في الصلوة قوله وجبه يميننا وشماله ذكر



ذكر في الملتقط انه لا يجوز جينا وشمالا في الاقامة الا ان يكون القوم بجيدا  
 منه ينتظرونه فينتد بجول وجهه **قوله** على غير وضوء وقوله  
 الفصل بين الاقامة والصلوة **قوله** وهو جنب لان الاذان طامرا  
 اما ان يكون في المسجد او في قنار المسجد ايضا فعلى هذا يستحب للجنب  
 ان يحد الاذان وهو ظاهر الرواية وفي غير ظاهر الرواية لا عارة واجبة  
**باب** شروط الصلوة التي ينعقد بها هذا  
 القيد قصد في انما في ذكره في هذا الباب الشروط المتقدمة دون  
 الشروط المتوسطة كتربيت الاركان والمتاخر كالعناء لرا حصر عند  
 البعض فان عندهم القعد شرط انعام الاركان والشروط جميع الشروط واشراط  
 جمع الشروط بغير الرا وما العلامة والمنعطف على سائر الفقرات الشروط  
 دون الاشراط في المذكور في الباب شروط ان احدها ان يستوي القوم والنية  
 واستقبال القبلة ثم ذكر الملائكة ما سوى النية حال وجودها وحال  
 عدمها وتنزل الحكم فيها انما لا يسقط حال الاختيار وسقط حاله لا  
 يضطرار فعال فان لم يكن ما ينزل به النجاسة صلى عليها ومن لم يكن  
 ثوبا صلى عليها قال الا ان يكون خافا فيصلي الى اي جهة قد روى  
 سنن هو النية فانما لا يسقط اصلا لكنها تسقط الى حلف كمن توضأ  
 صلى وفي عنده ان يصلي الظهر مثلا ثم اتى المسجد من قبل ان يحل عليه  
 وشرع في الصلوة من عنده فانه يجوز ويكفي ما لسه التي كانت حاله التي

هذا هو الوجه في  
 صحة الصلاة في  
 غير المسجد

**قوله** ويستبرأ من لعله في هذا وان يسكن عند كل مسجد اي  
 ثوبكم عند كل صلوة وعلى هذا حلف الا فصل ان ليس احسن ثوبا به  
 عند اداء الصلوة وعنايه للفظ ان يسه المذكور في الآية الحمد وفي قوله الله  
 والمسبح استجارتيان اطلاق اسم الحال على المحل وهو في قوله ربكم واطلاق  
 اسم المحل على الحال وهو في قوله مسبح **قوله** والركعة بحرف من  
 العونة تر حيا للحرمة لانها منتهى عظم الساق في الفخذ والحمد بحرف  
**قوله** وبدن المراء الحرة كلها عورة وفي بعض النسخ كله عورة  
 ومنها ككتمان للبدن لانه لما اصف الى المونث هان ان يعطى له حكم  
 المانث **قوله** وكعبها فنه اسان الى ان القدم عورة حيث قصر  
 الاستئنا على الوجه والكف وذكر في بعض الروايات انها ليست  
 بعورة اصلا وفي بعض النسخ انها عورة في النظر دون الصلوة وكفها  
 بعصم قالوا المراد ما طر الكف لانها محتاجة الى كشفها عند الاخاف  
 وبما عطا ولا محتاجة الى كشف طام من الكف وقا **قوله** القاض  
 العيشة مختلفا انه ان وجه المراء وقد بها الى الرشح ليس بعورة وقد روى  
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو حلف لا ينظر الى الحرام فنظر الى وجه  
 المراء او يد منها الى الرشح لا حثت ثم عالم يكون عورة من انما تحل النظر  
 اليه اذا كان يغش شهوة اما اذا كان شهوة لا حل له النظر الى اللقاف  
 والشامدة والطبيب والذي يريد ان يبر وجهها للصورة هذا في حق غيره

الماء هو  
 في الصلاة



الاله قوله ليس بعدد لانها محتاجة الى الخروج والبروز عند الحاجة  
 قوله ومن لم يجد ما ينزل به اليها فليكنه ما مضى عن  
 ممدود لسنا اول الماعبات سوى الماء ايضا على قول في حصة وايضا  
 ربهما الله ولو قلت ماء بالمد يصير اسنان الى قول محمد رحمه الله  
 قوله صلى الله عليه هذا اذا كان ربع الثوب او اكثر طامعا اما اذا  
 كان الطامع اقل من الربع فعند اي حصة وايضا يوسف رحمه الله هو  
 محتر ان شاء صلى الله عليه وان شاء صلى الله عليه وعنده محمد رحمه الله صلى  
 معها الى محاله قوله ولا اول افضل لان كان الصلوات مما يحتمل  
 السقوط حال الاختيار في الجملة كما اذا صلى ركبا نفل فاما  
 سنن العموم فلا يحتمل السقوط بلا عذر وفي القعود اليسير الكثر فكان  
 اولى قوله فيها شبهة ان كانت الصلوة نفلًا يتأخر طابق  
 الله وان كانت فرضا يتأخر في نية الطهور او العصر عندنا وعند  
 الشافعي رحمه الله لا بد من نية الفرض قبل محتاج الى نية الوقت  
 عند البعض لان الفرض فيه مقتضى والقضاء عارض قوله  
 وسنن التجرمة بعلم اي عمل ينافي للصلوة حتى لو توضأ وناوى للصلوة  
 ثم اتى المسجد ولم يشتغل بعمل آخر وكبر من عشرين فانه يجوز صلوة  
 ثم لا بد من عدم النية في الصلوة بخلاف الصوم لان في الضرورة والتم  
 القيام في الصلوة علة حصة لا محالة اما الصوم في اول النهار

في اول النهار

في كونه عناية قصور لان الانسكاب في اول النهار معتاد فاكف بالنية التعديدية  
 وعند البعض يجوز الصلوة ايضا بنية متأخرة اذا كانت قبل البناء  
 وعند البعض قبل الركوع قوله الا ان يكون خائفا بطلانها  
 سنا اول الخوف من العذر والسبع قوله ليس بخضرة اشان  
 الى انه ليس عليه ان يطلب احد اسأله عن القبلة قوله اجتهاد  
 وصلى اسأله الى انه لو صلى من غير تحريم ثم طهره ان اصاب القبلة  
 يجوز صلوة لان القبلة حاله لا اشتباه هذه التحريك وعنه في حصة  
 رحمه الله انه لو صلى من غير تحريم بحسب عليه الكفر وان اصاب القبلة  
 لانه استخف بحكم من احكام الشرع قوله الخطاء بعد ما  
 صلى في هذا الاطلاق نفى قول الشافعي رحمه الله فان عذر في الاستدبار  
 يحسب لاعادة فان صفة الصلوة  
 لما فرغ من بيان الشروط شرعية في بيان الشروط ثم الوصف والمصنف  
 مصدر وان كان الوعظ والعظة والوعيد والعك والوزن والوقت الا ان  
 في اصطلاح الحكماء الوصف ما قام بالواصف والصفة ما قام  
 بالوصف قوله شبهة كان ينبغي ان يقال ليت لا في الفرائض  
 جمع الفريضة الا انه اول الفرائض في الفروض والصفة  
 وانما قال فرائض الصلوة ولم يقل وكان الصلوة لم يكن  
 تعداد التجرمة والقول لا فيه لانها فرض ليسا لو كان ثم انه عك

ههنا



التجرية من الصلوة وانه من البشروط عندنا لما انهما متصلان بالصلوة في  
 اليها كما في قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم بسم العتامة والقراءة  
 وكذا في بسم العتامة وكذا في الصلوة فالمراد بكن اذ منى زينة القيام  
 وحسنه لا يتحمل الحرام والقراءة دون القيام بسم العتامة لا خبره فرض لقوله  
 صلى الله عليه وسلم اذ اذلت هذا او فعلت هذا صحت صلواتك ومع  
 وان كان ضمير الواحد لكنه يخرج سافا لمجمل الكتاب وهو قوله  
 اجمعوا الصلوة بالتجويز ثانيا به واذا اصاب المجمل ففسر بكون الموجب  
 هو المفسر دون المفسر والمجمل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون  
 العتامة الاولى فرضا لان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بها حال علم  
 صلواتها كما وانما في الصلوة سافا لمجمل الكتاب ايضا قلنا روى  
 انه صلى الله عليه وسلم اوجب سجدة في السهو وشرك القنوت الاولى  
 فدللت انها ليست بفرض قوله سنة سنة سنة واما كان فيه  
 واحداث لما اراد بها ما السنة اطلاقا لا اسم السب على المسب  
 قوله ورفع يديه مع التكبير في اشار الى انه يرفع يديه مقارنا  
 للتكبير وهو الطرقي عز في يوسف والطيحاوي رحمهما الله وعندنا  
 يرفع يديه اولاه في سنن في موضع المجاز اذ اتم كثر كفته رفع  
 الدين في رفع يديه فاشرا اصابعه عن الالطى مستقبلين لساكن  
 كفته فانه روى الله عنه للكف حالات ثلاث فم لا صاير في

في السجدة ونشر يديه الركوع لا تاشق ولا مضبوطة في سائر الحالات  
 قوله في سجدة اذ يديه عالان من اسفل الاذن وهو موضع القنوت  
 قوله في سجدة في اشار الى ان الاصل هو التكبير قوله في حق  
 مجازي ما يما فيه سجدة اذ يديه هذا في حق المجلد ثانيا في قوله  
 فانما يرفع يديه الى منكبيه كما هو من حيث الساجد رحمه الله في حق  
 المجلد والمراء وفي ذلك المسئلة احوال اربعة فعدد ما لك رحمه الله  
 بحرية الاحوال الله اكبر وعند الساجد رحمه الله لا بحرية الا الله اكبر  
 او الله الاكبر وعند ابي يوسف رحمه الله يما ونقوله الله اكبر الله التكبير  
 ايضا وعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بجميع اسماء الله تع اختلفوا  
 في قوله اللهم على قوتها لاهلها في تفسيره في تفسيره من قال محناه  
 الله اثنا عشر قال لا يجوز الصلوة ومن قال محناه ما الله بخون  
 قوله في دعاءك بيمينه تفسيره الاعتقاد ان يضع وسط كفك في  
 المني على طرس رشح لك اليسرى في يكون التماس وسط الكف  
 قوله سبحانك اللهم اني اعبدك تزايفك عن كل صفة لا ملائق  
 لك لان حق قولهم سبحان الله انما في الله عن كل سوء وبجمل كل اي  
 تحمدك ونسبحك بمعنى قولهم سبحانك صفات الصفات وان ثبت  
 كقولهم تحمدك صفات الكمال وتبارك التبارك العالي حكى انه  
 اسكن على الاصحى التبارك والدرخان والرقم فرائض بيتا

انما في الله  
 اي تبارك الله  
 غريب



في العرب بخط الادم فحاكيت واراد ان يحلق بالادم بطرقه فلما باى اياه  
 قال جأ البرهم لسعالي بالديهان فطردته فسار ك الحبل على كسف  
 ما اسكاه عليه قوله وسعديك بالله من الشيطان الرجيم فالسما  
 علق بوانا ونحن لا نراه فليسعديك بولتنا وهو الذي يرى الشيطان  
 وهو لا يراه قوله وقراء اسم الله الرحمن الرحيم فيه اسان الى انه  
 من القرآن فان قيل لو كان من القرآن يصير جمعا من الحمر والحم  
 في صلوه واحد قلنا انما بقراء التسمية شركا به لا باعتبار القراءة  
 وحمد الواحد يصير عليه لا يجوز الصلوه وان اراد بها القراءة قوله  
 آمن بالملك والتصرف كما قال الشاعر . يا رب انك ذو من ومنخفضة  
 ببيت بغافية ليل المحبين . يا رب لا تسلبني حبها ادا . ويرحم  
 الله عبدا قال آمين . وقال احمد شاعرا عفي فكل  
 اذ دعوته آمن قزاد الله ما بيننا بعدا . قل في معنى آمن افعول  
 وقيل كذلك يكون وقيل معناه استجب قوله الموم الموم  
 مسترك من اسم الفاعل والمفعول فان كان اسما للفاعل يكون اصلا  
 مؤنثا وان كان اسما للمفعول اصلا مؤنثا ونظيره المختار فانه مشترك  
 ايضا فان كان اسما للفاعل فهو محتمل وان كان اسما للمفعول فهو محتمل  
 قوله هم يكتسب ومعنى سرعته الكبر عند ما سقا من ركن الى  
 ركن اي انه اكبر من ان يودي حقه بهذا القدر من العباد لا والله تعالى

على

تعالى من ان يحرك اهل كما هو مسحة او ثقب عليه حق ثبانه فان محق  
 قوله وما قد ردا الله هو قد ردا في هو المومنين اي اثبتوا عليه حق ثبانه في  
 حق الكفار وما عمن قوا الله هو معرفته قوله وذلك ادناه اي ادنى  
 الكمال من حيث السنه لا من حيث الفض قوله سمع الله لمن  
 حمده اي احاب وقيل بطريق اطلاق اسم السمت على المست لان السماع  
 سبب القول ومعرفته قوله ربنا لك الحمد شروع في اول القيام  
 الحمد لله وهو للاستعراق مصدر جمع المحامد لله لكنه غير متعرب للحصر  
 قصد افسر في آخر القيام ربنا لك الحمد وتلم الطرف لسبك الحصر  
 قصدا والله اعلم قوله فاذا استوى قائما امرنا القيام في  
 والطمانينة في الاركان واهب على نحو الكرم وسنه على تحرك  
 اي حسنة ومحمد رحمهما الله وعندك اي يوسف والشايع رحمهما الله  
 فمن حق يحب سرا عان عندهما وعندك من قال يحب سنجك السما  
 قوله فان اقصى على اهلها حار عند اي حسنة رحمه الله لا  
 ان لا يفتها ر على الانف حان عنده مع الكراهة قوله وسدي  
 من رايك او من رايها ر او معناه مهنا متاعد وروى فيك من بلاد  
 وهو السعيد والضيق بالسكون في غير العضد وقيل وشطم بالظن  
 قوله ولا تقول ولا تعمل وعند السامعي رحمه الله مجلس كما  
 تقوم معتمد اعلى الارض ولا قوله ولا استغنى اي لا تقول سبحانك

ما قد ردا

للحصر

ما روي

وعند ما لا  
 ان عند ما  
 في رايها







الله  
 ١٥ دواء فان القرآن يحتاج اليه في كل واحد من هذه العلوم يحتاج اليها في جميع  
 الاركان وانما قدم اليه صلى الله عليه وسلم الاقرار لان اقرارهم كان يعلمهم  
 لانهم كانوا يحفظون القرآن بحاشية حتى قال الصحابة وفي الله عنهم  
 من حفظ سورة البقرة وان عمران حذوا فناء عظم قوله قوله قوله  
 فادريهم الورع براهنتها عن البشريات والقوى براهنتها عن  
 المحرمات قوله قوله ويكون تعلم العبد لاصل انه يحب عدم من كان  
 في تعلمه بكسر الجماعة ويكون تعلم من كان في تعلمه بعليل الجماعة وفي  
 عدمه ولا يقلل الجماعة فلهذا اكد تعلمهم قوله ولد الزنا لقوله  
 علم ولد الزنا شئ الثلاثة وهذا لان الزنا يبين خبثه الفعل دون  
 الذات ولولد الزنا خبثه الذات وخبثه الفعل ايضا لانه ليس له اب  
 يثق فان تعلمه واحاد بقوله علم صلوا خلف كل من وفاجر قوله  
 ويكون للنساء ان يصلين وحرمن من جماعه وعند الشافعي يستحب  
 الجماعة قوله اقامه عن عمنه وفي رواية يسمع ان يكون روس  
 اصابع رجل المعتدي حلف امام قوله قوله فان قامت المرأة الى  
 جنب رجل صوم المحاذاه محاذاه المرأة المستهانة الرجل في الصلوات المبطلة  
 المستركة المنوية بئنه امانة النساء بلا هائل اذا اجمعه يومب سباد  
 صلوات الرجل من المرأة حلا فالشافعي قوله قوله ومن به سلس البول  
 بفتح اللام مصدر وبكسرهما نعت هذا سان جزوي يستدل به من هو في

يعقنه  
 خ

من ما ذكر في الكتاب كمن به الدعاء الدائم وعبدك وانما اذك  
 قومه ولا يطامرات خلف المستحاضه وان فهم حكمها من اول على  
 قلنا الدرع وهم ينشأ من قول مالك رحمه الله فان دم لا يستحاضه  
 عنده ليس يحدث فيمكن كونه حائضا نوع حقه فنما يصح في الوهم انه يكون  
 معقولا هو صحة الاقدا قوله قوله ولا الفاري حلف لامي لا يام  
 لا يقدري على المقاه وعلى هذا قالوا لا يوق اقدا الا بالآخرين لان الاثني  
 فادري على التخريم دورا خمس قوله قوله ويجوز ان يوم الميسم للمؤمن  
 هذا عندهما اما عند محمد والشافعي وجمهما الله لا يجوز بناء على الخليفة عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف وجمهما الله بين التراب والماء فيكون الطهارة الجاه  
 وجمها الله بالتراب بعد اصابه طهورا بمنزله الطهارة الحاصلة بالماء  
 فيكون الميسم صاحب اصل كالتوفيق وعند جمعا الخليفة من التيمم واليوق  
 فيكون الميسم صاحب حلف والمتوفى صاحب اصل ولا يجوز بناء  
 الاصل على الحلف قوله قوله ويصل الفاه حلفا لقاعك استحسنانا  
 بالنص وعند محمد رحمه الله لا يجوز وتخصي معقول ايضا فان  
 ما دنا بالركع اعو المنحوي يجوز وان لم يوحده لاسنوا الخلفي النصف  
 لاسفل فكذا في القاعك لانه وحده استوا النصف وهو النصف لاعو  
 بالظن لاولي لان لسان من عنده الى ركه والراس طليعته والذلة  
 ما شيتاه بعد هذا لاسنوا وما نحن فيه فيما هو اصل في لاسنوا

الخليفة



قوله ولا يصلي المفترض خلف المسلم ولا من صلى خلف من  
 صلى فرضا اذ خلا للشايع رحمه الله في المسلمين واصل ذلك  
 المسالك عندنا ان ينظر ان مع بناء اهلي المصادق على الخديوي  
 واهله مع في تحريم من بالافندك وعلى العكس لا يجوز وكذا في التورمتمس قوله  
 على الفرض الاخر يتخرج به واهله لا يجوز فكذلك في التورمتمس قوله  
 ومن اهلي امامهم علم انه على عمر وضوء اعماد الصلوة خلافا للنساء  
 رحمه الله وهذا بناء على ان لا يندموا في الاذان فحسب وعندنا  
 المواقعة مع الشركه قوله ولكن للمصلي ان يعتكف ثوبه المراء  
 اربعة العتف والسنة والظلم والجمل والظلم اضرار دون  
 العتف والجمل قوله ولا يقلب الحق سال ابودر خيد  
 البشر عن سوية الحجر فقال بالاذر مرة او ذر قوله ولا  
 يفرق اصابعه العريضة تصوب الاصابع اما يغز منها او ممدتها  
 قوله ولا يتخير ولا اختصار وهو وضع اليد على الخاصرة روى  
 عن النبي عليه الصلوة والسلام الاختصار راحة اهل النار اي  
 الكاف في الدنيا وانما يكن الاختصار لحنس اهل النار  
 ترك سنة اهل الدين والثاني لانه فعل الجبابرة على ما روي في قوله  
 ولا تعفص العفص له طرق يلبه اما ان يخرج الشعر على ثمانية وشك  
 بخطه او يدون على راسه كما هو عادة النساء او يحجبه على قفاه كما هو

ونبه العتف  
 السنة كسبه الجمل  
 في الظلم ثارة  
 السنة والظلم

نفي

فعل العتف الشريط قوله ولا يشك اي لا يدخل بعض الاصابع  
 في العفص قوله ولا يلبس باللفات بين يدي ستر حويل  
 لكن الظاهر هو عتفه من عمران بلوى عتفه قوله ولا يغطي لافقاء  
 له تفسير ان اهلها ان ينصب وحليته وحلته على عتفه والثاني  
 ان يعتكف سديده على الارض ويضم ركبته الى صدره قوله ولا يرد  
 السلام وعند الشايع رحمه الله يجوز ان يرد السلام قوله  
 ولا يتبرع الا من عدله للعذر ان ياتي لياهم المحرمات ويترك المواهب  
 فلان يكون له اثر في ترك صفة السنة اولى قوله ولا ياكل ولا يشرب  
 الاصل ان الصلوة عبادة خادمة جامعها مع العبادات وسائر  
 العبادات للرياضة امثال الصوم فلانة في النفس الشهوة  
 عن مقتضايتها وفي الصلوة ذلك والحج عبادة مبدية وفي الصلوة ذلك  
 والذكر طمس وفي الصلوة ذلك قال الله تعالى ان الحسنات  
 تذهب السيئات فيل المراد منها الصلوة وتعفي الجمل في  
 الصلوة وهو في قوله عليهم رحمتنا من جهل الا صغر الى جهل  
 الاكبر فاذا كان معنى العبادات موهودا فيها يكون لاك  
 والشرب منافقا لها قوله استخلف ونوصنا م اذا استخلف  
 نصيب امام معندنا والخليفة اماما مع يفسد صلوته بمرأه ونفسه  
 صلوته الخليفة دون العكس وشريط صحته الخلاف ان يصلي الخليفة

بازم



ركننا الى مكان الامام قبل خروج الامام من المسجد حتى لو توفى الامام  
 في المسجد والخليفة لم يوجد ركننا بعد بدعي ان يتاخر ويقدم الاول ولو  
 توفى خارج المسجد لا يتاخر قوله الاستئناف افضل الدلائل  
 المؤيدة اربعة الكتاب والخبر المسموع من في رسول الله عليه السلام  
 والخبر المتواتر والاجماع والمجوز اربعة ايضا الآية المأولة  
 وخبر الواحد والعام المخصوص والقياس حتى لو لم يتاخر قوله  
 عملا بخبر الواحد ولو استأنف يكون عملا بالاجماع وكان في قوله  
 استأنف الوضوء والصلوة لان جواز البناء ثبت بخلاف القياس خلاف  
 بقاس عليه عن الا اذا كان في معناه من كل وجه فحسب ذلك بدلالة  
 النص في القياس قوله عامدا وسامعا لعملي صلى الله عليه  
 وسلم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وهذا يمكن  
 في موضع النبي نعم ينفع الصلاة من جميع الوجوه ولو لم يكن مفيدا  
 لكان الصلاة باثنا والله ثم اعلم ما باب قضاء  
الفوات لقب الباب نقصا الفوات ولم يقل بقضاء المتردكات  
 لان الظاهر من حال المسلم الا يتذكر وهذا من كلامه كما قال محمد رحمه  
 الله ولو ان الكعبة تبقى ولم يقل ان يترك ثم المأمور به نوعان اذ اوصى  
 تسليم عن الواجب وقضا وهو تسليم مثل الواجب من غير وجه  
 يقال للبريق بانشارها وقد تدخل العباد تن في الاخرى فسمي  
 احدى

تقطع

انقصا اذ انما يقال ادى دينه وسمي براداً قضاء كما قال الله تعالى فاذا  
 قضيت اى اديت الا ان عيان القضاء وسع فلهذا استعمل في الاداء  
 مطلقا وعبارته براداً تسعيا ليعمل على افعال ادى دينه ولما فرغ من  
 صلاة براد اسرع في بيان القضاء قوله قد علمنا على صلوة الوقت  
 لان المصلحة في الدلائل اعم اليها لا اعم اليها فمادام في الوقت سعة يمكن  
 العمل بالكتاب وخبر الواحد ايضا يمكن بها ما اذا صاف الوقت  
 سقط العمل بخبر الواحد لانه لو عمل به يصير الكتاب متروكا وهو  
 قوله تعالى اقم الصلوة للدلالة على السمع اعلم ان النبي وجب تقديم  
 الفاتحة بان كان في الوقت سعة لا يكون تقديم الوقت ومقرب  
 لعدم الوقت لضيق الوقت فان عدم الفاتحة والفوات في القياس  
 عرفت في رتبة الاحكام السقوط باعتبار ان السقوط والوقت لم يقرر  
 وبحكم السقوط باعتبار ان السقوط قوله الا ان يزداد الفوات  
 ظاهر هذا الكلام يقتضي ان يصير الفوات تسعا لانه ذكر الفوات  
 بلفظ الجمع والزبان عن المنزلة عليه والمنزلة عليه ست فنصير  
 المجموع تسعة لكن معناه الا ان يصير الفوات في نفسها زائدة على  
 ست صلوات والمراد من الصلوة اوقافها فان فوت الصلوة الست  
 ليس بشرط بالاجماع اما عند ما طان الوقت بسقوط بخروج وقت  
 السادسة وعند محمد رحمه الله ردحوله وقت السادسة والله

لم  
 في قوله صلوة



ففيها الصلاة تت الباب بما ذكر ولم يلق سائر الجوز  
الصلاة لان الكراهة بوعان كراهة محام الحواز ذكر انه لا محام  
اما عدم الحواز لا محام الحواز فيكون الكراهة عاما فلهذا تت  
الباب بما ذكر ثم بين حكم فوميه قول لا يجوز الصلاة ان جعل  
على الفرض بمعناه يعني الحواز مطلقا وان جعل على النفل بمعناه انه  
لا يجوز له ان يفعل اما لو فعل فانه سعل في محقق لو شرع في  
يخرج عن عمدتها ولو امتدح عليه القضا بخلاف الصوم في  
مراوات التي لا يجوز فيها الصوم قول ولا يصلي على حنان  
هذا اذا حضرت الحنان في الوقت المستحب اما اذا حضر في  
وقت الكراهة فانه يستحب اذا الصلاة في ذلك الوقت ولا يجب  
التأخير قول ولا استحباب للتلاوة هذا اذا كانت التلاوة في  
الوقت المستحب اما اذا كانت التلاوة في الوقت المكروه فانه  
لو سجد بها يجوز ولكن يجب تأخيرها قول ولكن ان ينفل  
بعد صلوته الفجر سوا كان نفل له سبب كتحية المسجد وركعتي  
الطواف ولم يكن له سبب والسابع رحمه الله محام في الاول  
**باب النوافل النفل في النية**  
عن الريادة ومنه النفل للخصم لا شأنا له على شرع الجهاد له وهو

لاطم

المروج



الى التهلكة لم يحز ابطال تلك الروح بقوله تعالى ولا تطلبوا اعمالكم  
 فلما لم يحز ابطاله يصير مصحونا عليه ليصير محفوظا قوله  
 خارج المصير هذا اللفظ يشير الى ان السمع ليس بشرط والى ان  
 في المصير لا يجوز وعزله يوسف رحمه الله انه يجوز في المصير ايضا والله  
 اعلم **باب** سجود السهو  
 هذا من قبل اضافة المسبب الى السبب ولا يصل ان يكون المضاف  
 اليه مسبا للمضاف كما في هذا السوط وخيار الوديه وخيار  
 العيب وسجدة البلاه وهذا لا يضافه للاختصاص وقوله  
 اختصاصا صريحا لا يثبت بالموثوق ولما كان سجود السهو ليس بالاعتقاد  
 اشبه النفل فالتأما فلهذا اعلمه باب النفل والكلام في هذا  
 الباب في اصول اهلنا ان سجدة السهو واجب عند الكراهي سنة  
 عند البعض والى ان سميها السلام عندنا وقبل السلام عند  
 السماع رحمه الله فكذا عند مالك في المعصاة وفي الزيادة بعد  
 السلام والواحد انها يجب متى خسر الفرض عن محله او ترك  
 واجبة اصلي بان يجب نحو سجدة الصلوة كما في الكتاب وضم السهو  
 وما ساء بهما لا يعارض سجدة البلاه اذ اوجبت في الصلوة يكون  
 السلام له مخروجة لو اخرها ناسا الى اخر الصلوة لا يجب عندنا  
 السهو ولو سلم ساءها وعليه معك التلاوة يكون السلام له مخروجا

سجدة السهو  
 في الصلاة  
 في سجدة السهو  
 في سجدة السهو

عن الصلوة بالاجماع قوله سجد سجدتين عن ابن مسعود  
 رضي الله عنه سجدتا السماء وسجدتا الأرض وسجدتان وسجدتان  
 ومعهما للرحمن قوله سجد سجدتين كما اذا ركع ركعتين او سجدة  
 بدلت سجدة قوله او يركع فاعلم سجدتان بان يركع الفعلة  
 سرا ولي او تعديل الاركان او القعود سر الركوع والسجود والجلسة  
 بين السجود فلهذا في قوله تعالى وما يليه اي ترك جاتحه الكتاب  
 الى اخره في قوله دكار والمراد بالمسنون الواجب اطلاقا لاسم السبب  
 على المسبب قوله او التسمية اي قراء التسمية قوله  
 او ههنا عام فيه اسان الى ان المفرد لو جاز او واجب مما يجاز  
 او يجوز لا يجب عليه سجدة السهو والرواية محفوظة ما كنا ثم  
 لغير الموجب للسهو معروجا بحجورنه الصلوة وعزالي يوسف  
 رحمه الله معروجا بكلمة وفي رواية بحرف وعن محمد رحمه الله اذا  
 قرأ اكثر الفاتحة قوله وتسجد وسلم فيه اسان  
 الى انه يرفع قراء التسمية والسلام وكلاهما يدفع المعك حق لو لم  
 يعك لا تسجد الصلوة وهذا لان الاقوى في رفع بالادنى  
 بخلاف السجدة الصليبية فانها اقوى من المعك لانها ركن  
 من رفع الادنى وبخلاف سجدة التلاوة في روايه لانها اشرفه  
 مفروضة قوله الى حاله القعود اقرب قال الامام



بدر الدين رحمه الله تعالى ذكره ذلك بالنصف من سفل من شيطان  
وان انتصب النصف الاسفل يكون في القيام اقرب والا فلا  
قوله عاد وحسن وبسمك قصرا لسان على هذا يدل على  
على ان الحب سحرنا السمو او هو المختار قوله فان قيل  
الحامسة سبحك عند ابي يوسف رحمه الله بحمد رضع الرأس  
وعند محمد بن حمزة الله برفع الرأس من السجدة وهذا بناء على  
السجدة عند ابي يوسف رحمه الله عيان عن تحقيق هذا الفعل  
وعند محمد بن حمزة الله عيان عن الحسن القار وتلك لا تحصل  
الرفع الرأس قوله وحويت صلوة فعلا عند  
ابي حنيفة والي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله  
بناء على ان الصلوة مستقلة على اصل الوصف عند ما وبطلان  
الوصف لا يوجب بطلان الاصل وعند محمد رحمه الله لها  
صفة واحدة قوله ومن شك في صلوة المسلم روى عن الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شك احدكم في صلوة فلم يدر  
الا ما صلى ام اربعاً فليستعجل روى في مسند روى في بيان  
بالاقل يحجز علمنا بالروايات الثلاث في احوال الثلاث وهذا  
يدل على ان اصحاب الحديث اصحابنا لا اصحاب الشافعية رحمه الله  
حيث علمنا بالاحاديث الثلاثة وهو عمل بواحد وهو قوله صلى الله

اهل

عليه وسلم فلما خذنا لافل قوله اول ما عرض في هذه  
الصلوة وصلاح عمه وقيل لم يصبر عاد له ما  
صلوة المريض للاشارة حاله حاله الصلوة وحاله المرض  
فلما بين الصلوة في حاله الصلوة شرع في بيان حاله الاخرى قوله  
اذا اعتذر على المريض ذكر المعصية ابو الليث رحمه الله في النوار يفسد  
الاعتذار ان لا يمكنه القيام اصلاً وقام المعصية او حصر رحمه الله اذا  
قد ر ان يكسر قائماً ولا قد راكثر من ذلك بحسب علمه ان يكسر قائماً ثم تغلب علم  
لا مكان يكون بغير يقين اما حصره او حكماً بان جاب وبان المريض قوام  
ولا يرجع الى وجهه شئاً سجد عليه فان رجع وسجد لخوض ولكن باعتبار  
سرايماً لا باعتبار حصول السجدة قوله ولا يولي بعينه او حاجبيه  
او قلبه لانه لا يودي بها ركن من اركان الصلوة حاله تراخي ولا يولي  
بمركب الاشياء اما الرأس يردى به ركن وهو السجدة فيكون بها  
بالرأس قوله يمرر يني على صلوة قائماً لان بناء اخر الصلوة  
الصلوة على اوجها بمنزلة بنا المعتدي صلوة على صلوة امام  
واحد العام على القاع لخوض عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله فكذا  
فيما نحن فيه قوله يدور على الركوع والسجدة استئناف في  
خلاف الساجد رحمه الله قوله حضر صلوات او قوتها في  
القاسر لا الحب القضا وان كانت الصلوة واطل كما في النفا من كذا



اخذنا ما لا نروى عن علي بن عثمان رضى الله عنهما انه اغمى عليهما فمضيا  
 فمضيا ما واغمى علي عثمان رضى الله عنه اكثر من خمس فمضيا  
**باب سجود التلاوة** وهذا من فضل  
 اضافة الشيء الى سببه والمياسبه من البياض ان في صلوة المريض سقط  
 بعض الركعات رخصه للحرج في سجدة التلاوة ثبت البداهة رخصه لرفع  
 الحرج اضافة التلاوة بسبب بالاجماع وظهر ان اضعف الله والسماع شرط  
 لعمل التلاوة في حق السامع وعند البعض السماع هو السبب في حق السامع عند  
 لقول الصحابة رضى الله عنهم السجدة على من تلاها وعلى من سمعها واول  
 اوجه ولهذا لو تكرر مجلس التلاوة في السماع لتكرر الوجوب ثم الكلام  
 في هذا الباب في حصولها انما واجبه عندنا وعند الشافعي رحمه الله  
 ومنها ما ان مواضع وجوب السجدة والتلاوة في سبب وجوب هذه  
 السجدة اية التلاوة بحسب ام السماع ايضا والرابع في بيان من يجب عليه  
 السجدة وكل من كان اهلا للصلوة كان اهلا لوجوب السجدة قوله  
 لم يسجد الا امام ولا المأموم في اطلاقه اشارة الى انهم لا يسجدون بها الا في الصلوة  
 ولا خارج الصلوة وهو قول ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله وفيه اسالة الفاضل  
 الى انه يجب على من لم يكن معهم في الصلوة لان الحجة ثبت في حقهم فلا تغلروهم  
 قوله وسجد المأموم معه لان قوله لا امام وراءه له قوله ولم ينسك  
 صلواتهم وذلك في النوازل عن محمد بن محمد الله انه نفسك صلواتهم قوله

ن  
 و  
 في

الشافعي

اخذنا السجدة عن البلاد شرا فيبقى السجدة على البلاد لا ناسنا بحافظ  
 الكتاب والسنة والتسليم فلا بد من التكرار ولو تكررت السجدة في كل  
 مرة نشق الامر فقلنا بالبداهة وهذا البداهة في السبب دون  
 الحكم بخلاف العقوبات والتفريق ان العبادات بخلاف في شأنها  
 ولو قلنا بالبداهة في الاحكام بقوله ابطال السبب بعد حقيقة وهذا  
 لا يجوز انما العقوبات فيما عدا على البداهة في الحكم بل الفقه  
 يدل على اطلاق اثر العقوبة قوله لم تحز السجدة الا في الاصلوات  
 اقول يستتبع مراد في قوله ولا يسجد عليه اي لا تحز قوله  
 ولا سلام وعند الساجد رحمه الله بحسب السلام **باب**  
 صلوة المسافر فاما سببه انه وقع في مكان العوارض والخصه التيسر  
 كما ان سجدة التلاوة اكتفي بعضها بطريق البداهة يسيرا فكل ذلك الصلوة  
 في السفر اكتفي بعضها تسيرا ايضا الاصل ان المتاعلة تكون من اثنين  
 ذلك يستعمل في واحد ايضا والمسافة من هذا القليل ولا المسافر من  
 السفر هو الكسوف وقد حصل بيننا فان المسافر اذا سافر فكشف  
 الطريق والمطريق بكشف له والسفر له عماره عن الخروج الملبس وفي  
 اليسر في ثبته ذلك يكون من ثلثة اثم عندنا قوله يتحقق  
 له الاحكام من سقوط سطر الصلوة واداء الصوم والحج والاضحية وهو ان  
 المسح ببلية امام قوله ان يخصص الانسان في اطلاقه في قوله الشافعي

في ابقائها



رحمه الله علينا القصد المطابق مع سوا كان السفر طاعة او محضه  
 وعند الشاي رحمه الله القصد المكلف وهو لا يكون محضه قوله  
 مسبق بله انما يتوجه وليا لهما فم اشارة الى ان المحضر المسافر  
 دون سائرهم لو قطع البريك ملك المسافر اول من ثلثه انما  
 يتوجه الى هذا الشار صاحب الكتاب قوله ولا يحضر بالسفر  
 في الما اي لا يحضر السيرة البر بالسيرة الما هي لو كان الموضع طريقا  
 اقلهما في التمسك بله انما ولا في البحر مسبق يوم ولو سلك  
 البر شق قص ولو سلك البحر لا يتوجه قوله اذ اثار في  
 البحر فلا يصير مسافرا بحره الله عالم بحره لان الله انما يحضر  
 اذا اتصلت بالمنوى لان الله لتعبر بعض محملات اللفظ فلا  
 يتغير المنوى وهذا خلاف لاقامه فان المسافر يصير معهما بحره  
 الله لان الله هناك اتصلت بالمنوى وهو ترك السفر قوله  
 حتى يتوى بقاء قامه هذا اذا لم يدخل في مصر ولم يصير معهما شعاكا  
 مع السلطان لم يجمع عن مصر الى ملك فقل ان يستحكم سفن  
 قوله في ملك المراد مكان صالح للاقامه بان يكون فيه الله  
 بخلاف الاثر اذا انوا في موضع غير معك للسكون وبقامه  
 يكون مقمن قوله مع بقا الوقت اتم الصلوات المسافر  
 يصير معهما ما ربحه اشيا بله الاقامه صرحا ويدخل في هذا

وبالعزم على القود الى مصر قبل تمام مسبق السفر وبالسعة حق  
 ان المرأة والعبد والخندي والملايون المفلس نصرون معينين  
 باقامة الزوج والمولى والسلطان ورت الدين فكذا بالاقامة بالمقام الوقت  
 في حق ملك الصلوة وفي قوله دخل المسافر في صلوة المقام اشارة الى  
 ان لا تعدل هذا الحكم سوا اقله في اول الصلوة واخرها هذا اذا  
 كان اقله في الوقت اما بعد الوقت فلا يجوز الاقامة بالمقام  
 في ذوات الاربع لان صلوة المسافر بعد الوقت لا تحتمل التعبد بوجه  
 ما فكذا لا يستند بالاقامة وان وجد اصل الصلوة بعد ولا اقله  
 بالمقام واذا لم يجد نصير مفترضا حلف المسافر في الفعل ولا ولي  
 فلا يجوز اصلا قوله فانما قوم سفن جميع سافر كركب جمع ركب  
 وتجر وتجر قوله اسو طر عمره فيه اشارة الى انه لو لم يسقط  
 في موصح اخره يتعص وطره لا اول وان اسفل عنه بشقله كله  
 قوله اتم المقمونات صلواتهم وهم في حوال تمام معتد في  
 مسعودون بله لانه لا قواه ولا سهو علمهم قوله ان يتم ملكه وبقا  
 الى اخره الا ان انوى ان يلبث الليالي بمكة ولا يام بمنا او على العكس  
 يصير مقما لان المحييين هو التثبت هذا اذا كان الموضع  
 متفصلين حكما كمكة ومنا ولا اقله ان كل موضعين لو رجا واحد  
 من اهلها للسفر ومضى على الموضع لا فرق ولا يمنع ذلك الموضع

المبيد



ثبت حكم السفر له فاما مفسدان حكما كخارج مع فتجا باده ولو منع ذلك  
الموضع عن يوت حكم السفر كيكستان فوط مع بخارافها مفسدان  
حكما فمنعان حكم السفر قوله فما هلك الحضر كعتن كذا القفا  
حكى الفايه لانه انما يجب على الآداب  
الجمعة الجمعة مشقة من اشتهاع كالجمعة من لا يتجاع وهو طلب الكلا  
وهي سكوت الميم في استعمال اهل اللسان والعرا يقرون بضم الميم ال  
عبدالوارث والمناسبه من البنا بن ازيه كلهما سقوط شرط  
الصاوي سرابط الصاوي سنه والخمسه منها مذكور في ظاهرها والروا  
وهي المصرو السلطان والوقت والخطبه والجماعه والسادسه  
الاداعلى سبل الستهها ومذكوره في النوار حوى ان امير المؤمنين  
لو اغلق ابواب الحصن وصلح بهم الجمعة لا يجزئهم ولو فتح الابواب  
واذن للناس بالاحول يجزئهم والمصدر الجامع قبل ان يحسن كل محسن  
بحرفته ولا يحتاج الى ان ينقل الى حرمه اخوي وقيل له سلك  
واشواو رساتي وخل لو اجمع اهل في الكبر مساجد هم كل  
سعرهم ذلك قوله سبح خطبه وهو ان يكون فيها حمد الله تعالى  
والصالحين على رسوله وموعظه وآله القرآن وذاك العاصي الامام  
الزرينجري رحمه الله اطلقا سمي خطبه مقدار التسميه قوله  
سوى الامام ويستترط ان يكون كل واحد من الثلاثة صالحا للامام

حتى لو كان احد الثلاثة امراه او صبيا لا يحق بمهم الجمعة قوله كأن  
له ذلك وحان صلوته فيه اشار الى ان الظاهر هو الاصل وهو مشوق  
مع الجمعة وليس بمسوخ قال رحمهم الله ورحمهم الله ورحمهم الله  
باسماط الظاهر بالجمعة قوله بالسبع هذا اذا كان امام  
في الجمعة ولم يفرغ عنها امنا اذا كان سعيده بعد فزع امام  
سطل ظهري بالانما قوله يوم الجمعة سواء كان فرغ امام  
اولم يفرغ وعند الشافعي رحمه الله لا يكون بعد فزع الامام  
قوله في سجود السهو فان كل كيف يصح وضع المسئلة  
في سجود وفي الجمعة وفي الحديث لا تسجد للسهو قلت هذا ليس  
بمناقضة عن محمد رحمه الله فان الرواية فيها انه يسجد ايضا  
الا ان مشايخنا وهم الله اختاروا ان لا يولى سجدة السهو فيها  
اختاروا عن التشويش في الفتنه قوله اكثر الركعه الثانيه  
معناه اذا ادرك امام في الركوع لا يصلح في الصلوة الافعال دون  
الاذكار وقد ادرك اكثرهما فان الركوع والسجدة ياتي اكثر من  
القيام والقول قوله ترك الناس الصلوة والكلام وهذا قوله  
ابي حنيفة رحمه الله وعندهما اذا خرج امام يمكن الصلوة دون الكلام  
حتى يشرع في الخطبه وبعد فراغه من الخطبه لا يمكن الكلام ايضا  
حتى يشرع في الصلوة قوله فعلها الظاهر يعني ثم ان يبا

كاه



ويقعد على رأس الركعتين له محاله ويقعد في براخرين لكن بنوا الجدة  
 بالاجماع حتى لو نوى الظن لا يصح قوله هـ وترك الناس البيع والشراء  
 والمراد ما سفلهم عن السبع حتى لو باع ما شاء في الطريق لا يكره والله  
 اعلم **باب** الحديث بين هذا من  
 فصل حذف المضاف والتقدير صلوات العبد بن أو يوم العبد بن وإنما  
 حذف المضاف لسبب احكام الصلوات واحكام اليوم ونظيره قوله تعالى  
 اذا جاءهم الى الصلوة فذكروا الله وانهم يحذرون مضموعا وانما اظهر  
 للتشاور والمحذوث وغير المحذوث بصر واخو ثم من لا من عند النوى  
 المحذوث بطريق الجواب وغير المحذوث بطريق الذنب لينال ثواب  
 ما نمار والعيد مشهور عند اذ اجمع او من العود لانه يعود النسا  
 في كل سنة ولا ريب في عوده عوائد على عباد دينه ودنياه  
 وجميعه اعياد القياس ان يكون اعيادا الا ان يأتى من عليه عن  
 الواو الا انه مع بالبال يكون حقا بدنه ومن جميع العود اي الحش  
 والمناسبة من لباس من ان الجموع عند لقوله عليهم لكل قول  
 في كل سنة اربعة اعياد او خمسة ولا راجع بوردى عظيم وهو  
 صلوات النهار ويحتمل فيها فكذا العيد يوجب حج عظيم في النهار  
 ويحتمل فيها ثم اختلف في صلوات العبد واك ابو موسى  
 انها من كتابه واك بعضهم واهب لقوله صلى الله عليه وسلم

نظامه

اعبدهم

لا صلى نافله لجماعه ما خلا تمام رمضان وصلوات الكسوف  
 ولو كانت صلوات العيد نافله لاستثنىها ايضا وقال بعضهم  
 انها سنة واستندوا عليه بما ذكره الخاتم الصغير عند ان احتجوا  
 في يوم واحد فالاول سنة سماها سنة هـ وسبحت يوم  
 الفطر ان يطعم الى اخره فلام هذا على سائر المستحبات في البيات  
 لان جهة داعيا سرعنا وداعيا طبعنا هـ ولا تكبر اى  
 همرا وعندهما جهر اقول هـ ولا بد في المصلحة فيه اسان  
 الى انه لا يكون في غيبه هـ فاذا اعلنت بمحتمل الجلول بحج  
 الرهوب ومحتل الجلول في حمل ارتفاع الشمس لا تحل الصلوة  
هـ ما ارتفاع الشمس وذلك يكون عند ابيضاضه وروي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيد والشمس قد بلح  
 او لم يحسن وذلك وقت ابيضاضه هـ رابعه ركع بها  
 وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو من مبني وانما  
 اختصر هذا القول النبي صلى الله عليه وسلم وصلى ركعتين لا قول  
 وصيه ابن ام عبيد يعني ابن مسعود رضي الله عنه وانما اختار ابن  
 مسعود رضي الله عنه الدلالة بالنكس في الركعة الاولى وبالقول  
 في الركعة الثانية ليقع نكسرات العيد في محل واحد اذ نكسوا فاشاح  
 ونكسوا الركوع من جملة نكسرات العيد وهذا الخب سحابة السهو



بترك تكبير الركوع **قوله** ومن فاته صلوة العبد مع الإمام بانه  
 صلى الإمام صلوة العبد وفاته لشخص ما لو فات للإمام أيضا  
 بعد وفاته بتقصي في اليوم الثاني في قول عليه المسئلة الويل لها **قوله**  
 ويؤخر لا كل شيء يخرج من الصلوة لان هذا يوم الضيافة بالتراب  
 فتوقف حتى يخرج من الصلوة ليكون ابتداء تناوله من العبد إلى  
 محققا لأمانته الضيافة **قوله** وتكسر التشرية هذه أيضا  
 عندها بطريق الحقيقة لان أكثر الكسرات في أيام التشرية وعند  
 أبي حنيفة رحمه الله بطريق المحاذ لمجاورة أيام التشرية  
 فان يوم التشرية من أيام التشرية فارقيل التشرية  
 اسم الصلوة العبد لانها تودي عند اشراق الشمس وقيل عمار  
 عن يومك الايام لما فيها من سرية لجوم راضا هي واما التشرية  
 بل يوم التشرية بل والكلمة في ما روي انما والله اعلم له  
**باب صلاة الكسوف**  
 راضا في على يوم من اضاده تعريف واصاده بقصد فكل ما كان  
 كاملا فيه يكون اضاده للتعريف وما كانت ماضية ناقصة  
 فاضا في للتعريف نظير الاول مما التشرية وما الحي وصلوة  
 الكسوف في نظير الثاني مما الباقي وصلوة الختان والمناسية  
 من الباطن ان صلوة الكسوف والاستسقاء بوجوب الجمع العظيم

كصلوة العبد ولا للاشيان حاله السرور وحاله الحزن  
 فلما خرج من بيان حاله السرور شرع في بيان حاله الحزن والكلام  
 في هذا الباب في مواضع في كيفية هذه الصلوة وفي صفته سرية  
 وفي وقته **قوله** الاول عندنا في كل ركعة ركوع واحد وعند  
 الساجي رحمه الله ركوعان وفي قول بله **قوله** الثاني عندك  
 العصر هو واجب لقوله صلى الله عليه وسلم في هذه الحادثة اذا  
 رآتم شامسا من هذه الافراع فارغوا الى الصلوة وعندنا طوسه  
 فانه روي عن أبي حنيفة رحمه الله انه قال الامام محمد بن شاذلي  
 وكعب بن وارسا اربعة اذان بها اكثر والخمس في خمس اذان يفي  
 الوهوب بخلاف كفاية اليمن **قوله** الثالث في قمرها خلا  
 الاوقات المكروهة **قوله** كصته النادلة اي بلا اذان ولا اقامة  
**قوله** وطول القراءة فيها والتطويل غير مقدور عندنا  
 وعند الشافعي يقرأ في الركعة الاولى مقدار سورة البقرة والثانية  
 مقدار آل عمران **قوله** وليس في كسوف القمر قتل يدعي  
 ان يقول كسوف القمر قولهم تعالى وخسف القمر لعلنا نعوذ الكسوف  
 يستعمل فيها وهو عيان عن ذهاب الضوء والكسوف عيان عن  
 ذهاب الداء **قوله** الاستسقاء ان سال الماء قال الله  
**قوله** الدعاء والاستسقاء فان اثر الاستسقاء ان سال الماء قال الله

استسقاء



تعالى فعلت استعمر وادركم انه كان عفا راسل السما عليكم دكر في  
 سرافقاف في قومه ثم ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ان التواب  
 من نزل النجاسة الحكمة والمتطهرين من نزل النجاسة الحقيقة فالله  
 اذا استخل بازاله النجاسة الحكمة لما كان قادرا على ذلك بالا  
 بالاستعفاء بالله تعالى بحسه في ازاله النجاسة الحكمة بالذل  
 الما قوله ثم يخطب عبد محمد رحمه الله خطيب من كل احد  
 وعند ابي يوسف رحمه الله خطبه واحدة قوله ويعلت  
 بالتسديد اقا ان يكون للارد واج مع البا في اول المبالغة  
 لا القلب متعل فكون بقله الى السمع للمبالغة واليكس كما نقاله  
 مع الباب وقع الابواب قوله ويعلت ردا آء الرداشي  
 لا ذل له ولا كم قبل الموطء وصفه فله ان يحل اعلاه اسفله  
 واسفله اعلاه وان كان من ذرا مثل الحبة جعل الحانت على راسه  
 وان كان قبا جعل البطانة خارجا والظهان داخلين وهو قوله  
 لا يغفل ولا يغفل انما عتقنا كما عليه فعتق الله كما قلت ان الله  
 لا يغفل ما نعوذ بالله وهذا القلب سنة حلا فالله صفة رحمه الله  
**قام رمضان الزمان**  
 على من ليل في نهار فلما فزع من زمان نوافل النهار وشرع في زمان  
 نوافل الليل ثم يمس التراويح سنة اما اذا اوجها بالاجتماع

لا يمنح

مستحب فلذلك قال يستحب ان يجمع الناس واصلة ما روى عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه خرج ليلة من ليالي رمضان فصلى عشرين ركعة فلما  
 كانت الليلة الثالثة اشبه اجمع الناس فخرج وصلى بهم عشرين ركعة فلما كانت  
 الليلة الرابعة لم يخرج وقال عرفيت اجتماعكم وخشيت ان يكتفكم  
 وكان الناس يصلون فرادى فرادى الى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلما كان  
 زمنه قال اني اري ان اجمع الناس على امام واحد فجمعهم على ابي بكر  
 رضي الله عنه فصلى بهم عشرين ركعة ثم الحكمة في التعداد بعشرين  
 فصل ليوافق الفرائض الى عبادته والعملية فان الفرائض مع الوتر  
 عشرين ركعة قوله خمسين ركعات التروحة الجلوس في صلاة  
 ثم سمي الركعات الى آخرها التروحة بها كما يطلقوا اسم الركعة على  
 الوطء التي يقراء في القيام لانه متصل بالركعة وسئل العلامة  
 عن التروحة فصل الوتر والذاك بطريق المحاذ وهو اطلاق اسم  
 بها غلب على الكل وفي قوله ثم يوتر اسان الى ان وقت التراويح من العشاء  
 والوتر فاف **صالح الخوف المناسب**  
 بين الناس ان يعرض فضل رمضان سرع الطوع بحجته وان  
 لم تكن مشروعا في ذلك فلكذلك عارض الخوف سرع الصلوات مع  
 العمل الكثير وان لم يكن في الاصل مشروعه قوله مضت هذه  
 الرطابة وقال الشافعي رحمه الله اذا صلى الامام بالطائفة

باعتبار عارض



الاول بكه توقف و صلى القوم الركعة الثالثة قبل الايام وسلمون  
 الاخرى و يصعدون الى الحد و يحي الطائفة الاولى و صلى بهم ثم الام الركعة  
 الثانية واد اسمهم الامام قاموا و اتوا و صلوا ثم بم وسلم ثم الامام  
 وها قلنا اولي لانه او هو لطا مدي الكتاب لانه تعالى حال فاذا  
 سجلوا فليكونوا من ورايكم و الفاء للوصل مع التعقيب  
**فان** الحنا ين للاشارة حالان حاله  
 الحوى و حاله المات و ههنا اذ قال النبي صلى الله عليه وسلم يعلموا  
 الفرائض و علموها الناس فانما نصف العلم فلما من صلوة حاله الجنت  
 سرى في بيان صلوة المات او تقول الصلوة صلواته في طمعه و معك  
 فلما من الصلوة المظلمه سرى في بيان الصلوة المتكدة او تقول المأمور  
 به نوعان حسن الحق في عنه و حسن الحق في عنه على ما عرفت فالصلاة  
 الخمس حسن الحق في عنها و صلوة الحنان حسن الحق في عنها و هو  
 قضا هو الميسم فلما فرغ من بيان صلوة هو حسن الحق في عنها شرع  
 في بيان صلوة حسن الحق في عنها و ذكر في جهل العرب الحنان بفتح  
 الجيم الميت و بالكسر و قال المظن في احتضار ما لان  
 الوفاة حضرة او ملائكة الموت ما هو من الحضور وهو الشهود قوله  
 و لكن السهاد تنبى اسان لا تصرح بان يقولوا كلمة الشهادة عنده ولا  
 يقولوا له قل هكذا في لابي قوله و جعلوا على عورته حرقة ثم لاقل

الاخرى

الملائكة

الغسل بك حرمة تحت الحرقة ثم يغسل كى لا تمشى كى عورة الميت والمراد  
 من العون العون القلبي و دخل الحنفية ايضا قوله و نزعوا ثيابه  
 وعند السابعة رجم الله لا شرع القيص فان كان واسع الكمين لاقل  
 الغسل اليك و يغسله و ان كان ضيقا حرقة قوله و يحرس سره  
 و تراجمه و احمره اى يحرق ثم قتل بحرق العود بالنار و قتل بالحرق  
 ولكن يلحق الطب على السرير و برا السرير شجرة البادية و رقة تمسح  
 والمراد به هنا الوردى الخضر الاشنان القراح الحاصل الحطب عظمى العرق  
 وهو مثل الصابون قوله على سبعة لا تسرد ذكره الكافي ان بعد غسل  
 سبعة الاسد يطعمه على سبعة لا تسرد و غسل سبعة لا يمن ثانيا و ههنا  
 لم تذكر ذلك و التوضيح من الروايات انه لم يذكر ههنا افاضه الماء عليه  
 و ههنا ذكر مكان غسل لا يمن ثانيا بمنزلة ما فاضه قوله ولا يعيد  
 غسله هذا لا بد علينا نفضا في قولنا خروج النجس ناقض لان  
 الناقض خروج النجس من الانسان و لا انسان انسانا زهوية و معناه  
 الميت فانت الحق فلا تكون انسانا و لان الحد لا يعض الغسل حاله  
 الحي فكذا لك بعد الممات الحنوط وهو عطر مركب من اشياء طيبة  
 محلط لطيب المولى خاصه و المساحد جمع مسجل يعي الجيم لا عند  
 هي الجبهة و لائف و اللذان و الكيسان و القديمان سارا و هو من العرب  
 الى العلم و اللغافه كذلك القيص من اصل المعنونة القلم لكن لا يجب

القول



ولا دخر يصح لان الجيب حزامه مراهنا والدخري يصح محتاج اليه الى المصطفى  
 استقامت جانبا لا اسروايمانم تذكر استقامت جانبا لا اعز ميثا لان  
 فيه بركة التعظيم لان جميع الفوق حرمه فلو استقامت جانبا لم يكن ترك  
 التعظيم وطريقه ان يسطر اللغاة ثم يسطر عليها الارام فيحصل الميت  
 ويوضع على الارام ثم يحطف بزاز من قتل النساء من قبل الميمس ثم  
 اللغاة كذلك فلو استقامت جانبا بالناس بالصلوة على الميت لا يصلح الصلوة  
 هو الولي لان الصلوة حق في حال في بعض النسخ فان صلى عمر الولي اعماد  
 الولي ان يصير عليه ولم تذكر السلطان فعلم ان اقامة الصلوة حق غير ان  
 تركها حارضا لان التقديم على السلطان ارد رآه وطاعته واحده  
 وفي تقديم طاعته وحدها قال ان حصر قوله فان ذفن ولم يصل  
 عليه هذا اذا هالوا التراب عليه فان لم يميلوا التراب عليه حرك  
 يخرج ويصلي عليه وكذا الود من غير غسل يخرج للفصل ان لم يميلوا  
 التراب عليه قوله ولم يصل عليه اما حمله او كما بان صلى عليه  
 قبل الغسل فانه صلى ثانيا لان الصلوة الاولى وقعت عند ميتين  
 لغوات سوط وهو الغسل وقد سقط الغسل ولا بحث النيش للضرر  
 قوله بلالة اتام وهذا بعد عمر لان لم يصل عليه قبل ان يفسخ  
 والعسر في ذلك اكثر الراي هو الصحة لا هيلان الحال والمكان والنفان  
 قوله محمد الله تعالى عقبها قال عليه السلام من يد بالدها

قوله

قبل الشئ ثم ان الاستنجاب له قوله ويصلي على النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال عليه السلام اعمال الناس ثلثات موقوفه والثلثات محبوسه حتى يصلي على  
 قوله في مسجد جماعة محفل ان يكون طرفا للمحنان فعلى هذا الوجه  
 الميت خارج المسجد لحوز وهو اختيار البعض ويحتمل ان يكون طرفا للصلوة  
 فلا يجوز كيف ما كان وهو اختيار سمسرا في الحواشي رحمه الله قوله قال  
 الذي يضعه لسم الله وضعناك وعلى من رسول الله سليمان قوله  
 ويسم القبر اي يرفع ظهره مثل السنام قوله ومن استعمل اي صاح  
 المراد ما استدرك به على حوته **ف** **الشهيد**  
 المناسبة سر البابين ان الشهيد لما كان مسلما باجمله بلق بابراد باب  
 الشهيد بعد الجنائز لان نسبة الشهيد الى الميت كنسبة صلوة الجنائز  
 الى سائر الصلوة لان الشهيد حي من وجه علوم قال الله ثم بل احياء  
 عند ربهم فلما بين حكم الميت المطالب عقبيه من حكم الميت المقيد ايضا  
 وانما سمى الشهيد شهيدا لان الملائكة تشهدون بموته اكراما له  
 يكون فعلا يحسن مفعول وقوله انه مشهود له بالحسن وقوله انه شهيد  
 حضور الله ثم قال الله ثم بل احيا عند ربهم لا يصلح ان يشرط  
 سقوط الغسل ان يكون القيل طالما من كل وجه ولم يقبض عن حرمه عوضا  
 وشاويا لان اصل شهيد ايقيد وهو ان الله عليهم اجمعين وهم كانوا  
 ملك الصفة والتخريج على لسان الربا صيته ان الله ثم استنزل من المشرك

قد نص  
 ولم يرتب ولم



انفسهم واموالهم بانهم الحنة والمسح نفس المعتول والتمن هو الجنة لان الباء  
 صحت اثبات وسلم هذا المسح المقابلة الى ان يفتل حاك العائد  
 نفس التي المستوى والمستوى رب الوري وحنانه اثاثه والمصطف  
 الدلال لكن صفة توريته انجمله فرقائه ولو كان التمن الحنة فلو نال عوها  
 دنوا او ارتث واقل حرافق الحيوة ما لم يجبر على وجب ببعه بل  
 تصرف في المسح بعد السح فصا وكما اذا باع شيا وامسك بحصه او كله  
 سقط التمن كله او حصه قوله ولم يجب بقتله وبه نافع  
 فانه حنة يجب فيه القصاص وبعه اهل السعي او قطاع الطريق  
 فهما لا يحب لقصاص ولا الله قوله وبه اثنا الجرائم لو خرج  
 الدم من العين وما ذن يكون شهيدا لانه لم يملك على الجرائم قوله  
 واذا استشهد الحنن عسل وكذا الحاض والنفسا فله ما يقطاع  
 في روايه الحسن عزله حننه الله وفي روايه ابو يوسف حننه الله  
 عنه لا يعتسلان لان الاعتسال لم يجب بعد فلا يصير السهماء رافعه  
 بخلاف ما بعد لا يقطاع قوله وكذلك الصي لم ينعهد الصي  
 خطاء وقصده قاصر مكنوز في سعة قصور فان قيل مع الصي  
 سققد باجان الولي والصي مينا بايع مولاة مدينه ان يحكم بالجواز  
 قلنا ما يباع لكن الله لم يشر منه لان الله تعالى بايع من الخاطين  
 عرف ذلك بقوله تعالى وما هو في سبيل الله وما قلوا المستكره والصبيا

فاذا

اما لو خرج من  
 موضع المفاد  
 كالانف والذكري  
 والدين لا يكون شهيدا

منه

عن مخاطبين بهذا قوله ومن قبله جد او قصاص غسل لانه  
 غير معتول طائفا والله اعلم **باب** الصلوة في  
 الكعبة المناسبة في ايراد هذا الباب لهذا الموضع انه لما تنزل الصلوة  
 خارج الكعبة شرع في بيان الصلوة داخل الكعبة ولان البيت ماء من قال الله  
 ثم ومن دخله كان آمنا والقبر ما من لقال البيت ايضا فمنا سب ايراد  
 منها قوله ففرضها ونفلها وقال الشافعي رحمه الله  
 لا يجوز الفرض ولا النفل وقال مالك رحمه الله يجوز السجدة والركعة  
 قوله على طهر الكعبة يجوز عندنا وطال وعند الشافعي رحمه الله  
 لا يجوز العرص ولا النفل وقال مالك رحمه الله يجوز قوله اذا  
 لم يكن في جانب الامام لان التقدم والتأخر من اوصاف اضافية ولا  
 يحتوي في حقه واهله والله اعلم **كتاب**  
**الزكوة** المشروعات انواع اربعة عبادات ومعاملات وعقوبات  
 فكوارات ثم العبادات انواع ثلثة بدني محض كالصاوة ومالي محض كالزكوة  
 ومركب كالخ وكان القياس ان يذكر الصوم قبل الزكوة لانه بدني ايضا لكن  
 اتد الكتاب الله تعالى اجمعوا الصاوة واتوا الزكوة وسنه الرسول صلى  
 الله عليه وسلم بخلافه على حسن الحديث والزكوة في اللغة عماره عن  
 الطهارة تعالى فلان زكي اي طاهر لا هلاق وعمر النما تعالى زكي الزكوة اذا  
 تم فسميت بها لانها سب لظاهرة الزكوة عن الامام وسبب لتبيان المال ثم  
 الزكوة

والصوم

منه



عمان عن رجل مراد اعلم المحققين لانها وصفت بالوصف الذي يحسن  
 صفات الاموال افعال حيث قال الزكوة واحبه وعند بعضهم مد اسم للمال  
 الموقوف لانا امرنا بابتاء الزكوة وايتاء الايتاء محال قوله الزكوة  
 واحبه وصفها بالوصف وهو فرض على كل سبيبه منه من الكتاب والله  
 وراحمهم عمران آية مجمله والحكم في المحل الموقوف الى ان ياتي البتات  
 من المحل والمحل فوض البيان الى النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 الله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس في النبي صلى الله عليه وسلم  
 يقول يا علي ليس عليك في الدين شيء الحديث فكون اصل الزكوة ناسبا  
 بالدليل القطعي بخبر الواحد فليحل صاحب الكتاب اصدار لفظ الوفا  
 نظرا الى الصفة قوله ملكا قال القافض امام ابو زيد رحمه الله  
 براحته صاحب الملك هو المطلق لما هو وقيل فله الصرف على وجه  
 لا يتعلق بها تبعه في الدنيا ولا غرامة في الآخرة قوله على الحق  
 الى آخره لقوله تعالى اتوا الزكوة امر بتملك المال بطريق العبادة  
 فلا يحب على العبد له لا ملك له ولا على الصبي والمجنون ولا  
 على الكافر لانهم غير مخاطبين بالعبادات قوله بامان  
 احتراز عن حال المكاتب والملك بون وبمال الضار ويدر الخلع والمهر  
 قبل القبض قوله وثبات الدين وهو على نوعين ثبات  
 الحال بسبب حرمان الصلح وهو بوضوح بوضوحه وصدقه القطر

وصفه

لا يختص بالملك المطلق

في ثبات المهر وهو ليس بسبب لا هو حرمان اما ثبات الخلع

لان الثنا سطر الوصوب الزكوة للتبشير الحرمان باب

زكوة كما قال قوله الله عنه المال بوعان صامت وناطق بالامت  
 ثناءه بالثنا اما بالخلق كالتبشير والفضة او بحمل صاحبها في  
 عروض النجان والناطق ثناءه في الاصل بالسوم وقد يصير ثناءه با  
 ايضا بان يستوى السوام للثنا ثم قلتم زكوة السوام لا رقاعه هذا  
 لا امر في العرب وهم ارباب المواشي وقدم ما بل لانها افضل المواشي  
 ثم المقدم الغنم ولا بل اسم جمع كالغنم لا واهلها من لفظها ومما نشأه  
 ولهم ذائق في يصعبها ابيله وغنمها كما يقال وبنه ونون  
 والذود الابل العليل الثلاثة الى العشرة وقيل من لا تنس الى  
 التسعة ثم هذا الباب مستعمل على بيان السبب وصفته وبيان الواجب  
 وصفته ثم المعترض في اعضاء النصاب اتحاد الخسر ون الوصف  
 والنوع هي تكون الذكر ورائق والبخت والهرب سواد في الواجب  
 الصفة محتسب حتى لو ادى ابن مخاض مقام بنت مخاض يكون  
 باعتبار القيمة لا غير قوله ففيمها شاه او هب الشاه لانه  
 لولم يحب ضرر ولو اوجب واهل من لا يلخصها جافا في هو ارباب  
 الاموال ولو هب جزو من واحد بصر سره وهو عيب فلهذا  
 اوجب الشاه قوله بنت مخاض وقى ما استكملت السنه سميت  
 به لان امها صارت حاملا باخرى والمخاض هو الحمل وبنت لبون

لثنا



هو التي طعنت في الثالثة سميت به لان امها صارت ذات لبن لولا  
 ولدا آخر والحقة هو الوا سكتت الثالثة سميت به لانه حين جاء ان  
 يجمل في الحدة هو الوا سكتت الرابعة سميت بها لانها رطب  
 الجوع نعال جلت النافه اذا حبسها من غير علف قوله ثم  
 نستأنف الفريضة اذ الاستدناف في باب ثلثه لاول من  
 خمسة الى ثمانية وعشرين من همتان والثاني من ثمانية وعشرين الى مائة  
 وخمسين ثلاث حقائق ثم منها الى مائة ربح حقا وعند المائتين  
 المعتد لا خلا لار قوله والبعث والعراب سواء البعث جمع  
 نخفي وهو الذي من العري والعجم وهو منسوب الى تحت نصر لانه هو الذي  
 جمع بينهما والعراب جمع عري من العرب يقال من عري وعري عراب  
 وسال جلعدي وقوم اعراب من عوا في الحج من الناس والهمام  
 والله اعلم **باب صدقة البقر**

سمي البقر بقرا البقرة الارض اي شفه كما ان الثور من ثار الارض اي  
 شقها قوله سامية سامت الماشية رعبت سوما واسامها  
 صاحبها اسامة سامية والاسامة عن اصمعي كل ابل يرسل معي  
 ولا يعلف في الاهل وعن الشيخ الكرخي رحمه الله في الرابعة اذا كانت  
 تكفي فالدعي ومونها ذلك او كان غلبت من سائرها الدعي قوله  
 فبها تلح او يسلحه او يوجب التلح منها من الذكور ولا نفي لان

في قوله سامية سامت الماشية رعبت سوما واسامها  
 صاحبها اسامة سامية والاسامة عن اصمعي كل ابل يرسل معي  
 ولا يعلف في الاهل وعن الشيخ الكرخي رحمه الله في الرابعة اذا كانت

في قوله سامية سامت الماشية رعبت سوما واسامها  
 صاحبها اسامة سامية والاسامة عن اصمعي كل ابل يرسل معي  
 ولا يعلف في الاهل وعن الشيخ الكرخي رحمه الله في الرابعة اذا كانت

المتافع محله منها في الذكور يسلحه الحرائه وفي كائنا سمعه اللذ والنسل  
 فثبت الشرع التخيير في ما بين اوجب عنه محاضرونت لكون  
 لا ان محاضرونت لكون لا يسلحه الجمل مستدركه من الذكور ولا يسلحه  
 سمعه اللذ والنسل ايضا فلا يلحق بالحكمة اثبات التخيير التلح هو  
 الذي استعمل السنة سمع به لانه يسلح امه والمسمن هو الذي استعمل  
 السنتين قوله ربح عشرين منه محله من حنائه حري من اربعين  
 من اربعين منه ولكن يعرف بالقاط محله ربح العشر وعشر الدج  
 وثمانين الحرس وحسن لثمان **باب صدقة**  
**الغنم** الصدقة اسم لما يظهر من صدق الوحل ومنه الصدقة اسم لما  
 يظهر من صدق الرغبة فيها الغنم اسم جمع لا واحد لها من لفظها  
 والناست فيه لانه مكانه ما هو من الغنم اذ ليس فيها آلة الناح  
 كالغنم والناست للثور والبعير **باب صدقة**  
**الحمير** انما هو هذا الباب لعله وهو دما او لا اختلاف في جوابه قل  
 الحمد من الحمير والفرس من الفراسه لانه اكتسب المراكب قوله  
 اذ كورا وانما اى حولا وانما يد بالذكورة وما نوه لانه الذكور المنفرد  
 لا يحب عنده وفي كائنا عنه روايان قوله اعطى من كل فرس دينار  
 وهو مروي عن محمد بن ابي عبد الله عنه فانه قال لا يسلح من كل فرس دينار  
 وان سبب قومها وهذا من كل ما يدرهم خمسة دراهم وقيل هذا

في قوله سامية سامت الماشية رعبت سوما واسامها  
 صاحبها اسامة سامية والاسامة عن اصمعي كل ابل يرسل معي  
 ولا يعلف في الاهل وعن الشيخ الكرخي رحمه الله في الرابعة اذا كانت

في قوله سامية سامت الماشية رعبت سوما واسامها  
 صاحبها اسامة سامية والاسامة عن اصمعي كل ابل يرسل معي  
 ولا يعلف في الاهل وعن الشيخ الكرخي رحمه الله في الرابعة اذا كانت

المسمن ما لا يستأنف  
 ما دخل من البقرة والسمكة وفي قوله  
 ما دخل من البقرة والسمكة وفي قوله



في ادراك العرب لتفاوتها في القيمة فاما في ادراكنا فانه يعو بها ويؤدى عز  
كل ما في ذمهم حصة اول هم من اليسوط قوله في دلالة الجملان بكسر  
الجا وضمها من المديونان والمسئلة مشككة فان الذكوة لا يحب الى ممضى  
الحول وبعد الحول يصير الجمل ساه والفصل بين مخاض والحول  
سعا او بحال الركوع فيها وصورة المسئلة رجل له حصة فصلان او  
اولثون محولا او اربعون جملا سفرد هل ينعد النصاب عند  
الى حصة ويحمد جميعا الله لا ينعد الا اذا كان معهما كبر وعند الى  
يوسف رحمه الله تعالى والصور الثانية اذا كان له حصة يعرف او  
اربعون ساه فلما مضى عليها حصة اشهر ولدت اولاد او ما قوله في  
وتم الحول على الاولاد عند ما لا يحب سوى وعند الى يوسف رحمه الله  
وكذا لو استعارة اخر الحول من الفصلان والجملان اقاصيه او اربا  
او شرا ثم هلكت الكبا وتم الحول على الصغار فهو على هذا الخلاف  
فهذه المسئلة عدت من مناقب الى حصة رحمه الله حيث اجاب فيها  
ثلاثة اجوبة ولم يصح منها سوى قوله في الاول يحب فيها ما يحب المسائل  
وهو قوله زفر رحمه الله قوله الثاني انه يحب فيها واهل  
وهو قوله الى يوسف رحمه الله قوله الثالث وهو ان لا يحب فيها شي  
تلا اذا كان معها كما وهو قوله محمد رحمه الله ايضا قوله راد منها  
يعني واهل من العجا اهل والجملان لانه من حصة حيث حال المتزواج منها

قوله ومن وجب عليه سن اطلق السن على صاحب السن بطريق  
الطلاق اسم العهر على الكلب واما اطلاق هذا وزن سائر اجزاء  
لان عمر الدواب يعرف بها العوامات المحاك للاعمال والحوامل  
المستعانة للاعمال العاوية التي تخلف ولا سنام قوله  
وما هذا الوسط لا يصلح في التقارص الجمع دون الترحيم واوحينا  
الوسط وعناية الحق المالك والعقد لانه ذو حظ من الجائدين  
والمسماح بهم الله اهله هذا الاصل من قوله فكفارة اطعام  
مساكين من اوسط غايطهم من اهلهم قوله فاستعمل في اثناء  
الحول من حصة اما في عمر حصة كالسوايم مع حال التمايز او الشاه  
مع كرايل والتفرقة لا يصح بالاعان وكما راجع واولاد يصح بالاعان  
وفي التقارص من حصة خلاف الشافعي رحمه قوله والسامه  
التي قوله اليه ليست بصف بل هو خبر مبتدأ محذوف والكسر  
الكل او بالفتح مصدر ورعت الماشية الكلا قوله في النصاب  
دون العفولان العفو وهو وعلمه سنان وعند محمد رحمه الله فيها  
لان العفو لغة كاصل النصاب فيكون الواجب مضافا اليها وصورة  
المسئلة رجل له ثمانون ذهبت عليه الزكوة فيها ثم هلك منها اربعون  
فمنها ما يقع الشاه الواجب وبصرف الهاك الى العفو وعند محمد رحمه الله  
لست بصف الشاه قوله اذا هلك المال الى اخره هذا لان



الركن بحب ما قلنا المسيرة بخلاف صدقة الفطر لا تأخذ بالقدار  
 المكسفة حتى بعد ملاك النصاب **باب** زكوة  
 الفضة والذهب لما فرغ من بيان صدقة الفطر خرج في بيانها  
 وقدم الفضة لانها اروج عندهم لا يرى ان المهر ونصاب البهائم  
 قد رتبها للذهب وربما يوثق فلهذا قال فاذا بلغت القنطرة  
 حزن عشر عشرين جزاً من شغال كما ان الطسوج حزن من اربعة وعشرين  
 حوزاً والجبد حزن من ثمانية واربعين حوزاً ثم دينار الحجاز مائة  
 شعير فيكون قنطرة خمس شعيرات كالمئات ودينار ديار ثمانية  
 وتسعون شعيرة كان قنطرة دينار ديار ثمانية شعيرات  
 ثم خمس شعيرة لا تقا ضرب الكل بخمس الخمس لانه انقص من المائة  
 اربعة وهو خمس من المائة واعتبر هذا بالسدس مثلاً فانك  
 لو نقصت السدس من دينار لنقص من كل جزء سدس قوله  
 وجلها ما سوا كان لا يستعمل كالحل النساء او محرم لا يستعمل كالحل الهال  
 من الذهب وفي الاول اذا كان صكها غير منكسر ويكون معتاداً  
 حلالاً للشا فحرم الله حتى لو كان الخاتم منكسراً او زائدا ذهبه  
 على غير المعتاد بحب بالاجماع لانه لم يتق حلتاً **باب**  
زكوة العروض وانما اخبر العروض لانها تقوم بالقدن فيكون  
 بناء عليها والعروض جمع العرض بفتح العين وهو المناع وبكسر

مذكور

حلاله

ما حمله الذهب به وبلغه عند الوجوه والاعدام وبصمها النابحمة قوله  
 بما ملوا به وتفسره ان يقوم بما يبلغ نصاباً او بما ملوا به ان يبلغ  
 كل واحد من القيمتين نصاباً قوله فقط مقتضاه فما من ذلك  
 اسان الى انه لو انقطع سقط الزكوة قوله وهم الذهب  
 الفضة بالقيمة صوغ المسئلة وطله مائة درهم وخمسة دنانير  
 ثبتمها مائة درهم بحسب الزكوة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند مالك  
 حتى يكون عشرين وكذا الوكار له مائة درهم وعشرة دنانير ساوي  
 مائة واربعين وما عند ابي حنيفة رحمه الله بحسب درهم اعتبار  
 للقيمة وعند مالك مائة اعتباراً للاجزاء **باب**  
زكوة الزروع والثمار لما ذكره عن بيان الماله المطلقه شرع في بيان  
 البيان الماله المقتد كما حلت في صلوة الحنيفة مع سائر الصلوات  
 وماذا لان العشر عباد فيها معنى المونة على ما عرف يكون معك والطلق  
 اسم الزكوة على العشر لان معنى الزكوة منه موجود وهو ان يصرف من  
 الزكوة ويتعالى بالنما كالزكوة ولم يقدم صدقة الفطر على العشر لان  
 مناسبتها العشر بالزكوة او لم يكون كل واحد منهما بناءً على القدر  
 المستور ولا يتخلو سببها وهو المال بخلاف صدقة الفطر لان سببها  
 الداس السبع الذهب بفتح الدال الماء من عرسله بفتح العين فم النهر  
قوله الا الخطيب والقض لا اصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان



اركانا مستنبت في الحجاز فغنى العشر والارض مستنبت بالحب  
والقصب فلا يحب فيها حتى لو اخرج من الارض مفضله حب  
العشر ايضا قول هـ من يافقه اي يفي منه بلا كلف كالخ  
والشعير والتمر والزيت والذرة لا يفي مثل المطر والكمثرى  
لغير السلام والمراد من الثمن ما يستثمر اي يستكثر من كل شيء  
لما هو المتعارف الغريب الدلو العظيم الدالة على طوبى بركب  
ركب مذاق الارض وفي راسه مخوفه تستقي بها السائبة البعد  
سقى عليه اي سقى من البئر مغرب يا من  
يحوز دفع الصدقة اليه ومن لا يحوز هـ ولما فرغ من بيان النسب  
وعدد الواجب والمعد شرعي في بيان مصارفها ولم يقدم صدقة الفطر  
على المصارف لان في مصارفها غاياتا فانه يحوز دفع صدقة الفطر  
الى الذي دون الزكوة ولان الواجب في الزكوة والعشر ثابت لله  
قطوع وفي صدقة الفطر طي قوله هـ انما الصدقات للفقراء  
قاسم السائعي رحمه الله الزكوة هو الفقراء لانها اصفى لهم  
للام التملك ويحسن مولا اضاف الصدقة اليهم لاعتناء المال فلم  
نقل المال للفقراء والمال انما يصير صدقة بالاعراض الى الله  
في الاستداء ويصير العاقبة للفقراء وطريق الزكوة طريق الحوائج  
بحسب الله تعالى على الاعناء ما لا يقدح في الفقر اعلى الله ثم الكفاية

والمطلق

قوله

بحكم الوعد ثم ما يحب الله ثم يصرخ الى الفقراء فيكون حواله عن  
هذا قلنا يحوز اذا القيمة لان كفاية العشر متنوعة فيكون لا يحد  
بالكفاية ادنا ما لا يستد الب المولعة قلوبهم منهم كانوا امن رؤساء  
العرب اعظمهم النبي صلى الله عليه وسلم لمولاهم مع السلام قوله  
هـ سقط منها المولعة قلوبهم قوله هـ فان سوطهم محتك  
اهم سوطوا بالنص ولكن النص كان عند عمر رضي الله عنه دون  
عنه ويحتمل ان يكون هذا من قبل انتهاء السنة بانتهاء عليه كان  
صوم رمضان بانتهاء رمضان والتمال ش ان كل من يعود على  
موضوعه بالنعص فهو باطل لانه انما يملك انما المال للدفع شرهم  
ولا يؤول الى الدين صغار فلما وقع من شرهم يكون ملا عطا صغاراً  
وذلك قوله هـ وللعامل يدفع الامام اليه بعد عمله لانها هذه  
العامل بهذه وطريقها هو لواء على رتب المال زكوة الى الامام لا  
يسحق العامل عماله وكذا لو كان العامل محسباً محل له العماله فعلم  
انه ناهض اهم لكن ما ياكل صدقة من وجه الارض الى المالك يخرج  
عن عماله الزكوة بالتسليم الى العامل حتى لو هلك في يد العامل لا يجب  
على المالك اعادة ثمنها فعلم انه صدقة وعن هذا قلنا لو كان العامل  
ما شتمت لا يحل له العماله لان الشهية في حق من له الحقيقة صيانة  
لقراءة الرسول صلى الله عليه وسلم عن شهية الحب ايضا الخوى



ان الصدقة تحرم على مولاه ايضا **قوله** والمكاتبون المراد مكاتب  
 غير المملوكين مكاتبه عبر المباشرة **قوله** وابن السبيل السبيل يضاف  
 الى السبيل نادى وصله كما يقال ابن الفقير وابن العفي للعسر والفق  
 فكذا ابن السبيل **قوله** ولا يجوز دفع الزكاة الى دمي واصله  
 ان العام اذا حص منه البعض يجوز تخصيصه بحبر الواحد **قوله**  
 انما الصدقات للفقراء حص منه الحزب بقوله انما يمسك الله  
 سره فحقن الذي بقوله صلى الله عليه وسلم هل من اعنتهم  
 وردّها في فقراتهم **قوله** ولا يدع الى عي القى بلته عني  
 موجب للزكوة وعني يحرم اهل الزكوة ويوجب صدقة الفطر والافقة  
 ونفقة الاقارب وعني يحرم السؤال وهو معدّ بحسن دراهم وعد  
 البعض وعند عامة العلماء اذا ملك قوت يومه وما يستر عورته يحرم  
**قوله** ولا تدفع المراه الى زوجها اذا الزوجته في حق قرابه  
 الاولاد من حيث ان الزوجية سبب للتوارث من غير حجب ويبلغ  
 كل منهما مال صاحبه **قوله** ولا تدفع الى بني هاشم وروى ابو  
 عصمه عن ابي حنيفة رحمه الله ان هذا الحكم كان من قبل هذا  
**قوله** انما يمسك الله سره الدرع الهم لتبدل الحال وهو اعلم الغرض  
**قوله** بطنه فقرا والمراد غلبه الظن وهذا اشارة الى انه لو  
 سلك لونه فقرا محبا لعماله والسكنى الاسوى طريقا وغلبه الظن

في الصدقة

ما ترجح اهل حائله **قوله** ما شئى وكافداى ذمى لان ما شئى مستعمل على انه كان  
 مستعملا او هربا فانه محرابان **قوله** ثم علم انه عيبك او مكاتبه فيه  
 اشارة الى انه لا يجوز دفع الزكوة الى عيبك ومكاتبه **قوله** بكرة نفل الزكاة  
 من بلد الى بلد لقوله عليه وردّها في فقراتهم والعمل بخير الواحد واجب  
 على وجه التكميل لا التبع لان قوله ثم انما الصدقات للفقراء مطلق  
 والمطلق يقتضى هو از النفل معلنا بالكره دون الحرمة عملا بالكتاب  
 والله اعلم **باب** صدقة الفطر هو من قبل ايضا  
 الشئ الى شرطه كما قال في الاسلام وسببه العنت هذا ايضا سببه الزكوة  
 الذي هو به ويلو عليه والفطر شرطه والحكمة في اضافة الى شرطه ان  
 يصير محصا له على اداء في هذا الوقت فكان من جهة ان يعلم على العشر  
 لان العشر مؤنة فيها معنى العنان وصدقة الفطر عناية فيها معنى المؤنة  
 مرا ان العشر ثبت بالكتاب وهو قوله ثم وانما صدقة يوم حصد وصدقة  
 الفطر بخير الواحد فلم يرد اخبر عنه ثم في هذا الباب فصولها  
 بيان وجوبها وبيان من يجب عليه بسبب غيره وبيان وقت اداها وبيان  
 مقدار اداها **قوله** صدقة الفطر لغة لا فطار والمراد منه ما يوم الفطر  
**قوله** واجبه لما روى ابن عباس روى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
**باب** ان الله ثم فرض صدقة الفطر طرية للمساكين وطعمة للمساكين  
**قوله** الحزب عند الشايح رحمه الله محب على العبد ايضا وهو المولى

كيف



حتى لو لم يرد المولى عنه صح على العبد ادائها بعد الحرية ولم يملك في  
الكتب بالبيع والعقل لانها ليسا بشرطين عندنا في حصة واني يوسف  
رحمهما الله حتى لو كانا مال يورث ولتأما من مالهما خلافا لمحمد بن  
رحمهما الله قوله وثأبه والميراث ثاب الدله لاسباب الحال  
فالسابع رحمه الله من ملك قوت يومه والربا ينفرد  
ما يورث صدقة الفطر بحب عليه لا بصدقة الفطر بشبه الكفارة دون  
الزكاة حتى لا يعبر فيه الحول مبسوط قوله مما ملكه للمحمد بن  
الائمة بحب لاجل المدبر وام الولد دون المكاتب قوله وان كان في  
عسالة وقال السابع ان كان اولاد الكبار زمنا معسر في فعله  
مراد اعنيهم قوله ولا يورث عن زوجته اي لا يحب وقال السابع  
رحمهما الله بحب عليه مراد اعنيهما لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا  
عنكم مخونون قوله على واهله بما في العبد الوالد لاهلاف  
مننا وفي العبد كذلك عندنا الى حصة رحمه الله وعندهما بحب على  
المولى بقدر الحصة لكن في الرؤس وولا سقا صحت لو كان العبد  
ملك بحب على كل واحد صدقة فطر واهله دون النصف قوله  
عبد الكافر وفيه خلاف الشافعي رحمه الله قوله ص  
نصف صباع هذا عندنا وعند الشافعي صناع قوله ثمانية اوطار  
قدن بالطلد دون المن والوعقران قدن بالامتناء ليدل على عز

الطعام شرعا لان القبله تنفي عن الحر قوله متعلق بطاوع  
الغير وكذا الواسع او اعسر فهو على هذا ايضا وعند الشافعي  
رحمهما الله بغروب الشمس من آخر يوم رمضان قوله فان قدن  
على يوم الفطر الصحيح من المذهب عندنا ان يحصل صدقة الفطر  
لستة او سبعتين يجوز كما الدكره لغير السبب وعلى قول الحسن  
بن زياد رحمه الله لا يجوز تحمله اصلا كما لا ضحكة وكان عند حلف  
بن ايوب رحمه الله يجوز تحمله بعدد حول رمضان لا قبله فانه صدقة  
الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم وكان يوجب من ماله بقوله يحصل  
في النصف ما خسر من رمضان ومنهم من قال في العشر او اواخر مبسوط  
والله اعلم كتاب الصوم الصوم 2 النعم بمان  
عن مطلق لا يساكن غير كل مال خيل صائم وحمل غير صائم وفي الشرح  
عبان عن اساك مخصوص وموا الكف عن اخصا السموت من شخص  
مخصوص وان يكون مسلما طاهرا عن الحيض والناس في وقت مخصوص  
وموا اليوم نصف مخصوص وموا ان يكون على حصد الثوب والاسم السم  
فيه معنى النعم ويكون رجوعا عن الصوم الى الخصوص لما بينا انه عبان  
عن مطلق لا يساكن وانما ذلك الصوم بعد الزكاة اشد قاله  
واك عليه السلام بنى اسلام على خمس قوله الصوم  
فربان بين التقسيم بين التحديد والاصل عدم التحديد كما انه قد علم



التقسيم على التجدد لسمي التجدد قوله واهب ونقل انما ذكر الواجب  
 لسمي الواجب القطعي وغیر القطع اذ الواجب هو الواقع والواقع  
 هو هو في الكل وامان مضان مفسد ومفسد اذا اختلف سمي به لان  
 الذنوب بخلافه وهو لا ينصرف للعامة وهو لا يلف والنون  
 المصارعتان لانه التانيث قوله ما تدينه ومن الزوال اي  
 من الصبح والزوال وروي عن ابي بصير ومن اصناف النهار  
 وحصل هو الطبع وفي الله خلاف السافعي رحمه الله ولو تمسك بقوله  
 علمه السلام لا صيام لمن لم يخالص من الليل ونحن نقول انما يصح  
 هذا الاستدلال اذا كان ارتباط كلمة من بالله اذ هو محتمل ان يكون  
 مرتبطا بالله كما قلت ومحتمل ان يكون مرتبطا بالصيام وهذا  
 اولى بالمقرب به ونحن نقول به فانه يجب اذ انوي في اليوم ان يخالص  
 ما من صوم من الليل لا من وقت الله ولو كان ارتباطا بالله يكون  
 المراد في الصوم لمن ينوي عند غروب الشمس الصوم العادل ويكون  
 المراد في الكمال قوله الحاوي اعلم سبحانه بلشتن لولا في هذا  
 اسان الى ان قول المجتهدين عمر محتمل قوله لم نقل بل تمام شهادته  
 اما المصرد ان كانت السماء ممتلئة او لمستقرة ان كانت ممتلئة قوله  
 يقع العلم بخبرهم فالمراد من العلم عند ابي يوسف رحمه الله علم طاعة الله  
 وعند محمد رحمه الله العلم القطعي وهذا لا خلاف بيننا على اختلاف

في تفسير الحج الكثير فعند ابي يوسف رحمه الله الحج الكسر معذور بخبرين  
 وعند محمد رحمه الله طوقا يدخل تحت الواجب قوله والصوم طوقا مسك  
 الى اخر لما بين المقسم سر في التجدد وحل هذا الحرام مقوص  
 طرده وعكسه اقل بعض طرده فهو اذا اكل ناسيا فان صومه باق  
 بالامساك فاست وكذا اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد الفجر لان النهار  
 من حين طلوع الشمس اما بقص عكسه فالحائض والنفسا فان  
 مجموع ما ذكرنا فهو حث على استباحة الكلة وكذا اكل ولشانه  
 هذا الولاية لان الصوم حقه فله ان يعمه مع المناعي والحواس عن الثاني  
 ان المراد منه النهار الشرعي وهو اليوم وعن الثالث ان الحاض  
 خرجت عن اصله هذه العبارة فلا يصح فيه هذه الحادة عنها فلا يرد  
 ولان كثر الصوم طوقا مسك عن الحرام لله تعالى وامساك الحائض عن  
 الحرام للحض لله تعالى فلا يكون ركن الصوم وهو قوله والصوم  
 ومن احقر اي تلاوي بالحقة احقر اي صبت دوا في موهرة واستعط  
 اي صبت دوا في لاف والضم عبرها ففها مغرب والحائض طعمته  
 بصل الى الحرف ولامه شجرة بصل ام الواس والمراد من الدواء الطيب  
 لان البابس عبر بفسد بالاهماع قال سمي سرا مهم الحسني  
 رحمه الله فرق في هذه الروايات الدطب والماسك واكثر مشايخنا

والظوم فانت  
 والحواشي  
 ان سائر الشئ  
 موهوم



رحمهم الله على ان الحرة للوصول حتى علم ان الناس وصل الى حرة  
فست الصوم وان علم ان الرطب لم يصل لا يفسد قوله ارزاد  
مرضه لسنة الجوع والعطش وعند الشافعي رحمه الله المريض  
هو في بطن البعس او اذ هاب العضو بان كان في عنقه ودرجات هاب  
العين بالصوم قوله لم يلقنهما القضا لكن على المريض ان يوقى  
بالندى لان الصلة في القضا شرط وفي الفدية ليست بشرط قوله  
والحاضر والمرصع التي بها لنز والمريض التي توضع قوله يفطر  
ويطعم ولم يقل يودي لان لا طعام يطعمه بها يجوز ههنا كما في الكفا  
مخلاف صدقة الفطر فان التملك شرط هناك ولا طعام يطعمه بها  
ان يهد الكلبان مستحان من العقر قوله اسكا بقية يومها  
بما حصل فيه ان من صام في اخر اليوم نصفه لو كان ليالك نصفه في اول اليوم  
بحسب عليه لا يساكن قوله واذا حاصت المرأة والمساكر والمريض  
ياكلان بالجهر وكذا الحائض وقيل الحائض تاكل سيرا التمسح  
اكل السحور وهو ما وكل عند السحر قوله او رهل واسرائيل لان  
فيه نفع العباد فصلا بمنزله حقوقهم فلهذا استمرط كال عبد الشا  
قوله نفع العلم بحجهم المراد من العلم علم طهارته والله اعلم  
بما لا عكاف عكاف اي اقام الصوم ربا فيه والصابا  
عباد هذه فتكون الصوم نفع للصوم ولا عكاف في شريع لا استخدام العباد

فكون نفعها ايضا لكن الصوم شرط الاعتكاف فلهذا اقدم الصوم على الاعتكاف  
ولا عكاف من العكف وهو الحسب والاقامة قوله لا عكاف مستحب  
سماه مستحبا وبما فيه انه سنة لكن يجوز ان يطلق اسم الاستحباب على السنة  
لاستلزام السنة بالاستحباب قوله على المعتكف الى اخره وبما قبل  
فيه ان في كل موضع كان الجماع محظورا كما في الدواعي محظورا ايضا كما في  
الحج وكان القناس في الحذف فيكون الدواعي محظورا احساها ايضا الا  
ست بالنقد اما ههنا فتكون القناس وهذا بخلاف الصوم فان الجماع  
ليس محظورا الصوم بل الكف عنه وكن الصوم فلا يكر الحاح واعمه لا يكر  
العباد لا يستلزام دليل قطع قوله ما الحاحه لاشان او الحجة بهذا  
هذا اذا كان الاعتكاف واجبا ولو كان فلا يجوز ان يخرج احكام المريض وصلاة  
الحائض ايضا قوله ويكره له ويكره له الصمت اي ترك الحديث مع  
الناس فان صوم الصمت ليس بعبادة في هذه مناسا قوله من عمران  
يخضر السليمة لرا حضا وتعلك الى مفعولين قال الله تعالى  
واحضرت لا نفس الشئ قوله ومن اوجب على نفسه الشرط في حقه  
النذر بالسي ان يكون من جنسه واجبا ان يكون عبادة مقصود وان لا يكون  
ملا واجبا بنفسه ولما كان الاعتكاف لا استخدام الصلوة فتكون النذر  
بالاعتكاف بمنزلة النذر بالصلاة مع فلهذا اهان النذر وان لم تكن  
تكون من جنسه واهب والله اعلم كتاب الحج



العبادات على ثلاثة أنواع لديته محض كالصلاة ومما لله محض كالزكاة  
 ومركبه كالخمس مفعلة الحيا وكسرها العتق مما لله القصد وقوى قومه تعالى  
 ولله على الناس حج البيت بکسر الحاء وقضها وفي الشرع عباد عن  
 القصد الى البقاع المحطية الممونة على الوجه المشروع وهو من صفته  
 وانما سماه في الكتاب واحبا لان في الحج واحبات ايضا كالوقوف بمزدلفة  
 ورمي الحمار وغيرهما وصفه بالواجب لتسليم الكل ثم يعسر ولا استطاعة  
 عندنا ما ذكره المتز وعزل الشافعي رحمه الله معتمداً للمال وعزل  
 مالك بالصحة قوله ما صح وهذا عندنا في حقه وجه الله حتى لا يجر  
 على الزمن والمفوض وعندنا ما يحب ثم اختلف في الصحة عندنا في حقه وجه الله  
 شرط الوجوب او شرط برادار وفائدة الاختلاف ان من جعل الصحة  
 شرط برادار قوله ما صح لخص نفس الوجوب قوله ما صح على الزاد  
 والراية اي ذاهبا قوله ما صح الى من عود وعزل في يوسف  
 الله مسترط ان يكون له النعمة بعد المحي لسمها قوله ما صح الله  
 انما اختلف المسامحة على قول الى حقه وجه الله ان من الطرق وسلافة  
 الدين وجود المحرم في المراء شرط الوجوب ام شرط البرادار  
قوله ما صح ان يكون فيهما محرم يعني محرم فكاهها عليه ابدأ بالهم او  
 المصاهرة او الرضاع وذكر المراء مطلقا يتناول الشباقة والعجور حتى  
 يسترط المحرم لکلمها قوله ما صح الواقعة في جميع المنقبات وهو في

ان

بما كان

لاصل للزمان استعيرت للمكان استعيرت للزمان في قوله تعالى  
 هذا لك الولاية لان كلمه هذا لك في لاصل للمكان وهذه الواقعة  
 تمنع التأخير مما لا يمنع التقديم بل التقديم افضل اذا كان ابتداء  
 ابراهيم في شهر الحج قوله ما صح الى المسجد الحرام عفر الله له ما تقدم من  
 ذنبه وما تاخر قوله ما صح له الجنة قوله ما صح قرن بسكون الباء  
 جبل صحرى مشرق عرفات وفي الصحاح يتجربك الدار فيه  
 ز طر مغرب قوله ما صح يخرج الى الصفاء فصعد عليه فاطلا  
 يدل على انه يخرج من اي باب شاء وانما خرج رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من باب بني مخزوم لانه اقرب الى الصفاء قوله  
 سبع سن المسكين الاضربين فيما شان على سكل المسكين متخونا  
 من نفس جدار مسجد الحرام لا انما سفيان وصفا علامتان  
 لموضع المرو له قوله ما صح وهذا شوط طامر ما قال في  
 الكتاب ان دها به شوط اخذ فكون الصعود على الصفا اربع مرات  
 وعلى المروة ثلاث مرات وذكر الطحاوي انه يطوف بينهما  
 سبعة اشواط من الصفا الى المروة ولا يعتبر الرجوع قال  
 ابو بكر الرازي قوله ما صح لانه يصعد اربعة عشر شوطا وانما  
 عليه سبعة اشواط ومعنى قوله ما صح يندى بالصفا اي يندى السطح



لا أول من الصفاء ويختتم للشوط السابع بالمروق ولو كان خلاف ذلك  
ما قاله فقال له كل شوط من الصفاء قوله يوم التروية التروية  
اسم لليوم الثامن من ذي الحجة روى انه ابراهيم صلوات الله عليه  
راى ليلة التروية في المنام كارقا بلا يقول الله يا مكرم نزل الله  
هذا فلما اصبح روى ذلك من الصباح الى الرواح ابراهيم هذا  
الحكم ام من الشيطان فمن ثمة سمي يوم التروية ولما اسقى الله  
الثانية راي مثل ذلك فعرف انه من الله فمن ثمة سمي عرفه ولما  
اسمع في الليلة الثالثة راي مثل ذلك فهم نكحوا فسمي اليوم يوم من  
الكشاف ثم الخطبة ثلث خطب اولها قبل يوم التروية بمكة  
والثانية يوم عرفه لعرفات والثالثة عناني اليوم الحادي عشر  
وقال في يومه الله يحط ببله انا م سواليات يوم التروية ويوم عرفه  
ويوم النحر قوله بمنا لو كان اسم بقعه فهو غير منصرف ولو  
كان اسم موضع يكون منصرفا كما في قوله انك بالواوي المفضلين طوي  
وكلا الوجهين قبله والخروج الى مناسك من سنن الزوار وقول  
توجه الى عرفات مواسم يعلم لله وقف سمي باسم الحج كالعرات  
ولا اصل ان السو الشريف العظيم سمي باسم الحج كالمعاطيس  
والمراد ان منصرف لان سماء اوله او هو العليمه لان التنا في  
في فطما سب للتأنيث وانما في علامه الحج المؤنث ولا يصح تغيير التأنيث

فيها لان هذه التأنيث لا اختصاصها بالحج المؤنث فالجج المؤنث طاعة من  
تقدس بها وعرفه عن منصرف لوجود الشئين قوله باذان  
واقامتين هذا اذا لم يفصل بينه الظاهر حتى لو صلى سنة الظهر  
بعد الاذان لم يصح قوله يراى من عرفته راد عن سائر الوقوف  
بل راي اليه صلى الله عليه وسلم فيها السيطان في ذي القوف  
في ذلك المكان قوله عليه المقتك وهو المستط موضع وقد  
علمه الشرح والمشاغل وفي المشعر الحرام على قدح وكانوا في الحيا هله  
ووردت عليها النار وقيل اسم جبل ولا ينصرف للعدل والجاهلية  
من مزج اي ارتفع المعبد اشرفه قوله فيرهبها من يطن  
الوادي سبع حصيات فهم من اسنان هذه الكلام مستأيل منها  
ان الوضع لا يجوز لانه يكون مباحا وطرها يجوز لكن مع ساء لان الظاهر  
في الماقد من لكن فيه نوع قصور ومنها انه لا يجوز الرمي بالرسوب  
والقصم واسمها لا سمي حصاه ومن المنعسقة يجوز الرمي بالبحر لان  
الرمي الطرد الشيطان واهائه ومنها ان يكون الرمي مثل لا سفل  
الى اعلى لانه قال من يطن الواوي ومنها انه لا يجوز رميها حمله لانه  
قال سبع حصيات لكن مع كل حصيات واداب الرمي ان يغسل  
الحصاة لتضرب طامره لان الملائكة يرمون الحرات المصقلة فيقع الحجر  
طامره في الرمي الملائكة ومن اقلنا الافضل ان ياتي بالحصاه من



مكان آخر ولا يرى من حصانته كونه موضع الجمار لان تلك الحصان  
 مردود فاني بما من موضع وتجمع الحصان سمعوا في كنعان الذي قال  
 بعضهم كما حد العشرة وقال بعضهم كما حد بلشور وقال  
 بعضهم كما حد سبعين وكل حصاة يبيع ان يكون مثل الباقي او اصف  
 منه قوله لم يخلوا بقصر الخلق في باب الحج كما اسلام في باب الصلوة  
 والخلق افضل من البصر اذ في الخلق البصر والنقصان في هذا  
 من روى شجرة مقدار انملة او اكثر قوله في سجدته الخريف الخريف  
 بسر انكش حنزي اذ اهتم قوله وقد حل له كل شيء  
 لا النساء اي بالخلق السابق لطواف الزمان فالخلق هو المحلل  
 لكن ترا في حكمه على طواف الزمان فاذا وجد الطواف عمل المعنوي  
 السابق على طوله قوله ويكون تاخير عن هذه الامام اي امام النجاشي  
 قوله وروى الجمار وذكر في المعرب الجمر المحرر الصخر سمو المو  
 التي تروا فيها هرات وهما لما بينهما من الملازمة قوله فيقف  
 عند هاتين الحوافين معجب كل رامي بعد رامي لانه في وسط العبادة  
 ما يبالى بالثبات وكل رامي ليس بعد رامي لا ينف عند لان العبادة والتمت  
 قوله ثقله الى مكة السهلة بالفتح من متاع المسافر وانما كره  
 لعمري صلى الله عليه وسلم المرء حيث ثقله ودهاهم بغير  
 الى مكة مكره كذلك عدم ثقله قوله نزل بالمحصب وهو موضع

ترجمه

قريب مكة وهو ارض ذات حصان يقال فيهما الانطحة والخصبة الترد  
 فيه وهو سنة عندنا ذكره في المبسوط قوله لم يخلوا اهل مكة  
 يبيع ان ياتي الى رستم بعد طواف الصلوة فيسجد من طاف بها ثم ياتي  
 الملتزم وهو ما يشترط الحجر والباب فصيح صدى ووجهه عليه وتثبت  
 بالاسباب ساعه يدعوا فيها ثم يعود الى اهل مكة قوله لا يكشف  
 راسها ويكشف وجهها الا ان يها ان يسجد على وجهها فضل  
 خمارها كانت عاشره فوالله عنها كذا اذا اهر مناه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كشفنا وجوهنا فاذا استقبلنا  
 ذلك اسدلنا حمرنا على وجوهنا وما مناها عن وجوهنا  
 قوله لا يسع اي لا يوطر اي لا يسع قد مضى على صحتها  
**باب القرآن المجهول الرفع**  
 معروفا بالحج وذاكرناه ومحرم بالعمد وقد سنن افعال العمدة  
 في باب القرآن وتجمع وله باب على ذلك وقارن وهذا بانه  
 فان قيل لما كان القرآن فضلك لكان من حقه ان يعاد في السان  
 قلت معرفة القرآن هو الحج من الاجرام من معرفة على معرفة الافراد  
 ومعرفة الذات ولم على معرفة الصلوات قوله هذا دم القرآن  
 وهذا دم نسل عندنا حيث وقفة الله ما اذا التمسك في سفن  
 واحدة وعند الشافع رحمه الله اذ تم حبس عندنا حافي لان القارن

وهذا اللبس  
 المذكور في  
 قوله







ذلك بان ليس بصف يوم فعله صدقة عندنا نصف صاع وعند بعض  
البعض مقدار نصف قمة الدم وفي البلد مقدار اللب وغير ذلك  
قوله وان خلق موضع المحام المحام جمع محمه بكسر الميم وهو  
فادون المحام وليس جمع محم بفتح الميم بل بدل كذا الموضع معناه وانما  
ذكر المحام بلفظ الجمع لاختلاف عادات الناس في موضع المحام  
فالعرب يختصمون على الداس واهل العرب يسكنون واهل الهند  
على تباط قوله وان فعل طافى بدمه ورجله فعليه دم وهذا  
اذا كان في مجلس واحد اذا اختلف المجلس عند محمد بن  
الله كذلك وعندهما لكل عصى دم محم اذعه ودماء نقص الكل  
في ارضه محاسن وهذا اذا لم تكن طفره سكران اقبا لو انكسر طفره  
وتعلق فانه لا يحب عليه شيء لانه لم يبق فيها فصار كسكران الحرم  
اذا بيسر موطعه قوله وهو مختار ان سا ذبح ساه اساه الى  
انه يخرج من العبد كحرد لا راقه لو سرق اللحم او ضاع بسب  
افلا يحب عليه شيء قوله ومن جامع في اهل السبلين ذوي  
عن ابي حنيفة رحمه الله ان جامعها في موضع المكروه لا يفسد حجة قوله  
وليس عليه ان يمارق امراته وعند مالك رحمه الله يفرق اذ اوجها  
وعند الشافعي رحمه الله اذا انتسبا الى ذلك المكان قوله وان  
جامع بعد الخلق اي بعد الخلق قبل طواف الزمان لانه محرم في حق

النساء بعد ان نطفت طواف الزمان قوله وان شئت تصدق  
وبخور في الصيد ولا يباحه والملك وبخور التصديق والصوم في  
الحرم وغيره اما الذبح فلا يجوز في الحرم لان ارادة ما سرعت  
قربة الا في مكان مخصوص وانه من مخصوص ولا يقال ان الدم  
في الحج بمنزلة سحابة السهم في الصلوة ثم لا فرق بين الفرض  
والنفل في بيعه ان يكون مملوكا اي في منابات الحج كما لو طاف طواف  
الزمان محدثا لانه في الحج الحبر يذون الدم مشروع وهو الصلوة  
بمكرا طهارا لنقاوت فيه بخلاف الصلوة لان الحبر يذون سحنة الشهوة غش  
مشروع قوله ومن ترك السبع اراد به جميع ذلك النسك وهو الصلوة  
على الصفا والمخاطاة منه والصلوة على المروة وما خطا طهرها والسعي  
المسكين ما خسر من سحبا وهذا اطلاق اسم النقص على الكل قوله  
ومن ترك رمي الجمار فترك الرمي انما يتحقق بعروب الشمس من ايام  
التسويق قوله ومن اضر الخلق اخلق موت بالمكان والزمان عند  
ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله غير موت وعند محمد بن  
المكان دون الزمان وعند زهير رحمه الله على العكس قوله واذا قل  
المحرم ولم يقل ذبح لانه خرج بالاحرام عن اهلته الذبح فصار بمنزلة ذبح  
المحرم قوله او دل عليه او اشار فالاشارة تكون بالدين والدلالة  
تكون باللسان قوله والعاقد العاقد الذي قبل صيد من ثم



قل صدق الله عز وجل ان من اخرج من ارضه فله فيها حلال طلاق بآية  
وعند ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول اصحاب الطوائف لا يحب اي على  
العائد ولكن يقال له اذهب سدق الله منك طعام فوهم ثم ومن  
عاد سدق الله منه ونحن نقول ان جنائمه العائد اطهر فويله والقائه  
هزا ولا يلحق الشباع بهذه الحيوانات دلالة ان هذه الحيوانات مود  
طباعا ولا كذلك الشباع ابتداء قوله او الشجر الذي يملوك احكام  
ان شجر الحرم على نوعين اما ان كان من جنس ما ينبت الناس ومن جنس  
الا ينبت الا كاليشوك وغيره وكل نوع على نوعين اما ان ينبت  
او ان ينبت الناس لا يحب الحزالي سحر ببت نفسه وهو مما لا ينبت  
الناس من المنسوب الى الحرم وهذا الاكليات سب للملك لا حرم  
مضافه الى المنبت حتى لو كان عاصبا للباله فانتها كان له لصاحبها  
ثم كونه مما ينبت الناس اقيم مقام لائنات ايضا تنسب لان من اعان  
لائنات في كل شجر متعلق بالشجر الذي ينبت الناس وهذا القاطع  
لا مضافه الى الحرم حقيقة وفي الشجر الذي ينبت نفسه وهو مما ينبت الناس  
وهذا القاطع بقدر قوله ثم هو خير من ذلك وهذا الكلام عموما في  
الاسم عنه قوله ولا يتجاوز نعمتها ساء ولا يتجاوز عاها اسم  
فعله وساء بالنصب لانه معطوف فان قوله والبط الكسكوي منسوب  
الى كسكوي فاحسن من نواحي هذا والمراد بالبط الامني قوله مسرورا

نفسه

لانهم

فاعله

في رواية قوله قد ينبت منه لا يحل اكلها هذا انما كلف لقوله منه كلفه  
ولكن ينبت القلوب التي في الصدور وقوله فعله فاعله سوا  
كان القاطع حلالا او محرما كما في صدق الحرم لانه حلال المحل وهذا اذا كان  
الشجر وطبا لا الرطب في حبي الصدق من حيث ان لم يحرق او اذا افسس  
فلا شيء فيه لانه لم ينزله فما صار كالطير المكسر المتعلق قوله  
والبيع ما طر لانه ما مور فترك التعرض للصدق وهذا في الشرايع  
وفي البيع تعرض على التعرض لان السر او من اشاب الملك كالا مطلق  
حرام فكذا الشرايع باب الاجساد  
في الباب المعلوم بان جنائمه المحرم على نفسه وفي هذا الباب بان  
جنائمه الغير على المحرم هو المحرم او بقوله في تراوَاب المسقمة احرام  
مع تراخا وفي هذا الباب احرام بلا اداء والمحصن هو المحرم الممنوع  
عن الوقوف والطواف وهذا المنع اسباب اقساما المرض والعدو  
سوا كان العدو محسوسا او مسامحا وكذا اذا احرمت المرأة مع محرما  
لم مات المحرم او احرمت بغيب محرم ثم يصير محسوسا وكذا اذا احرمت  
الرجل فسقطت بغيره او هلكت راحلته ولا يقدار على مع القاطع  
وكذا المرأة او احرمت بحال تطوع او احرمت بكافة قوله بوجها  
فيه ثم يهلك في اطلاق قوله ثم يهلك لانه لا يحتاج الى الحاق بالتحلل  
وهو قول الى حقه ومحمد رحمه الله وان جعل هو بمنزلة دم لا عصار وموت

نفسه



بالمعاني والاجماع وبالنظر ايضا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى في  
 باب الفوات في الباب المعظم  
 احرام بلا اذاعه في هذا الباب احرام مع بلا اذاعه ولكن اذا غلبت مقتضى قوله  
 بترخيصه امام يكن فعلها فيها اي اشياء كما هوام اما لو كان فاننا يجوز  
 ادائها في حال العجز قبل الزوال يوم عرفه وقوله والعجز سنة ذلك  
 في اسرار احسن المشايخ في العجز قال بعضهم فرض كفارة  
 كفارة الحنات وقاس بعضهم سنة موكله كفارة العبد والوتر  
 وكافحه قوله في سائر احرام والطواف والسجدة له فاما الاجرام  
 فشرطها واما الحلق فحلت وقوله وان قدر على الله فليس يحصر  
 اي لا يتحلى بالذبح ما يمدى هذا الباب يتعلق  
 بجميع راويان لان الممدى اما واجب او نطرح فلهذا اعقبه بجميع راويان  
 والممدى ما يمدى الى الكعبة ولا انواع الدلالة يستوي في هذا المعنى وطلق على  
 الكل اسم الممدى قوله في الشيء فصاعدا والشيء من الحرم والعزم اربعة  
 ومن البصر اربعة سنين ومن كابل اربعة سنين قال القائل  
 الشا ما اربعة حول واربعة ضعف واسم من دوى طلق وصف والذبح  
 من الضار ما اربعة عليه اكثر السنة ومن البصر ما اربعة عليه سنة ومن لا يلحقه  
 اربعة سنين قوله او اكثر جاء في هذا الاكثر عن ابي حنيفة رحمه الله ثلاث  
 روايات في رواية الريح وفي رواية الثلاث لقوله صلى الله عليه وسلم والبلاد

والبلاد كثر في رواه اكثر من الثلاث وعندهما الاكثر من الزاوية على النصف  
 قوله ولا الذاهبه العيز اي العيز الوافد وفي رواية سقيا العيز البضار  
 التي ذهب ضوؤها مع بقا المقلد والذاهبه التي ذهبت معها قوله  
 ولا يجوز الاكل من بطنه الهدايا كدما الحنات والمندور وما عصار والدم  
 الذي يجب لاجل صد الحزم قوله والمتعة والقران هذا اذا بلغ الهدايا  
 بحلة وان لم يبلغ فلا يحل له ولا يعتنا واما حقه البصير على العفرا  
 وعنده السنة في وجه الله لا يحل من دم المبعوث والقران وان بلغا محلهما  
 لانها دم جهر كتاب البيوع والمسرات  
 انواع اربعة عبادات ومعاملات وعقوبات وكفارات فلما ذكر عن  
 سائر العبادات سر في بيان المعاملات وقدم المعاملات على العقوبات  
 والكفارات لانها من الجوارهن وقدم البيوع على سائر المعاملات لانها  
 اكثر وقوعها ولانها محتاج اليها الصغير والكبير والوضيع وقدم بها على  
 النكاح لان السبع بقا الذات يكون بالاقولت اذ يتقوا وحصول تفاوت  
 انما يكون بالساعات والنكاح بقاء النفس وبقاء الذات مقدم على  
 بقاء النفس ولان النكاح مشروع بالمال والمال لا يحصل على ما هو  
 الخالب بل بالساعات فلهذا قدم بها على النكاح ثم اعلم ان  
 السوع جمع جمع مع كسر الهمزة في ضربهم والمسعات اصناف  
 مختلفة او جمع المصدر لاختلاف انواعه اذ المصدر ربح اذ كان ذا

والعظم



انواع ثالث — فخر اسلام رحمه الله البيع في اللغة عسان عن غليك  
 المال بالمال وفي الشرع مكره ايضا وكذا الشراء والاسترأء ولا يشاع  
 واعتبار حصة النفع بهذه فحال على محل الباع والمستري على  
 سئل الاسترأء قال الله تعالى وبشروه ثم يحسب اي باعوه برأاة  
 في العرب اقتصار لفظ البيع بالبائع ولفظ الشراء بالاسترأء وبما يشاع  
 بالمستري وانما محل هكنا لان المنفعة ثلثا في محل المشتري وهو  
 الاسترأء في محل البائع في العالب وان كان يجوز ان يبداء المستري فهو  
 استرأء منك هذا الشيء فكذا قال الباع بعث فلماذا اقتصار هذا  
 ذلك قوله البيع نفع العبد في اللغة عسان عن رطب اهد في الجبل  
 الى الطريق اخره وما يعقد مطاوعه وفي الشروع عسان عن رباط كلام  
 اهد المتعاقدين الى صاحبه والمراد بالاحباب اما الاحباب النجوى وهو  
 الراشاة او الاحباب المصطلح عند اهل الكلام وهو صرف المالك من المالك  
 الى الوهب قوله اذا كانا لفظ المافى ذلك في شرح الطحاوي  
 رحمه الله انه لو ذكر اهد ما صفة المضارع فان قال ابيع واراد به الحال  
 وذكر اهد لفظ المافى بعد البيع وكذلك ذلك السهم في قوله  
 فاذا اوهب اهد المتعاقدين البيع بالاحباب لا يختص بعقود بعث بل لكل  
 من يدار كلامه يكون الاحباب يكون قول الباع بعث قول الباع بعث  
 وانما قام عن المجلس اي عن غير من الغنم لان العمام ولذا عن ارض

العقد

والمجلس تبدل بدلا العمام عن المجلس اذا استعمل بعث اخر قال البيهقي  
 ولا يعقدوا معهم حتى يخلصوا في حديث غنم قوله ولا اخنا ولا واحد  
 منها بغير لقوة لهم البيع وفي قوله بامر عبد اسان الى قوله الشياخ  
 رحمه الله فان عنده لكل واحد من المتعاقدين خيار المجلس ثم الحارات  
 انواع اربعة هي ان يوطئها واستحقاق ولم يذكرها ميمنا لانها من العوارض  
 وانما ذكرها بعث وهما روين لان كل واحد منهما هو هذا محاله في كل  
 مع قوله وبما عوانه المشتار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها  
 فمن العوم يتناول البيع والتمن وانما سماها اعوانا قبل العقد  
 باعتبار المال كما في قوله تعالى فاستشهدوا او سمعوا من رجلين  
 وانما يصير المورثا منها بعد ما شهد قوله ولا ثمان المطلقة  
 اراد بها انما اذا لم يكن مشارا اليها وان اقبل الدرام والدرنا فهو من حيث  
 انما هلقا ثمنين مطلقا دون غيرهما وانما قلنا ذلك لانه ذكر  
 في معاملة لا يجوز من المشار اليها رطب قوله ثم اقرن كان حوسنا  
 كنز كان فاسقا لما ذكر الفاسق في عقابله المورث كان المراد من الفاسق  
 الكافر فكذلك اقرن فيه لما ذكر المطلق في معاملة المشار اليه علم ان المراد  
 من المطلق غير المشار اليه قوله ومن اطلق الثمن اي ذكر  
 القدر دون الصفة اراد به المطلق في الصفة دون القدر وثبت به  
 الفرق من قوله ولا ثمان المطلق ومن قوله ومن اطلق الثمن لان المطلق



الاول اطلاق في القدر والصفة وفي الثاني في الصفة دون القدر وانما اورد  
 هذا الستين ان يعرف الصفة كما يحصل بالصفة يحصل بطريق الدلالة  
 باعتبار العرف وكثرة الاستعمال قوله مكافاة ومحاذية بار قال  
 تحت هذه الصفة من الخطه تلك الصفة من الشعر والطعام في  
 العرف يقع على الخطه ودفعها على هذا الاستدراك ذكر الجيوب  
بعد قوله هنا في قفص واحد الاصل ان صفة العموم اذا  
 اضيف الى محل لا يقل العموم تراد به اخضار الخوص قال الله  
 تعالى لا يستوي الايمان والبصيرة قوله ان كان موجعا لمكان  
 فاسق لا يستوي قوله ما استوا ثابت من الفقير في كثير من الوجوه  
فما على اخضار الخوص وهو ما استوا في العمى والبصيرة ولما ان اللفظ  
فكذا اصناف الصفات التي لا يصل العموم لان حمله القفزان غير  
معلوم فانصرف الى قفص واحد لان اسم حمله القفزان في المجلس فدفع  
الجهالة قبل ما افترا فجند خوز البيع في الكاد فكون للمستري الخيال  
في قفص واحد قوله على انها ما هنا مما هذا اسرط ملائم للسمع لانه  
تعرف المسمع ولا يصدق البيع قوله ومن المتاع صيرة طعام على  
انها كذا من المسئلة وبالبيان خرج على اصل وهو ان البيان في الكمة  
المتصلة صفة وتع قوله دخلا فيها من الجمال واما ذكر الفصل  
فصل او ان كان اسم الشحو متنا ولا له لا عند ما كذلك والش في رحمها الله

ان النحل اذا اثمر فثمرته للباح قوله ما هو ثمن لم يصل لها  
ما لا يصل لساؤل بني ادم او علف الدواب هار السبع وهذا عند  
القروى وبرا سجاني وعند سمن بم السم سوي وسمع لما سلام  
هو من زاد رحمهم الله لا يجوز الا اذا كان صالحا لتناول بني ادم او  
علف الدواب قوله ويستثنى منها ارطال الضف اسان الى انه  
لو استثنى رطلا واحد يخوف لانه يخوز ان يكون الشم بما مقدار لارطال  
المسما فكون استثناء الكل من الكل فكون بأطلا قوله واجر  
الكفال ونافذ الشم على الباح وهذا رواه ابن رستم عن محمد رحم الله  
ووجه ان الباح ينفع بالنخل درود ابن سما عن محمد رحم الله ان الاجر  
القدر على المستري لان هو الباح بانت على المستري في من الشم وصفته واجر  
من عنت القدر وهو الوزان على المستري فكذا الاجر من عنت لوصفه وهو  
النفاد على المستري قوله وابا طلي في فشر ان في قشر لا دل ولو باع  
النبز قبل الدوس لا خوز بلا فاق والعرق ان الحب قبل الدوس وهو  
والنبز قبل الدوس من عطفه لانه انما يصدق بينما بعد الدوس ولا كذلك الحب  
العرق من السلعة والثمن ان الشم يقوم هو بنفسه واقوم سائر بما شياء  
به والسلعة لا يقوم بنفسها ولا يقوم سائر بما شياء بها  
باب خيار الشرط  
البيع نوعان لان م وعلى لان م فلما ست اللان شرع في بيان غنى اللان اللان



لا خفاء فيه وغنى للازم ما فيه الخفاء والحق انواع خفاء الشرط  
 وخفاء العتق وخفاء الاستحقاق وهذه الجملة من قبيل اضافة الشيء  
 الى سببه كصاوة الظاهر والباطن وخفاء الروية وهو من قبيل اضافة الشيء  
 الى شرطه كصحة الفطر وحجة الاسلام لان ثبوت خفاء الروية هو علم  
 الروية بل عليه قول صاحب الكتاب ولا خفاء لواحد منهما الا من عتق  
 او علم روية اضافة الخفاء الى عدم الروية وانما علم ان اللوائح انواع مانع  
 يمنع انعقاد العلة كما اذا اضاف البيع الى الحق ومانع يمنع تمام العلة كما  
 في بيع مال الغير ومانع يمنع استكمال الحكم كخفاء الشرط ومانع يمنع تمام الحكم  
 كخفاء الروية ومانع يمنع لزوم الحكم كخفاء العتق ومانع يمنع ان خفاء  
 الشرط يمنع استكمال الحكم دون انعقاد العلم انه لو قال ان استريت بهذا الغنم  
 فهو حق فاسترله شرط الخفاء للبايع فانه يخل الممن لا الى جزاء حتى لو  
 استرله بعد ذلك تنعانا بالاعتق العتق عليه ولو لم يكن السبب سقفا  
 لا يخل الممن ولو لم يكن مانعا استاء الحكم ليعتق العبد عليه قوله وهما  
 الخفاء ثلاثة اقسام اوقفت على قولهم وهما ويرات تقوم الخفاء ثلاثة اقسام  
 يصير المذكور ثلاث مسائل خفاء البائع مفردا وخفاء المشتري مفردا  
 وهما جميعا وان اوقفت على قولهم والمشتري يصير المذكور مسلتين خفاء  
 البائع وخفاء المشتري والله اعلم وخفاء الشرط لا يخفى من ثلاثة اوجه  
 اما ان يكون موقفا او مطلقا او مقيدا فالتاسعة ولا اطلاق لا يجوز الا ان كان

سببه

وفي الوقت اختلف كما ذكر في الكتاب قوله بعض حضرة صاحب هان  
 المراد بالخفاء العلم بطريق اطلاق اسم السبب على المشتب لان الخفاء  
 سبب العلم باب خفاء الروية قد بينا  
 انه من قبيل اضافة الشيء الى شرطه وانه مانع تمام الحكم لمصلحة الدفء وعند  
 الشافعي رحمه الله لا يجوز شراء ما لم يرد ولا يثبت بهذا الخبر قوله  
 وهو بالخفاء اذا رآه فلو اراه من قبل الروية لا يجوز لان الخفاء محال بالروية  
 فلا يثبت قبلها ولو وضع بنفسه لانه يعمل غير لان وقيل لا يصح الفسخ  
 كما لا هان ثم اذا رآه هل يسقط خفاء بالسكوت بعد الروية قال  
 بعضهم لا يسقط خفاء اذا علم بوجه منه ما دل على الدفء وقال بعضهم  
 اذا تمكن من الفسخ بعد الروية لا يصح خفاء قوله الى طاعة النبي  
 مطويا هذا اذا لم تكن طاعة ما يكون مقصودا كالعلم قوله او الى  
 وجه الولاية وكفها بما يصلح هذا الباب ان الخفاء يسقط برؤية ما هو  
 المقصود والوجه في الجارية وهو الكفاية الدالة مقصودا اذا كان للزوج  
 والحمل كما في الفوس وفي الشاه الخيم فلا بد من الحسنة لمعجم السمن واليهزال  
 ولا بد من روية الصريح اذا كان للزوج والفلس وعنه محمد بن محمد بن الله اذا  
 راي محمد الولاية يسقط خفاء وان لم يرك الوجه قوله وكذلك  
 ان راي محمد الولاية وهو اب الكتاب يجوز على الدور لا هذا الكيفية  
 لان وجههم كانت على شرط واحد فاما في ديارنا فمبيات الدار مختلفة



فلا بد من مشا هذه جميع النوى من الصنف والشتى والمطبخ والمزيلة  
وفي موضع نكر العلو من هذه الما في سيقان لا بد من مشا هذه العلو  
انما قولك من ذاع ملك غنم مناسبة اراد هذه المسئلة من ان  
خيار الروم يمنع تمام الحكم وخيار الاستحقاق يمنع تمام العلة وهما خات  
لا سحما في المالك لان العلة العقدية في هو المتعاقدان دون المالك والحق  
من حيث ان كل واحد منهما منع التمام تقنا سبان وعز هذا قلنا لا الله للامان  
من تمام المالك المصح والمعاقدان لان العقد لم يكن تاما كان الامان عشية  
القول للعقد والله اعلم **باب** خيار  
العيب قد بينا انه من قبل فائدة الشئ الى سببه والعيب فخلق عنه اصل  
الحلة السليم وهو نوعان طامروا طين فالظاهر من مثل الحي والصمم وغير  
ذلك والباطن السعال القدم واي طاع الحنف للجارفة شمران  
فصاعدا قوله البحر والدفرا البحر تنزل راحة الفم والاقصر مصداق  
دورا احدث راحة البرطوب بالسكون البت اسم منه قال للامه يا  
دخا راى يا حنتنة واقا الذفر بالذالك المحبة فالتحريك لا عن وهو صك  
الراحم اما كانت ومنه مشك اذا فدا طرد فدا وروا فدا في خستان  
وهو مراد الفقهاء في قهرهم والنفذ والعر عيب في الحارة ومكلا وروا في  
قوله والسرقة عيب في الحاروم الصغر انا دبه الصغر الذي لا يعقل  
فاما الذي لا يعقل بازا لا ياكل ولا يشرب هذه فمبينة بماله ولو اهد

ثام

شما من مال الغير كان عندله المدفوع اليه وغيبته بكونه ضلالا لا انا فاقوله  
حتى يعاود بعد البلوغ اي في يد المانع حتى وفاته هذه كاستبان في يد المانع قبل  
البلوغ ثم بلغ فباعه قبل المعاودة ثم عاود في يد المستر لا خيار له لان العيب  
الحادث بعد البلوغ غيبه الذي كان قبل البلوغ فالخا اصل في البلوغ انتهى  
تلك العيوب لانها سببه قوله لم يرجع شئ في قول الى حنفية رحمه  
الله وقال ابو يوسف ومحمد رهما الله ومو الصغر يرجع في صوره كالكرد  
القتل وما اصل ان المتنازع الدوا اذا كان بفعل مضمون من المستر سطل  
صحة في الرجوع بالنقصان كما اذا باع من غنم وهذا لانه حتى كان العمل مضمونا  
كان ممسكا للمبيع معنى لا مساك بل له فصار كالمسك له حقيقة اذا ثبت هذا  
سواء القتل فعل مضمون وكذلك ما كلاله لو باسرها في ملك الغير كان موصفا  
للضمان وانما استغاذ البراءة عن الضمان ميمنا ملكه في المبيع فصار الضمان  
كالمسالم له معنى فانه باعها فاما العيب فلا قال فليس من اسباب الضمان  
لانه امر لا يصح في غير الملك فلا يمكن تطورا الضمان منها حتى يصير كالمسالم له  
معنى فلا يمنع الرجوع واعلم بان ابو يوسف ومحمد رهما الله انما خالفان  
ابا حنيفة رهما الله في كل الطعام لا في القتل قوله فان حله بغير التافى  
سواء كان باقرا او بنته او باء عن لالسع الفسح مطلقا والمراد الدية  
بالعيب بعد التصفية له قبل القبض لان الدية قبل القبض فسه من اصل وان  
كان بغير قضاء فالخا اصل ان الدية بخيار الروم والشرط قبل القبض وبعد

فسح



والرد بحمار الغيب فبيع قبل القبض سواء كان بالقبض او بالرضا وبعد القبض كمن  
 صعدا بالقبض دون الرضا قوله دشوط البراه من كل عيب اي شرط الباطل  
 البراه من كل عيب ما باب السبع الفاسد باب  
 ابراده منها ان في الابواب المقيدة اليها الخنازير الفسحة لافهم من حيث ان  
 كل واحد منهما مستضمن لشرعية الفسحة كان بينهما مناسبة لان السبع نوعا  
 لازم وغنى لازم وقد ذكرنا فيما ذكرنا الصحة شرع في بيان الفاسد وهذا  
 الباب مستعمل على ثلثة اشخاص باطل فاسد ومكروه فالباطل ما لا يكون  
 مشروعاً اصلاً قال بطل اللحم اذا دود وسوس بحيث لا يسفع به  
 والفاسد ما يكون مشروعاً باطلاً دون وصفه وبطله الملك اذا اتصل  
 به القصد يقال فسد اللحم اذا صار انقض بحيث يمكن لا يباع به والمكروه  
 هو ما كان مشروعاً باطلاً ووصفه كمن جاوره شيء اخر منه عيبه وانما  
 لقب الباب بالسبع الفاسد دون الباطل والمكروه لان الفاسد شامل  
 للجميع لانه اسم مشترك للفاسد فاست الوصف والباطل خاص وصف  
 الكمال فيكون قوايت الوصف موهود في الجميع وفي البعض زيادة في  
 اخره يكون سببه الباطل الى الفاسد كنسبه كاشان الى الحيوان والحيوان  
 اعم من كاشان لما ان الفاسد اعم من الباطل قوله او كلاما محرماً  
 المحرم قسمان محرم هو ما ليس كالعند من له دين سماوي كاللحم والنبته  
 ومحرم هو ما ليس عند بعض من له دين سماوي كالحجر والحزق فان كان عوضاً

دانتن

بحرمان فالسبع باطل مطلقاً سواء جعل ثمنه او ثمنه وان كان اهدى فان  
 لم يكن ما لا عند من له دين سماوي يكون السبع باطلاً انما كسبه الشئ بالنبته  
 او اللحم وان كان ما لا عند البعض فانه سباع كسبه المحرم بالذام كان  
 باطلاً انما وان جعله ثمناً كسبه الثوب بالحجر الدين كان فاسداً وان كان  
 بيع مقامه بان يبيع الحجر بالثوب كان السبع فاسداً في الثوب باطلاً في  
 الحجر قوله فالسبع فاسد اعلم ان للفاسد اسباباً ناسية العهد  
 عن التسليم والجهالة وعدم الملك والغرور والشرط الفاسد والملك  
 قوله وبع ام الولد والمريد والمكاتب المواد المذكورة في  
 خلاف السباع رحم الله ولورثوا المكاتب فعنه واثبات قوله والله  
 التنازع بغيره ولد الحمل قوله وبع المراهبة الير البرج ومنه الدون  
 وهي الناقة التي ترفع حالها عند الحمل قوله ولا يجوز السبع بالحق الحجر  
 والملا منسب وكذا في المغرب مع الملا منسب ان يقول لصاحبه ادا المست  
 لو انك او لمست ثوبى فقد وجب السبع وفي المستغنى عن ان يصفه في قوله  
 انك هذا المتنازع بكذا اذا المستكر وجب السبع او يقول المستكر كذلك  
 اذا استلذه الى فقد وجب السبع والقاء الحجر ان يقول السبع او المستكر  
 اذا لقيت الحجر وجب السبع بحيث لا خفاء لاهلهما فيه قوله ولا  
بيع ثوب من ثوبين هذا اذا لم يستشرط فيه الخنا او قال بعت اهدى  
 هذين الثوبين بكذا اعلى اليك بالخنا ونبته امام في ان ياهل انهما اشياء



جار فوله او يغلا على اربا حروها او شوكه تعالى شركه النحل اذا وضع  
على ظهر القدم الشوك فمذا السبع فاسد قناسا وفي الاستحسان يجوز  
كذا ذكره سراج السراج رحمه الله النور نور يعرف نور في المهار  
هو اليوم السادس عشر من شهر ربيع الثاني من سنة الف واربعمائة  
اربطا الطعام بقوام البقر او سكرار الروس عليه وهو الخرج وبها  
خرج هواجكي والقباء اطلقوا اسم الدباس على الدباسه قوله  
صوم النصارى وفطر اليهود فان قيل لم يصوم النصارى  
والفطر باليهود قلنا يحتمل ان يكون هذا صوم اليهود معلوما  
بغيرهم ليس صومهم بل صوم النصارى معلوم دون صومهم الا ان  
قال في الهداية او استراه الى فطر النصارى بعد شرا في صومهم  
وه قوله والقطاف قال قطف العنب قطفا وقطافا  
اي قطعه عن الكرم وقد جعل اسم الوقت ومنه ما ج الى القطاف قوله  
بامر الناح اي ياذنه وهذا بعد الفراغ عن المجلس فاما في المجلس فلا  
يحتاج الى اذن قوله ولزمته قيمته وانما ذهب القممة دون  
التمر لان احباب التمر يقررون البيع والواهب ربحه والقمه هي الماله  
انقربان اذا العنب والتمر يكون باصطلاح المعاقدين قوله  
ونرى رسول الله عليه السلام عن الحسن وهو كره اللحم  
وسكونها واصله من حسن الصياد وهو اثارته والمعنى مهيان ان

ان يستام السلعة بان يدعى ثمن ثلثها وبها لا بد من شراها وانما ان يد  
قرعنا للمستري وهذا النهي بما اذا اطلب المستري ثمن البتلان اذا  
قلت بالاقول فلما سرح فالزبان قوله وعن السوم على سوم  
فقال ساء البائع السلعة اي عن ثمنها على البيع وساء بها المستري على  
استائها ومنه لا سوم الرجل على سوم اخيه اي لا يستري وهذا النهي  
فما اذا وقع الترافى من البائع والمستري اما قبل ذلك فلا مانع  
قوله وعن ثمن الجلب يحتمل ان يكون يحق المجالوب كالتقوى  
المشور والمحطب يحق المحطوب ويحتمل ان يكون مع الجالب كالحلج  
الخادم والى هذا من الحسن اشار في شرحه ثم اشار وداو لا حشر عن  
النبي عليه السلام لا يسلخوا السلع وفي رواية لا يسلخوا الوكال قوله وسبع  
الحاضر للهادي يحتمل ان يكون اللام لام الجمل وهو ان يوصى المصري عن الهادي  
لحالي كالمستأجر ويحتمل ان يكون اللام للاختصاص بان يبيع من الهادي وهذا  
اذا كان اهل البلد في عور بالام قاله  
المناسته تدنه ومن الباب المتقدم ان البيع فيما وقع فاسدا وجب فسخه  
لان يصل كل واحد منهما الى راسط له وهذا المعنى موجود في قوله وفي  
الرفع وفي السوم رفع العقد وقيل انه مستوفى من القول والهمزة منه  
السلب اي ان القول كما في يسطر واقسط وسكي واسكي قوله فاسد  
ما طلع بطلان الشرط اشار الى ان قاله فاسد اذا لو كان بها الفساد

المراد بالمراد



لان السرط مفسد للسلع قوله وهو فسخ في حق المعاقد من فائدة ما  
ذكرنا قبله ولان الباع لو باع السلعة من المستري بعد ما قاله قبل القبض  
حان البيع ولو باع من غير لا يجوز فعلم ان قوله فسخ في حق المعاقد من  
جديد هو غير ما ذكره لو كان المبيع كليا او وزنا م اقالا لا يحب على  
المستري ان يكل او يذوق ولو كانت اقاله سعال حب قوله مع جدد  
في حق غيرهما فان ثبت من اخرى لو سلم السفعة لم اقاله الباع مع  
المستري فانه ثبت للشفيع السفعة بانها وكذا لو كان المبيع حاربه  
بلزم على الباع الاستبراء لانه هو الشرع وهو بالنسبة وهذا الذي دلنا  
قول ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله اقاله مع ان لا  
يمكن ان كان عرض مبيع في المبيع فمحل فسخا الا ان لا يمكن ان يكون  
المبيع عرضا وقد هلك ثمنه ورامم فسخا وعند محمد رحمه الله فسخ  
الا اذا تعدد محله فسخا بان زاد فمحل بيعا الا ان لا يمكن فسخا بان كان  
غير مقبوضا المراجعة والتولية  
والمناسبة منه وسنقدم ان اقاله نقل المبيع بمثل الثمن الاول وفي  
التولية كذلك وفي المراجعة السفل بمثل الثمن وزيان ااصل ان المراجعة  
والتولية منها ما على كماله ولا حشران عن سهم الخيانة حتى اذا اسد  
الى اهل شالم يحزله ان يبيع مراحه لا بالسان قوله حتى يكون  
العوض بماله مثل لانه لو لم يكن ملبتا كالجوانات لو اذن مراحه اذن

بالقيمة وهو مجزول له الا اذا كان ذلك العرض وصل الى المستري بوجه  
من الوجوه فاستبراه بذلك البلد وبيع درهم مثلا حان لانه قد ر  
على انقار ما التزم وان باعه ببيع درهم بازنه لا خوف للمها له قوله  
مخطئتها عن ان مخطئ في البولي قد ر الخيانة من باس المال وفي المراجعة  
منه ومن البيع ناطل تمام قوله لا يستحقاق بجميع ذلك يعني  
اذا زاد المستري الباع في البيع فانه يتعلق هو الميزان بما يجمع  
ذلك اي بالاصل والزبان باب الربوا  
المناسبة منه وسنقدم ان في المراجعة زيان هو هلاك وفي الربوا  
زيان هو خال عن العوض وهو حرام فباعثا ااصلك لزيان يكون بينهما  
مناسبة الربوا في اللغة عناية عن الفضل قال الله تعالى فلا الربوا عند  
الله اي فلا فضل وفي الشريعة عناية عن فضل مال خال عن العوض في  
معاوضته حال مال فاعله الكل مع الحسن في المكملات والوزن مع الحسن  
في الموزونات وقال القدر مع الحسن وهو يستمل النوع عن م في  
الحقيقة القدر مع الحسن على لوجوب التسوية وهرم الفصل فناء على  
قوات التسوية على ما عرف لكن اصف الى الربوا توسعا لا اتصال  
لنهما قوله علم الوصفان وما الحسن وما قيم الله وهو الكل  
او الوزن كما لو باع الحنطة بالقطن فانه كوز البيع نقد او نسيئة  
سواء كان نسيئا ومن باع من من القطن بكم من الحنطة او



قوله

كما مضافين بان باع مئاة كذا ثم اذا اوجدهما بان باع الخنظم  
بالشعر او اللين باللبس او باع ثوبا بغيره ما يثنى من مائة او  
قسطا سا بقسطا سمن فانه محل المتفاضل وحرمة الشئ لوجود احد  
ركن العلة وهو القدر في المصلحة لا ولسن في الخنظم في الاحر من ولو باع  
قطنا بالدينار ثمنه خوز وان كانا موزونين لاختلاف بينهما في  
صفة الوزن احدهما بوزن بالطنجات والثاني بالقبان فستتوسط الاتفاق  
في صفة الوزن في الموزونات قوله عادات الناس وعند  
الشافعي رحمه الله ما هو محمول على عاده اهل الحجاز في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قوله ويجوز مع اللحم بالحيوان لانه باع الموز  
بالعددي المتفاوت واحدهما بواحد والثاني لا فانما علمت المجانسة  
فما زاد المتفاضل بخلاف الخنظم مع الدقيق والسهم بالشرح ولان  
الخنثية منعدمة من اللحم والحيوان حكما لان الشاة تصلح للتطبخه دون  
اللحم فتختلف الخنثية حكما اختلف الذكر مع الاثني من في ادم لاختلاف  
في احكام الشروع الذي لا يضر الزنوع مثل الخبيث في الصورة يستخرج  
منه الزيت ويورد هذه الكمان بهم اللام مع الحج اللحم الذي يوزن من ارداد  
التمر وانما قوله لان الخلع الغالب بحد منه قوله من الموز وعده  
صحة المسئلة اذا كان العدل ما ذموا لم يكن عليه دين قوله ولا ين  
المسلم والحري في دار الحرب وفيه خلاف في يوسف رحمه الله

باب السلام شرط الجواز في  
مساواة الدوية المساواة وفوايتها هو بطلان البيع في جميع الساعات  
وسط الجواز ان يكون البيع موهودا والحكم مرتب عليه وفي باب السلام  
السبب موهودا والحكم يتخلف عنه بطلان البيع من حيث وجود  
السبب يكون بينهما سببا ولان البيع في عان عندهم والعهد وهو  
الرضصة فلما ستر النوع في الاول شرح في الثاني في السلام لانه اذا عا حل باجل  
واختص بهذا الاسم لذلك اللفظ على ما هو شرط في هذا العهد وهو  
يجعل احد الدلائل في دفع قوله اسلام في كذا اي اسلام الثمن فيه والتمنع  
للسبب اي ازال سلامه الذي اقامه بالسلام الى المفلس في حصول البيع  
مواوهم ثم البيع بالنظر الى البيع انواع اربعة تبع العن بالزيت وسمي  
سما طلقا وتبع الدين بالعين وسمي سمالا وتبع الدين بالدين وسمي صرفا  
وتبع العين بالعين وسمي بمقايضة يقال قايضته بكذا اي عاوضته  
من القبض وهو المبلد يقال مضاه كذا اي قدره الاصل في هذا الباب  
وسط صفته ومعرفته فقد ان حان السلام فيه وما لا فلا قوله  
والمعروقات التي لا سقوات اجاز في الما لانه بحث لوجه الفصل من  
جنسه لا يخط في مقابلة الا صغر شي اخر والمراد بالموزونات غير اللام  
والدينار لانها اثنان والمسام فيه لا بد ان يكون مئاة قوله ولا في  
الرجيم حوزا الحزن القصص من القف ونحوه او الحزن منه من الحزن وقب



القطع والخزن بالزايير خطا من الخرب قوله هـ حتى تكون المسلم فيه  
 موجودا والمحسوس هو الوجود في الاسواق ح في حيز ان الملك قوله  
 كمال رجل بعينه وندراج رجل بعينه سواء كان الملك لا احدا المتعاقدين  
 او لغيرهما لكن هذا اذا لم يعرف مقدارهما قوله هـ حسن حاله اخرج  
 بالحنس مثله ان يقول حنطه او شعبي والبيع ان يقول سقيه او تحسبه  
 والصنف ان يقول جتدا وروي والقدرا ان يقول فمرا وقصرا ان يقول  
 ابي بكر لا سكا فلو وصف بالفارس منه ينفع ان يقول تنك ينكو وذلك  
 العفة او اللبس رحمه الله بكس يقول تنكو ولو قال سن بكفى  
 بالاجماع قوله هـ اذا كان فيما سعلق العقل على مقدار هذا احتراز  
 عن المردومات والحيوانات وما اسببه ذلك والمكيد والمزور  
 والمعدوم والمتقارب فيما سعلق العقل على مقدار فانه لو باع كذا على  
 انه ان يحوز بعضا حوله ما اكثرا لزمانه للبايع وان كان الملك مشارا  
 اليه ولو باع ثوبا على انه عشرة اذبح واذا امواهل عشر فالزيادة  
 تكون للمشتري قوله هـ حمل ومونه ذكر في المغرب الحمل بالفتح  
 مصل حمل الشيء ومنه ماله حمل ومونه يعنون ماله ثقل يحتاج في نقله  
 الى ظهر او اقرع حمل وما لا حمل له مثل الكافور والزعفران واللالا  
 الصغار والمثل قوله هـ وسلمه في موضع العقد هذا اذا يكن  
 التسليم في مكان العقد قوله هـ قبل ان يفارقه مضمون راس المال ح

ليس بشرط وانما الشرط القصر قبل الافتراضا نال اذا ان فانه ذكر في التوار  
 لو باعنا عقدا السلام ومشتريا ميلا او اكثر ولم يباعهما لم يكن ذلك افتراقا  
 من المعقود وكذا لو باعنا في الماء وخمس فيه فان كان للماء صافيا بحيث  
 يرى بعد الخمس لم يثبت الافتراق وان كان لا يرى فيه بعد الخمس يثبت  
 الافتراق قوله هـ ومعه مقداران بان يكون من ارجاء راحة كالمكيد  
 والمزور والمزور والعددي المتقارب قوله هـ ووجه الدفع سكي  
 قوله هـ ويجوز بيع الفهد والكلب الى اخره من هذه المسائل  
 ويجوز عند الى حصفه ومحمد رحمه الله مطلقا المعالم للاصطفاة وغير  
 المعالم للحراسه وعندنا في يوسف رحمه الله يجوز بيع المعالم دون غيره  
 وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز مطلقا قوله هـ مع الكليات  
 مع كواثره فنه لغات حسن بيع الواو وضم الكاف مع تسديد الواو  
 ويخففها ويكسر الكاف مع تخفيف الواو ومع الهاء في اخره وكوار  
 بكسر الكاف وتخفيف الواو بدون الهاء في اخره ومعوا كل مقسلك  
 النخل يعني موضع العسل كتاب  
 فلدنا ان البيع بالنظر الى المسح انواع اربعة كاي العين بالعين  
 فلما من الوجه الملاية شرعي في بيان الرابعة وانما اخر هذا  
 الوجه لان الدين بالدين اضعف الساعات هي شرط مضمون الدين  
 في المجلس والمناسبة الخاصة بدينه ودين السلام ان راس المال اذا كان

الكاف وتسديد الواو



دراهم او دنانیر بکون مع دین بدین فالبا و التصرف البعل والرد  
 لغه فالك الله انهم انصرفوا صرفي لله قلوبهم وانما سمي به  
 للحاجة الى التقلية بدليله من يد الى يد اولانه من الصرف وهو الزنا  
 لغه ومنه سميت النافله صرفا فالك صلى الله عليه وسلم  
 في الذي سمي الى غير مواله لا يقبل الله تعالى منه صرفا ولا عدلا الى  
 لا يطوعا ولا فرضا سمي التصرف صرفا لان كل واحد منهما ثمر الزنا  
 لنفسه فالك من حيث ثمان انما قال هكذا ولم يقل ثمان لان  
 النقص معتزلا بعينه ورواه فلا يكون غنايا طلعوا بعد الصلوة يستل  
 التبر والمضروب والممرز والمخلوط والمركب كالسيف المحلى بالله  
 او الفضة وهو العقد فعارف سائر السوي من وجوه ثلثة اهلها عدم هوان  
 التاهل فيه والثاني عدم صحته استراط الخمار فيه والثالث استراط  
 القصر شرط قبل الافتراق بالبدن والمراد من العوض في هذا العقد  
 العوض بالبراقم لا بالخلية وهذا العوض شرط بقا العقد على الصحة  
 لاستراط العقدان صححا بدليله فالك فان امرقا بطل العقد  
 والشئ انما بطل بعد وجوده فالك من ثمنها بصرف الى ثمنها بخلية  
 تصحها لتصرفها بعد المكن وقد امكن ذلك له فله حوزان بذلك  
 البثنة والمراد به الواحد فالك الله ان يخرج منها التولود و  
 المهران وانما يخرج من المشايخ دون العزب وفالك عالي

هزام

بغايه مخالف

الجن ولا شر الم بانيكم رسول منكم والرسول من الانبياء من الجن وقال  
 صلى الله عليه وسلم لا تنسوا اذا سافروا فاذا نزلوا واقبلوا وانما المراد  
 احدهما فالك لا يتخلص لا يضر فان قيل يبلغ ان  
 يحمل الخلية تبعها للسيف فالك انما يحمل الشئ تبعها لغو اذا  
 كان مكمل للمعنى المقصود من لا يحمل ومنها المقصود من الخلية  
 غير المقصود في السيف فالك وكان لا يامسكها كباينها  
 ولا خيار للمستترى بخلاف الاستحقاق لان الشراكة في صورة  
 لا فتراق له عن قصص حصل باختاره والشراكة في المصنوع عيب  
 فاوجب الخيار وحل استحقاق بخلاف استحقاق بعض قطعة النقر  
 حيث لا خيار لان الشراكة فيها ليست بعيب فالك ومن راع  
 احد عشر درهما انما اورد هذه المسئلة مع انها عرفت من المصلحة  
 مراد الى مر حيث صرف الجنس الى غير الجنس لان مراد الى صرف  
 كل الجنس وفي هذه صرف الجنس الى الجنس وهو العسل بالعسل  
 وصرف الجنس الى خلاف الجنس وهو الدنار بالدراهم فالك  
 ودرهم غلة العلة هي الدراهم المكسورة وقيل التي يروج في الاسواق  
 ويرد هاست المال فالك متفاضلا جارا لبيع اي بها  
 سفا صلا لا الدراهم والدراهم فانه لو كان كذلك لكان ينبغي  
 ان يقال سفا صلا وتلك الناس المعاملة بها هذا تفسير قوله

ف



كسدت كما في قول الشاعر رتب العباد لله الوهم والعمل قوله  
 وان استرى بها سلعة اي بالدراهم او الفسوسه بالدينار من الغشوسه  
 قوله وتوكل الناس بها رطل السبع عند ابي حنيفة رحمه الله لانها  
 اذا كسدت خرجت من اذن يكون ثمننا وصارت مسعاف في الذم والمسع  
 في الذم لا يجوز الا في السهم ولم يصدق اذ لك حسب رطل السبع ولانه  
 اذا لم يتوكل ثمننا كان عقدا بلا ثمن وذلك باطل قوله نصف  
 درهم لانه لو قال درهم فلوس لا يجوز عند محمد رحمه الله قوله  
 حاز السبع وذلك غير صحيح ذكر في الهداية انه لو قال اعطني نصفه  
 فلوسا ونصفه نصف الاجتهاد السبع في الفلوس وبطل فيما يقع عندنا  
 لان ربع نصف درهم بالفلوس حاز ربع النصف تراجمه روبا فلما يجوز  
 وعلى مناس قول ابي حنيفة رحمه الله بطل الكل لان النصفه درهم  
 والفساد قوي فتسرع كما اذا جمع سرحه وعبد وباعها جميعا  
 كتاب  
 عصب الصرف لان استيفاء بدل الصرف واجب في المجلس والرهن  
 شرعي وثيقه لا استيفاء في الحال ويصدر استيفاء في المال فانما اثم  
 في الرهن خروج من العوم الى الخصوم اذ الرهن في اللغة عبارة عن  
 مطلق الجير ياتي سبب كالحال والله تعالى كل صحت بالست رهنه  
 اي يجوز منه بخزانه عملها وعال الشاعر وفارق كل بر من الاكاه

في النصفه درهم

له يوم الوداع فامس الرهن فلفلقا تقع احسن قلنا المحب عند حبيب  
 على رهنه لا يمكن تخلصه وفي الشرح عبارة عن حبس المال حتى يمكن استيفاء  
 منه حتى لا يصح رهنه من الحرج ولا بالحدود والقصاص قوله ويتم بالقبض  
 خلافا لما لك رحمه الله فان عند البعض ليس بشرط وكما ان البعض شرط  
 عندنا لستم العقد فلو اجماع ايضا شرط لبقا حكم الرهن وهو ان يمان قوله  
 يجوز الاحتراز عن رهن الثمر على راس الشجر دون الشجر والزرع  
 في الارض ونحوها قوله معراجا احتراز عن الفحل والارض دون  
 الثمر والزرع قوله متمنا احتراز عن الشجر في الرهن  
 قوله دخل ضمانه هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله طوامانه  
 قوله الا بد من مضمون قول الدين المضمون هو الذي لا يسقط  
 الا بالابراء او ايراد فعل هذا الاصح الرهن بدل الكتاب لانه يسقط عن  
 الكاتب فلما يكون مضمونا على هذا التفسير والروايم في المسوط ولا خسار  
 في العاوي ان الرهن بدل الكتاب جائز فعله هذا ان يكون رهنه نفسه  
 بد من مضمون اي بد من واجب الحال لا بد من سبب حتى لا يصح الرهن  
 بالدرك وسمي الواجب مضمونا لانه مضمون بمثله والدين الموعود جعل  
 كالوعد باعتماد الحامه قال ابو نصر رحمه الله هذا اودع  
 عا وجهه الساكن اذ هيح الدين مضمونه وانما الكه لانه محتمل ان  
 يراد به دين سبب محاربا فان قول الدين رهنه بالاعيان المضمونه

رهنه



بأنفسها كالمصوبات ولادنى هناك قلت لا يلزم هذا إلا لو جوب  
بأنفسها من العمة ورد العين محلص علوما عليه عامه المشايخ ومضى دين  
وهذا يصح الكفالة به ويصح إبراء عن الضمان حال قيام الغنى ولو كانت  
لاحب القيمة إلا بعد التملك لكنها محب عند التملك بالفضل الشبان  
فكون رهنا بعد وجود سببه وهو يوم يصح كما في الكفالة من التملك قوله  
وهو مضمون بالآقل من قيمته ومن الدين وفي بعض النسخ باقل من هذا خطأ  
واعترضوا بقول الرجل حررت ما علم من ذنوبه وعمره يكون للأعلم غنهما  
ولو قال بالأعلم منهما يكون للأعلم واحدتهما وكلمته من التملك وهذا من  
وعند شرح رحمه الله الرهن مضمون بحج الدين وإن كانت قيمة الرهن  
أقل من الدين وعند رحمه الله مضمون بالقيمة حتى لو كانت القيمة أكثر  
الدين وملك الرهن من المهرين للراهن إن طالب المهرين زاد على الدين  
قوله لا يجوز من المشايخ سواء كان ما احتمل القسمه وما لا احتمل القسمه  
وسواء رهن من سريته أو من غيره قوله فان هلك في مجلس العقد أراد  
به الرهن بدل الصدف وأمر إلى السلم لأن هلاك الرهن بالمسلم فيه لا يحل  
سواء كان يملك في المحاسن أو في غيره في أن يصير مستوفيا قوله ومنه على  
آخر دين مناسبه أراد هذه المسئلة في كتاب الرهن ما على قول الخليفة رحمه  
فانه كما يصير ملك الرهن مستوفيا للدين وليس له غير ذلك فكذا ملكه هنا  
ملك الدراهم بالانعام يصير مستوفيا وليس له غير ذلك وأما عندها

فإن قيل هلاك الرهن له إن برء فكذا لك في هذه المسئلة قوله فما لى  
موقوف يتعلق حق المرتضى به كالموصيته بحج المال موقوف على إجازة  
الورثة يتعلق بهم به قوله نفذ عتقه بخلاف السلم لأن العهر عن  
التسليم يمنع نفوذ البيع لا نفوذ العتق فتمسك بحوزة عتق الآتية لا  
يكون سعيه وفي هذه المسئلة خلاف الشافعي رحمه الله قوله وإن كان  
الدين حالاً طوالت بأداء الدين إذا كان الراس من موصرا يد على قوله بعد  
هذا وإن كان محسرا قوله سعي العبد في قيمته ذكر في شرح الطحاوي  
للمهرين أن يستفسح العبد في ما قل من بلته اشتاء سواها كان دينه حالا أو  
موقفا فنظر إلى قيمة العبد وقت الرهن والى قيمته وقت العتاق وإلى  
الدين الذي رهن به ففسخ العبد في ما قل من بلته اشتاء والبلته لم يرفع  
على الراس إذا أسرق قوله وهناه الراهن على الرهن مضمونه  
لأن على حق الغنى بالمال محل المالك كالأجنبي في حق الضمان قوله  
يستقط من دينه بقدرها أي بقدر الخيانة هذا إذا كان الدين أكثر وإن  
كان موجب الخيانة هذا إذا كان للراهن أن يضمن المرتضى ما زاد على  
الدين لأن الكل لا يستهلك صار مضمونا عليه قوله وهناه الراهن  
على الراهن والمرتمى إلى آخره أراد بالخيانة على النفس طو حجب المال وطو  
الخطا لأنه إذا كان عمدا بحج القصاص قوله وأجر الست الذي  
يحفظ فيه ما صدر إن كان ما يرجع إلى الحفظ فهو على المرتضى وأجر الست

منه



من هذا الفصل قوله ونماوه للراهن والمراد منه ما تولد من الرهن كالأولاد والدم  
والنمرجة لا يدخل النسب والدم في الرهن لأنها غير متولد من أصل  
والراهن انما هو ما في الحال قوله بضم الرهن على قيمه الرهن ثم  
العضلانه دخل في ضمانه بالقض وقيل النما ولم الفاكه لان الولد لم يكن موجودا  
وقت العقد قوله وحوز الزيادة في الرهن دون الدين والفرق ان الدين  
وثيقه كانت لا سنيما وفي زيادة الرهن استباق كان ملاما لعقد الرهن من اقسا  
الزيادة في الدين فترك ما استباق كان مينا فاعقد الرهن لان الزيادة في  
الرهن ليس بضرر لاني المعقود عليه لان المعقود به لتصور الدين لرون الرهن  
فلم يكن من ضرورة صحة الدين مقابلة بالرهن فثبت الدين ولا يعال به شيء من  
الرهن اما الزيادة في الرهن فتصرف في المعقود عليه لا في صورة الرهن لرون  
العقد والدين كان من ضرره صحة الرهن حله مقابلا بالدين كالمبيع بالثمن  
والثمن بالمبيع قوله بالتثنية ثمانية فامنع المسترعى من تسليم الرهن  
لم يحبر عليه وفي خلافه وفرد وجه الله وانما اهان البيع استحسانا للدين  
هذا اسرط ملام للعقد لان الثمن الذي به وهن او نوع من الذي لا رهن به وانما  
سرط ان يكون الرهن معينا لانه لو لم يكن معينا كان العقد فاسدا قنا ساوط  
واستحسانا لانه صار كانه ذكر ثمانية موصوفا بصفة مجهولة وذلك يفسد  
البيع وانما لم يحبر على تسليم الرهن لانه عقد شرعي من جانب الراهن ولم  
يحبر على الشرعيات قوله من في عماله بضم من في عماله ان يساكن معه

سوا كان يفتنه عليه او لا كذا في الصاوي والمراد هو الولد الكبير ومن الجارم  
الحز الذي هو بضمه مسانده او مشاهره قوله او او دعه صمنه وهذا  
انما هو ان كان قيمه الرهن زيانا على الدين فاما اذا كان مساويا او اوله  
مستوفيا بقدر دينه قوله واذا احدى الميزن في الرهن لا يعال هذه محالة  
لان قولهم وهنائه المرهون حاصره الحنائه اما التبعدي فاسم عام يتناول  
غير الحنائه ايضا من لا يستعمل وغيره قوله خرج من ضمان المرهون لان  
الضمان كان معلقا بالقض وقد زال فزال الضمان السطوق به كالتعاضب  
اخارة العين المخصوصه والله اعلم كتا  
المشايبة من الماشين ان المستدين اذا سلك طريق المستدانة على سنن  
الشرع يحسن عند الحاجة بالرهن واذا لم يسلك طريق المستدانة على سنن  
الشرع يحسن له عنه بالمحرم الحكمة النفع المنع وسمي المحرم حراما اصلا  
فامتناعه عن التماس فيه ومنه المحرم للحرام لانه ممنوع وسمي المحرم حراما  
لان منع عن الميت وفي الشرع صار عيانا عن المنع عن التصرف على  
وهو يقوم عن مقامه وبهذا اختلفوا في ان المنع عن التصرف من غير  
ان يقوم الله مقامه قوله المختون المختون هو الذي علب على عقله  
هشون بحيث لا يعق باره ونحن احرى ان لا نفوق اصلا قوله بالحال  
اي قبل الاذن وبعدك قوله ومن باع من ماله اي من الصنع والعبد  
ذكر الجمع وان اراد التثنية كما في قوله ثم بعد صفت قلوبكم كما قوله

الحج



وهو يعقل البيع اي يعلم ان البيع سالب والشرا حالب قوله وهذه  
المعاني الثلاث ذكرنا الثلاث على ما يدل العقل للجان كما في قوله صلى الله عليه وسلم  
كل دم امر مسلم لا يهدى معان يلدت وكما في قوله الساعى ما تمها  
الراكب المزجى مطيته سائل في اسد ما هذه الصوت على تاويل الصبي  
قوله وبعثك اي بيع عمرها زلي ولا يخفى قوله اما العبد فانما  
ناذرا له فما يخص بالادبته مبقى على اصل الحرية قوله الله تعالى  
لا انسان على نفسه بصيرة قوله لا انسان يظلم نفسه متناول  
الحق والعبد وعمره اذ لنا بيع اقران بالحرود والقصاص لانها  
مختصان بالادبته وطلان ماله المولى يحقق بطريق المضمون وفي اقران  
بالحرود والقصاص خلاف وقد رجم الله سم السفه من العمل بخلاف موجب  
الشرع اتباعا للهوى وخلافا لادبته العقل قوله وهو الله يحسن  
المحرمات العقلية اربعة الجهل والظلم والسفه والعبث فالعبث  
ما يخاف عن الغايه والسفه ما يخلو عنها ويسلزم الضرب ونسب الجهل  
الى الظلم كنسب العبث الى السفه ثم البحر الذي اختلف فيه الحق على الحر  
في الاحكام التي يحمل الفسخ كالمسح والشراء وفيما لا يحمل الفسخ كالتكاح و  
الطلاق والعتاق وما سبب الموجه للعقوبة لا يجري فيه التحد  
اها قوله وان كان مبتدرا لفسد السفه قوله سلف لا يفسد  
لغيره مبتدرا وسواء كان مبتدرا في الخبر او في الشئ فهو سفه قوله

العقلية

فيما لا عرض له اي عرضا صحتها بخلاف بطلانها في الحر او حرقة بالنار وغير ذلك  
قوله لم سلم الله ماله اجمعوا على انه يمنع عنه ماله في اول ما يبيع بالنقد  
لكن اختلفوا في وقت الدفع قوله او وصفه رحمه الله اذا بلغ خمسا  
وعشرين سنة يدفع الله ماله لاول اول احوال البلوغ فلا عار في السفه  
فاذا احدث الزمان وظهرت الخيرة حدث ضرب من الخيرة محال  
والسرط رشد موقوف في موضع الاشياء تكون اقله كافيا وقال لا يدفع  
الله حتى يونس قوله قوله فيه مصلحة اجماع الحاكم بان كان التمر قايما  
في السفه وفيه ربح او كان البيع عند القيمة قايما اذا ضاع التمر في يد السفه  
لا يحسن القاصي كذا في مسوط خواص الزمان وانما حكم الحاكم لان المولى اذا لم ينصب  
له ولي حتى اذا نصب له ولي يحسن المولى قوله وعلى العبد ان يسع في قيمته  
لان المالم يمكن ربح العقد وادبته ان يطلنا من حيث المعنى بحاجب السعاية  
على العبد قوله وان تزوج امرأه هان بكاهم قوله قوله رضي الله عنه  
ذكر في كراهة ان يسر دعوات الشرع ودعوات الطبع مباحة  
ومضادة فكل ما يدعو الله الطبع فالشرع بمنعه وكل ما يدعو الله الشرع  
فالطبع بمنعه قوله فان الطبع فيه موافق للشرع فلهذا لا يشت بالبحر  
في حق التكاح حتى لو تزوج بحور ولو تزوج كل يوم وامره هان ايضا قوله  
في القرب القرية ما سقرب به الى الله تعالى ولا يكون عبدا بنفسه كعباد المسجد  
والسقاء ويعني ذلك في ابواب الخمر عمام يتناول القرية وغيرها وهذا

المراد من قوله  
انما لا عرض له  
اي عرضا صحتها  
بخلاف بطلانها



ان المصلحة

كالقوله مع الضمان قوله ويلوحي العلم بالاصل انما  
يكون بالانزال حصصه ولكن الجبل والاهبال لا يكون الا بالانزال فجعل العلم على  
السلوخ وكذلك الحضر لا يكون الا بمن يحمل حمل العلم ايضا قوله  
ثم ثمان عشرة سنة وفي بعض النسخ وكما في المجلدات ثمانه عشرين سنة على تاول  
الحول والعلم للسنة قوله لا اخرج في الدين كلمة في يستعمل للتسببه  
كما يقال كحل العوط في السرقة اي سبب السرقة ثم قوله لا اخرج في الدين ليس  
بخرأ لقوله اذا وصت الدين بل خزانة ما قال بعد من قوله لم اخرج عليه  
والدليل على هذا انه ذكر في غير هذا الكتاب واذا وصت الدين قوله  
ما عها القاض من احوال لا يستحسن والقاسر ان لا يبيع الدرامم بالدنانير  
وكذا اعلى العكس كما لا يبيع عروضة لان السح محروم ولا يرى اخرج قوله في بيعه  
من السح اي اذا كان فيه محاباة ولو كان بمثل القيمة لا يمنع لان السح ثمن المثل  
لا سطر هو الغرما والمنع لحقهم قوله وذوي ارباعهم الدرامم انوا مع بلته  
رهم الولاد وفيه النفقة بالايجاع سوا كان مخالفا لبلته او موافقا ورهم  
عن محرم للنكاح كبقوا عامام ولا خوالد لسرخ فيه النفقة بالايجاع ورهم  
محرم للنكاح كالاخوان والعموم والحواله ولا اهتلاف فيه وهذا الاطلاق  
نابع على ان صلة الدرامم هم واهبه عندنا فتح النفقة وعندنا لا يحب صلة رهم  
طولا ولا يحب النفقة ولان ذلك احد من مولا يعصو عليه عندنا فلا قاله ولا  
سرخ مولا لا يحب القطع عندنا وعندنا على هذا الاصل قوله فانما

كتب

الكتاب

حبسه القاضى شهرين او ثلثه من هذا من المقادير التي لا تمنع الزمان والنفقة  
لان المصلحة ان ذلك منقوض الى راي القاضى ونظيره قوله تعالى وما تدرى نفس  
ماذا تكسب غدا ولا تدرى بماذا تكسب اليوم وبعد ذلك ايضا قوله وكذلك  
اذا اقام ببلته انه لا مال له لاصل ان البتة على النفي لا يقبل لان المتدات شرع  
للائنات الا اذا اوجبه بالوكيل بموجب البتة وقد وجد من حيث هو الحسب  
السايق في الظاهر ان لو كان له مال طهره ولا يحمل عدله للحبس ومشاقة  
ومما اذا اقام البتة بعد الحسب ولو اقام قبل الحسب فيه روايتان قوله  
التزمه بعقد كالمهر والكفالة وفي روايه المهر والكفالة عن ابيه اشر الحنابلة  
حتى لا يحبس فيها قوله والفسق باصل والطارى سوا الفسق الاصل هو  
ان يبيع فاسقا والطارى ان يبيع رشلا ثم فسق بعد ذلك قوله ومن  
افلس اي صار ذا افلس بغير ان كان ذا اصرام كما يقال اجرب الدهل اي صار  
ذا ابل جربى قوله فصاحب المتاع اي باعه بطريق اطلاق براسم على  
الشى باعته وما كان كذا للاقرار  
الثانية من الكتاب ان الحجر لما يبيع عند ابي حنيفة رهم الله كان اقرارا صحيحا  
وجهد الاورد للكتاب بعد ورافق ان في اللغة الاثبات من اقرن الشى اذا ثبت  
ثم لو كان لا ثبات حسنا يقال اقرن ولو كان بالقول يقال اقربه وانه في الشرع  
عبارة عن اهبان يوجب على المخبر ما اخبر به قال رفق الله عنه لا سباب  
المهيم الحجر بلته الدرق والصغر والحقون فلما ذافيد صاحب الكتاب صحة

مراقد







لا اقله وفي قوله اورد عليه استثناء الاكثر لان النصف مع الزيادة تصدوا اكثر  
 من الباقي وعند الفقهاء لا يجوز استثناء الاكثر لانه لم يكلم به العرب وجوابه  
 ما دلنا عليه قوله لزمه ما به درهم الا حقه الدينار والتفتن من الاستثناء  
 استخراج الحفظ من المستثنى منه من حيث المعنى لا من حيث الصورة فانه  
 المستثنى منه في صورته كما كان والمقدرات كلها احسن واحد لانها تثبت في  
 الذممة ثمنا فكان في حكم الثبوت في الذممة جنسا واحدا واذا كان كذلك فاذا  
 استثنى الدينار من الدرهم يكون استثناء بمعنى الدرهم بقدر المستثنى من  
 الدرهم بقدر المستثنى فسميه الدرهم بلا معنى وهذا هو معنى حقيقة الاستثناء  
 بخلاف الثبوت فانه لا تثبت في الذممة شيئا مطلقا بل تثبت في حاله محصورا  
 وهو السلام فلا يكون من جنس المقدرات لاصوره ولا معنى فلا يصح استثناء  
قوله فالما به درهم هذا جواب الاستحسان والقياس ان يحجب درهم  
 درهم في نفس الما به الله كما في قوله ما به وثوب وهو قول المشافعية رحمهم الله  
 ولو قال ما به وثوبان فذلك ولو قال ما به وثوبان فذلك ولو قال ما به وثوبان فذلك  
 ان هذا ان كان عدل من بهمين وذكر عقمهما مما من استصرفة الله ما يحل في قوله  
 ما به ثوب وما به وثوبان لم يثبت ما بالثمن وانما هو في ظرف محض فان  
 لا ثواب تصالح بميزا لثلاثة دور الما به لان خمس الما به يكون مفرجا محرورا فقال  
 ما به ثوب ولا يقال ما به ثواب قلت لا يصلح ان يراد الما به بعد العدة من  
 المهم من يصير محزرا الكلام وان كان المراد من صلاح الاحكام دون غيرها كما في

قوله قوله حرم ما يصح من العشرين دون الخمسة وانما جعلوا هكذا اطلاقا  
 للتخفيف قوله وقال ارشاه الله الى آخره فقوله انشا الله اثر منع الوجوب  
 بحيث لو لاه كان صدر الكلام موجبا دل عليه قوله قوله حرم ما يصح من العشرين  
 عليه السلام يستلزم في ارشاه الله من المصاير ولم يكن مخالفا لوجه وان لم يصبر  
 يعلم ان الله المنع على الوجوب قوله من اقدر شرط الحنار بان يقل لفلان  
 على كذا اعلى في الحنار بل الله امام فالحنار باطل لان الحنار لا يمكن من  
 الفسخ والحرار لا يقبل الفسخ فلا يصح شرط الحنار فيه قوله القوصة بالنسبة  
 والتخفيف وجماء التمر يحذف من فصيحة خرب قوله لزمته الداء خاصة بحمل  
 ان يكون هذا الجواب على قياس قوله ما بنا على ان غصب العقار لا يتحقق  
 عندهما قوله لا يدبر الضرب والحساب الضرب اذ استأجر احد العبد من قدر  
 ما في الاخر من ذلك قوله لزمه خمسة واثمن وعند فرج رحمهم الله خمسة عشر  
قوله وان قال من ثمن عهده ولم يسمه لزمه مائة في قوله لزمه خمسة عشر  
 ولا يصدق في قوله ما مضت وصلح لم فصل لانه روي وقال لا يصدق المقترع  
 في الجهم ضيق وان فصل لانه اذا صدق فيها تثبت البيع فتقبل قوله المستر  
 انه لم يقصر وعلى المدرع الثقة ان كذبه في الجهم صدق اذا وصل لانه سان مغتر فانه  
 شاعره عن المطالبة بالالف الى ان يحضر العبد قوله ولم يسل بعينه فان  
 قل يلزم ان لا يجب شي كما في قوله على الف ان ساء الله لان كل واحد منهما استلزام  
 الصدور لا يجب قلنا قوله من ثمن عهده ليس هو الصدور الكلام وهو لا يصح

صايرهم

ان خمسة واثمن  
 رحمهم الله



مفسر لان الصدر لا يحاب وهو يدل على استفاء الاحتجاب فمضى وهو ما قلناه  
في صدر العمل لا خلاف قولهم ان ساء الله لانه يعلم بالشرط والتعلق محتد  
تأخر بقية السببية اذا ترتب الحكم على السبب فمبطل بشرط الوصل قوله  
فلم التصل الجفن الان يصل من والجفن غمده والجفن صمغ هاله وهي علافه  
المجمله فتحت من بيت تزين بالشاب ولاسره جمع سرين والحدان جمع  
وهي الحشبة قوله فان قال اوصيه فلان صورته ان يقول الحمل فلانه على  
الف درهم من حرمه وصته اوصى بما فلان قبضتها واستملكها قوله وان  
ابهم لا قبل اي لم يقل بالوصية او لارث فهذا الموضع عند ابي حنيفة رحمه الله  
في راسرار والهدايا الخلاف سئل في يوسف ومحمد رحمهما الله فعند ابي يوسف  
وعند محمد رحمهما وذكر في النافع الخلاف سئل في حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي  
المبسوط لم يذكر خلاف فقال انه باطل قوله لذمتي في مرضي باسما  
معلومه بان زوج امرأه تساوي ميراثها او استتري شأنا عثلا لفته فاعلم  
مقدم على غيره وعند الشافعي رحمه الله الكل سوا وقوله ولو اذن الحمل  
او المراساة وسائر صورته ان يوصي رجل بحمل امرأته لا انسان ومات فاقدر ان  
بان هذا الحمل فلان قوله ومن اقر غلام بولده لمثله شرط هذا كيدا  
يؤدي الى المحال وان لا يكون سببه محرور من الغنم لان النسب حقيقة ثبتت  
عن شخصين شرط تعلق العلامة لان المسألة مفروضة فيما اذا كان العلم بعبد  
عن نفسه لانه يكون في نفسه اثباتا اذا كان لا يعتد بشرط تصديقه قوله الزوجه

والولي المراد من الولي ان يقر الاسفل الاعلى اقام على العكس لكونه ذكر دعوى ذكر  
دعوى الملبسوط لا يجوز دعوى الرجل الا في اربعة احوال والولد والزوجه والولي  
والمرأه نصح دعواها في بلدته الوالد والزوج والولي وذكر الطحاوي في العرائض  
كما ذكره هنا الا ان يصدق فيها الزوج هذا اذا كان لها زوج وان لم يكن لها زوج  
نصح اقربان بالولد ومل لانها ايضا كتاب الاجاب  
الا حارة مملكت المنافع عوض وفي البغية اسم للاجرة وهو كبراء الاجرة من المغرب  
والمشروعيات انواع اربعة عبادات ومعاملات وكفارات وعقوبات  
والتملكات من قبل المعاملات وهي نوعان مملكت العينة ومملكت المنفعة ومملكت  
العينة نوعان عوض وهو المبيع وغير عوض وهو الرهن ومملكت المنفعة ايضا نوعان  
عوض وهو الاجارة وغير عوض وهو الاجارة فلما سئل مملكت العينة عوض وشي حكم الرهن  
والحجر ولما قرر بطريق الاضطرار شرح في بيان مملكت المنفعة عوض قوله فقد  
على المنافع عوض هذا احتراز عن الاعارة قوله على المنافع معناه في الاحد  
عند وجود المنفعة لما ان الحق الوارد على الدار ينقل الى المنفعة عند صدور المنفعة  
والمنفعة الصلاحية والتمسك للمنع به ولما سئل استحق تلك المنفعة قوله  
اي من كانت طوبى له او قصده وفي احد قولي الشافعي رحمه الله لا يجوز اكثر من سهمه قوله  
للسكنة يحتل ان يكون صفة للدور او الدور المعد للسكنة ويحتل ان يكون صفة للدار  
اي يجوز اسما والدور للسكنة ولما وجه قوله فما من ربح فمالا ان الزرع  
مختلفة بخلاف السكنى فانها عين مختلفة من حيث السكنى واما استحق الحداد

وانت

سبحان



واختبه لرفع وهم من نومهم انه لا يجوز له ان يعمل في الدار استباحه للسكنى بالافتقار  
 بالدار استباحه للسكنى بالافتقار بالدار بل له ان يعمل فيها فان اطلق الدرك المراد  
 من اطلاقه الركوب الاطلاق في الدرك بان قال على ان يكون بها من شئ لا في اطلاق  
 الدرك اطلاق الركوب اقول لو قال استباح بها للركوب ولم يزد عليه قاله  
 فاسد هكذا قاله ابو نصر قوله فانه في حقه رجلا قبله بالرجل لانه  
 لو ارد وصيلا لا يمسك صمير ما راد النفل وان كان صيلا يستمسك فهو  
 كالرجل كذا في الفتاوى وانما يضمن نصف القيمة اذا كانت الدابة بحال طبق  
 حمل لا تنس اما اذا كان حال لا يطبق على النسيب صمير كل القيمة والتعليل بوزن  
 الدرك خلاف الخفة والتعليل بوزن العلم هو الحمل وهو ما يحمل على الظاهر وعلى الار  
 والتعليل بتناع المسافر فلا يحسر بالتعليل لانه ثبت فعل يصلح للدابة وثبت نصف  
 نضرها قوله كبح الدابة حدها الى نفسه لتقف ولا تحرك قوله فالمسافر  
 من لا يستحق اجره الى اخره هذا تعريف بالحكم دون بيان حقيقةه واما حقيقةه  
 فالمستترك من يفتل العمل من غير واحد ويعمل للعام والخاص من واحد ويعمل  
 وهو يستحق لاجره سواء عمل في المن او لم يعمل اذا سلم نفسه او لقول كل من صرحت  
 بعمله المن فهو اجرها من كل من لم يصره لعمله المن فهو اجرها من كل من  
 كبحه في اليوم من دقة صورة المسئلة ان القصار والمردم ورجع وجامعيات او الخش  
 المحترض تحت مئسا وكذلك المدة قوله ولا يضمنه في اتم الا اذا كان  
 صبيلا يستمسك بمنزله الجمل صمير كما في الحمل قوله وله الجمل الاحتاد

الجمل يعني المم لا ولي وكسر الثاني وعلى العكس يخرج الكسر الخا من  
 العرب قوله حاز ان يزيد عوف من الكل كالماء وكما اذا سرق من مئته  
 وقوله بعض اصحاب الشافعي رحمه الله لا يربطه عنه عن معتاد  
 قوله ولا يضمنه بنفسه العقل وقال بعض اصحاب الشافعي رحمه الله  
 يحب بنفس العقل فانه على ان المنافع عنده بمنزله لراعيان والمراد من  
 قوله لا يحب اي لا يملك ولا يستحق او بها وجهها قال وسحق باهدي  
 معان قلت معلوم ان المراد من قوله لا يحب بالعقل هو وهو لا يربطه  
 لو ادى يقع عن الواجب وهذا كالمسافر في رمضان باقل منهم قوله  
 فلم يجر ان يطالبه هذا هو المعمل وهو المذكور في الجامع الفوري  
 في باب فاعل امر الدار وكذا في حوان لادب وخطاه المطرزي قوله  
 ما من كل يوم وكل من حمله وقال رفر وجهه الله ليصل له ان يطالبه صل مفع  
 الملك وان كانت مائة سنة وهو قول الى حنفية رحمه الله لا اول قوله حتى يفرغ  
 من العمل ذكره في الجامع الصغير هذا اذا فاط حتى ينت نفسه فاما اذا فاط حتى  
 المستاجر فانه يستحق بهذا ما خاطه قوله حتى يشترجه الشرح بوجه  
 ثم ادركه في المبسوط هذا اذا كان في ارض المستاجر فاما اذا لم يكن  
 في ارضه فلا يستحق لاجره حتى يشترجها ويسلمها الله قوله ومن استأجر  
 خبازا الخباز واجبر مشقوك منها ذكر التمرقاشي وذلك لانه لم يرض  
 له المدة قوله وان فاطه غدا وله اجر مثله لان ذلك اليوم التحمل دون

ولو لم يكن نفس  
 العصب كانا لم  
 مع عن انما ص  
 ص



التوقيت الآتية انه مصر عن راحة لو اهر الفعل الى الغد في اليوم تسمنا  
وليس اهر ما باو في من راحة فيفسد العقل واولو يوسف ومحمد رهما الله فعلا  
ذكر اليوم للوقت ولا راحة في الغد عن عمله في اليوم وانما يجب ما  
عند اقامه العمل ولا راحة عند ذلك فكان يمشي له خطا طه الروعة والقاسية  
والخواب في ذكر اليوم لا يصح للوقت اذ لو كان للوقت يفسد العقل  
ولا يصح الوقت في العمل من صبرا هترا اشتراكا واحدا خاصا وانه لا يجوز  
جميعا في مسلة لا سكان ان المعقود عليه من المسعة وذلك لا يصح  
التي لا تستفاد والعمل من العقل فيه كاف وربما لا يسوي في المسعة وحب  
ساعة فيق المثار في الساعة مسلة خطا طه الروعة والقاسية ومسلة  
اليوم والغدا ان المعقود عليه من العمل وعند العمل يرتفع الجمال في قوله  
صحة في شهر واحد نساء على ان يصنف اليوم اذ اصعدت الى محل لا قبل  
اليوم رواته احسن الخصوص كما في قوله ثم لا يسوي من عمر في الصبر ومنهنا  
اليوم بكلمة كل لانه دخل على طال انما له فيتناول في قوله فان كان  
ساعة من السهر الثاني صح العقل فيه وهذا ما سب في طامر الرواة بكل  
والله في الحنا في الليلة كما في من السهر الدافل ووجها لان لا اعتبار في ذلك  
بعض الخرج في قوله واهر عيب التيس العيب الضراب التيس  
العمل من المعز والمر ايضا الفحل من كل الحيوان من قبل اطلاق اسم الخاص  
على العام وانما خص التيس بذكره لفظ الذي علم ان من السج عيب

جرام

التيس على حذف المضاف والمضاف اليه قوله ولا يجوز الاستحسان على  
على الاذان والخرج صون المسلة فيهما ان يقول استباحرك بكدا على ان يخرج عن اذنه  
يوزن انما اذا امن بالخرج او لا اذ ان قال امرتك ان يخرج عن من غير ذكر  
الافان فانه يجوز في المذهب عندنا ان كل طاعة بحصة بها المسلم فلا يستحار  
علمه باطل وعند السامع رحمه الله كل ما ليس على ما جبر اقامته فلا يستحار  
صحة قوله وطعامها وكسوتها وهذا الاستحسان في القياس ان لا يجوز  
وم اهر ابو يوسف ومحمد رهما الله وجه لا يحسن فيه تعالى والوالدات  
يرضعن اولادهن الا انه ذكر الوالدات مطلقا فيتناول المطلق المنقضية  
العلة وغيرها واهب على الاب طعامها وكسوتها ولا يجب ذلك الا بالاستحار  
فذكر ان لا جازن بالطعام والكسوة حائز في المعقود عليه من الرضا عند اكثر  
المساج والذين يصبر مستحقا سعيا اعتارا انه محل العمل وهو ما في قوله  
تعالى فان رضى لكم لانه بخلاف ما اذا استاجر بقره لشرب الماء ما حيث  
لا يجوز لان الافان فيه نفع على كاستهلاك للعنف صيدا اذ لا يوجد من النفع في  
يحل ذلك معقودا عليه ولا هارة عقلا على المنافع قوله كالقصار  
ذكر في الدرهم ان القصار اذا كان يصر بالنساء سحبه والسفن له حق الجبس  
وان كان يصر اللوب محسب لسفره حق الجبس في الاصل قوله فالقول  
قول صاحب الثوب مع ممة معناه انه بالخنا وان ساء صمته فتمه الثوب وانه  
ساد هذا الثوب واعطاه اجر مثله قوله وان لم يكن حرا فاعرفه بالدرهم

بينها



مخاطبه ذكر في المذخر تسمية المسئلة على قول ابي يوسف رحمه الله اذ كان  
 الرجل يعامل خصما او كان يبيع الدية اليه باجره وقطاعه فوج الدية ثلثا في  
 هذه النوبة ولم يخالعه فله اجره من عمله قوله ان كان الصانع معروفا في  
 بعض النسخ ان كان الصانع مستديرا في ابدان هذه الصنعة بالاجر حينئذ  
قوله ولا يحاوزه المسمى وعند رفر والشافع رهما الله بحسب المثل  
 بالغاما بل في السبع الفاسد بحسب القيمة بالغاما بلغت والفرق لنا ان  
 اعيان موقوفه مضمونه بدواتنا وانما عندنا عن احباب القيمة الى الثمن  
 باعتبار صحة التسمية واذا افسدت التسمية فساد العقد اعتبرا للاصل  
 وهو القيمة واما المنافع فانما هي مضمونه بدواتنا ونمدا لا تضمن بالعيب  
 عندنا وانما جعلت موقوفه مضمونه بالعقد او شبهه العقد فمادار  
 العقد لاقمه له فلهنا اعتبرا التسمية اذ كان احد المثل اقل من  
 المسمى بحسب المثل لانه الموجب لاصلي وعملنا بالقاس في النابذ على اجر  
 المثل والقاس ان لا يحب شئ قوله فله الفسخ فله اشان الى انه لا يفسخ  
 بدور الفسخ قوله الفسخ براهان فله اشان الى ان العقد يفسخ برون  
 الفسخ لنوايا المحقق عليه قبل القبض فصار كمال المبيع في البيع وعمل  
 حذر اللسان لاجر لو بناها ليس للمستاجر ان يبيع ولا للاجير ان يبيع وهذا نصيب  
 منه على انه لا يفسخ لكنه يبيع وهو اختيار بعض المشايخ من الامام قوله ففسخ  
 براهان بالاخذار عندنا وعند الشافع رحمه الله لا يفسخ الا من عيب وسحق العذر

عجز العاقد عن المضي في موجب العقد لا يتحمل ضرره زائد لم يستحق به في قوله  
 ويبيع اشان الى ان القبض ليس بشرط وهو المذكور في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا  
 انه عذر فالا حار ومه ينقص وفي قوله صبح القاض اشان الى ان القضا  
 شرط في النقص كذا في الزبادات في باب اللز من المشايخ من وفق  
 فقال اذ كان العذر طامرا لا يحتاج الى القضاء كما ان الاستاجر طامرا لا يطع  
 طامرا للوليمة فاحسنت منه وان كان عسر طامرا كالدين يحتاج الى القضا  
 من الامام **كتاب** الشفعة وفي

شفعة من المبيع وهو الضم ومنه شاء شافع معها ولا لها دية سابع في غيرها  
 ولا دية لها اخر ومنه الشفاعة لان فيها هم الحاقن الى الخاف وفي الشرع يرد  
 بها ضم المستر الى عقاب الشفع والمناسة من الباسن ان الملك العن ثمرات  
 احدها هو ان يبيع منافعها والثاني استحقاق الشفعة او ان كل واحد منهما يملك الملك  
 العن ثبت بخلاف القياس اما الاهاية وظاهر قلنا الشفعة فلا يملك  
 ملك الغير بغير رضاه ولا يملك بغير رضاه مستحق وهو ضرر المالك في ملكه ماله  
 بغير رضاه لاهل ضرر وموصوف وهو ضرر الشفع لانه يحتمل ان يكون المستر  
 خيرا من الباع فالتام من هذا الوجه قوله الحلط هو الشرع كله لكنه اذا  
 اطلق يراد به الشرع في نفس المبيع لان حقيقة الحلط فيه هو وجود استنابات  
 وهرب الشفعة بله السر في نفس المبيع والسر في هو المبيع والجواز يصف  
 الملاصقة وحدها شوارط البيع وامر في معناه كالمبيع بسوطة العوض لانه

لان الشفعة موقوف



بيع اثباته ولا بد من النص وان لا يكون الموهوب ولا يوضه سابعاً والشايع <sup>بها</sup>  
 كمنه صحة التمسك وان يكون المبيع عقاراً وعندنا من ان يلقى بحرك السفع في المتقول  
 ايضا وعند مالك رحمه الله تحريك المتقول الذي في المبيع غير المتقول كالمسند  
 حتى لو كانت السفينة مستتركة في بيع احد السراكن فبضم ياهذا لاخر بالسفينة  
قوله وان كان لا يسمي وعنده الشايع رحمه الله لا يحل فيما لا يسمي المراد  
 ما لا يسمي ان جاز السفع الحاصلة بالكل لا يحصل من الحز كالرعي والحام  
 والسوق قوله او يفتى عليها عندنا ان يقول احدك اعطيك عاكى  
 وان فلان هذه فعل العقد حتى يتوهم وهت له تلك الدار ورفعه الى  
 مولاه لا ثبت له فيها السفع قوله او يصالح عنها بانكاد وفي بعض  
 نسخ المختصر او يصالح عليها بانكاد ومعنى الاول ان يكون الدعوى في الدار  
 لا ان يكون الدار بدار الصالح والصالح هو الاول لانه اذا صالح عنها بانكاد  
 في الدار في ملكه وهو رعي انما لم يزل عن ملكه وانما دفع المال لدفع الخصومة  
 فاما اذا صالح عليها بانكاد فالمدعى يوعده ملكها بغير موهبة المبر  
 بواحد بوعده من اتمه قوله واداء عدم السفع الى القافي الى  
 اخره بواصل ان الظاهر بصلح الدفع لا الاشياء والبد وان كانت ذلك  
 ملك لكنه دليل من حيث الظاهر بصلح الدفع حتى لو ادعى الخارج الملك  
 على صاحب الدار لا يثبت له اقامتها السفع يحتاج الى استحقاق  
 فلا يصلح الدخلة متعلقة قوله ويجعل العهدة عليه من الرد بخيار

بخيار الرد فيه وهذا العيب والاستحقاق قوله واذا ترك الاشهاد قيل  
 لا يشهد ليس بشرط لصحة الطلب فالطلب يصح فيما تدينه ومن الله تعالى  
 بدون الاشهاد والاشهاد للتوثيق حتى يمكنه الزام على المستري وقال بعضهم  
 لا يشهد بشرط لصحة الطلب فان كان الصالح هو الاول في قوله بطلت  
 سفته اي لا يمكن اتيانه عند القافي وان كان الصالح هو الثاني فبطلت  
 سفته ديانة وقضاً قوله واذا مات السفع بطلت سفته صور  
 المسئلة اذا مات الشفع قبل الاخذ بالسفينة بان لم يسلم المستري برضاه  
 او لم يقض القافي بعد قوله واذا باع السفع ما سفع به الى اخره  
 في اهلان جواب هذه المسئلة اشارة الى ان السفينة بطلت علم الشفع  
 ببيع الدار المستفوعه او لم يعلم وان بيع ما سفع به تسليم للسفينة دلالة  
 والدلالة على عمل الصالح ولو سلم السفينة بالتصريح وهو لم يعلم ببيع  
 الدار المستفوعه تنطلي سفته فكذا هذا قوله ووكيل الباع اذا  
 باع الى اخره لمسائل بواصل ان من باع او بيع له لا سفته له كالوكيل ببيع الدار  
 وهو لا يصح اذا باع عقار الصديق وكسب المالك المضاربة اذا باع  
 المضاربة دارا استقرها من مال المضاربة وبيع المال شفيعها وبواصل  
 فتم ان سعي في فساد في نقص ما تم من جهته من ودلانه بغير سعيه والباع  
 والبيع له اقل ما للسفينة يكون سعي في نقص ما تم منها لان البيع بملك  
 من الغير وبيع ما بالسفينة ابطال له للملك من الخبر فلا يجوز ووكيل المسير

في خلاص المراد



اذا ابتاع فله الشفعة وأصله ان من استترى او استترى له فله الشفعة  
نظير المستترى لو كمل اذا كان سفعاً ونظير المستترى له لو كمل اذا كان  
سفعاً الدار وقت المال اذا استترى لمضارب داراً في حوائج  
المال من طرأ المضارب به حتى لو كان للدار جارا اخذ بالشفعة ايضا  
وكذا لو كمل ستر الدار ان ياحل الدار بالشفعة وهذا لان الشرا طلب  
للمتملك والمجاور وطلب الشفعة كذلك فلا يكون براحدا بالشفعة مبطلا  
بخلاف السع فانه ازاله الملك وراحدا بالشفعة بملك فيكون اقلها  
منا فالاخر قوله هـ اذ ان سقط الخيار وجبت الشفعة وبسوط  
الطلب عند سقوط الخيار ذكره في الهداية وفي الفتاوى بشرط الطلب  
وقت العقد قوله هـ ومن ابتاع دارا سترها فلا سفع فيه  
في اطلاقها اشار الى ان الحكم قبل القبض وبعد سواء انما قبل القبض  
فلعمد رد ال الملك واقفا بعده فليلا يلزم نسبة التناقص الى صاحب  
الشرع قوله هـ وان سقط الفسخ اي بالفعل لا بالقول في الاستقاط  
بالفعل مثل ان يدعها المستترى او يبيعها من اخر او يبنى فيها قوله هـ  
ان يكون يعرض بشروط بان قال ذهبت هذه الدار لك على ان يعرضني  
فكون هذه انك يا سعا انما قد استرط ففصل لعوض من وان لا يكون  
المهر بوب ولا عوضا شاعرا وبسوط الطلب بعد فسخ العوض من  
قوله هـ وان اختلف السفع والمستترى الى اخر المسئلة هذا اذا كانت

الدار مقبوضة والثمن مقود لان المستترى سكر استحقاق الدار عليه  
فما دفعه السفع فيكون القول قول المنكر والسنة لله الشفع اعتبارا  
للمعاني دون الصور فان المستترى على صون ما دفعه ثما للدار والشفع  
سكر لكن لعنه للمعني والمعني المستترى هو المنكر والسفع ما هو الملحق  
لان المدعى على المحضوم والمدعى عليه من محض المحضوم ومنه  
المستترى محض على المحضوم دون السفع قوله هـ ولا اعتبار اهلالات  
وعند الشافعي رحمه الله تعتبر صور المسئلة دارين بلنة لواحد ففها  
والاخر بلتها والاخر سدرها فباع صاحب النصف مثلا نصه فانه يقسم  
من السر بكن بلها من عندنا انصافا وعند اللاناه هذه المسئلة دليل  
على ان الترحيح لا يقع بكشف العله بل انما يرجح بقوة العله قوله هـ فان  
اناعها بثمر ثم دفع الله ثوبا عوضا عنه وهذا اهله في الشفع سكر  
الدار التي قيمتها الف بمائة الف ثم دفع في مقابلته الثمن كله ثوب قيمته الف  
قوله هـ ولا يكون الحيلة لاهللاف في الاصل قبل الشوت اما بعد الشوت  
لكونه الحيلة بالاتفاق وصورتها ان يقول المستترى للسفع استترت  
داراً في حوائجك بالف فان ذهبت اسكن بمثل الثمن الاول او اقل فان  
قال السفع احب او نعم سقط سفعته بترك الطلب عند العلم بالسع  
والحيلة اسم لاهللاف في الاصل حوله فصار يار لسكونها وكس  
ما قبلها وهي اسم لما يلفظ به من جلب محبوب ودفع مكروه قوله هـ اذا



الشفع بغيرها ومعنى المسألة إذا ذكر في البيع الثمر لانه لا يدخل من غير ذكر  
 والثمر بالثاء قول هـ فله حصار الرؤية هذه ليست بمعان وان ذكرها  
 من غير قول لان هذا ليس هو الاول قول هـ واذا اقسام الشريك في العقار  
 فلا سعة لجانهم لان الشفعة ثبت بخلاف القاسم في سائر له حصته  
 فلا يجوز الحاق القسمة به لانها لما صارت حبرا بخلاف القاسم في الصافي  
 المطلق لم يلحق صافي الحنان وشحن الملاوة اليها فكذا منها قول هـ  
 وان ردّها بعد قضاء القاقو يعق بعد القبض لما قبل القبض الرد  
 بالحب سعة من كل وجه وهذا نفوذ الراديه ولا يحتاج الى رضا  
 صاحبه **كتاب** الشركة اعلم ان  
 الشركة بالاموال لا يصح تراكب النقد الحاضر العيني ولا يجوز بالنقد الغائب  
 عن المحاسب وانما شرطنا النقد لان العروض من مجهولة ولو جاز في العروض  
 نقان في المنارعة لانه مقجاء او ان القسمة نفوذ واسر المال اولانهم  
 قسم الربح وقد سعت تلك العروض التي عليها العقد فلا بد ان يقدّر  
 قيمتها والقيمة تعرف بالحجر والطن وهذا يدعي ان قيمته غرضه كذا  
 وذا السكر فقان في المنارعة والجهالة المفصدة التي للمنانة تفسد العقد  
 وانما شرطنا حضور واسر المال في المحاسب كونه عننا لادينا لان محل العقد  
 واسر المال فلا بد من حضور محل العقد عننا في المحاسب حتى يتحقق العقد  
 سرج مختص بالخصاص وجهه انما هو هذا الباب عقت باب الشفعة عنان

في الشركة  
 في الشركة  
 في الشركة  
 في الشركة

الصم وكذلك الشركة لانه في السبعة ضم المحقوق عليه وفي الشركة ضم العاقد  
 الى العاقد والثاني ان الشركة لاثبات الخلط بين اثنين في السبعة  
 لان الة خلط بين اثنين في السبعة او في حق السبع او في الحواد فيكون بينهما  
 مناسبة من حيث المقابله بم الشركة على ضربين شركة املاك وهي على  
 ضربين احدهما شركة تقع بغير صفة كعين برقة اثنان والثاني شركة تقع  
 بصفة كما اذا املاك نصف عن مال لشراء او مال لبيع او مال وصية فالما قبل  
 ان الشركة على ثلثة انواع شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجه  
 بكل واحد منها على ضربين معاوضه وعنان اقا المعاوضه في المال الغناه  
 فيه مذكور في مذكور الكتاب واما المعاوضه في الاعمال ان يكون الشريكان  
 اهلا للحكالة وان يستوطا شركة العمل عليها جميعا وان يستوطا اما اجنا  
 بينهما بصفتان وان يلفظا بعد ذلك اذا اقبل العمل فصاحب العمل باحد  
 به انما شتا اقلهما بحق الاصله ولا هو بحق الكفالة والعنان في شركة الاعمال  
 لا شرط فيه المساواة ولا يكون اقلهما كفلا عن صاحبه وبعد صحة الشركة  
 في شركة الاعمال معاوضه وعنانا اذا عمل اقلهما دورا احدهما اصاب يكون  
 لهما على الشركة كما لو عمل اجمعها وانما شركة الوجه بعد يكون معاوضه  
 يكون عنانا فالمعاوضه منها ان يلفظ بلفظ المعاوضه وان يستوطا في جميع الحالات  
 وان يستوطا ضمان المستوي عليها نصفين والمستوي والربح نصفين فكيف  
 كل واحد منهما وكلما لصاحبه في البيع والشراء على الاطلاق فيكون كل واحد منهما  
 كفلا

شركة



عز صاحب في ضمان التجاره وحق عقدها بمرجع الكل والكل منها  
جميعا **قوله** وشركه الصناع وسمى شركه الا بذكر الصنيع كودار  
وانما سمي بهذا الاسم او كل واحد منهما شريك صاحبه في عمل العمل لانه  
شركه في العمل فاما شركه المفاوضه وهو شركه المساواة وشروطها  
هذه الشركه ان يكون الشريكان اهلا للكمال حتى لا يصح من الجرح والوجد  
ومن الجرح البالغ والاصح لان العمل ليس باهل للكمال بحال والاصح  
ليس باهل للكمال بدون ادنى الولى والشروط الثاني ان يسترطبا العمل عليهما  
جميعا وان يسترطبا ما اصابا بينهما نصفين وان يلفظا بلفظ المفاوضه  
وان يقولوا ساركتنا في كذا شركه مفاوضه على ان نتبعها ونشترها جميعا بالقد  
والنفسه شرح في الطحاوى وانما سميت شركه العنان بهذا الاسم لان  
كل واحد من الشريكين جعل عنان تصرفه في يد الآخر وادب من عاونه معاونه  
وعنانا كما قال عارضه معارضه وعراضا اذا عارضه جميعا معارضه كل  
واحد من الشريكين صاحبه في المال والعمل وانما سميت شركه الوهين  
بهذا الاسم لان كل واحد منهما يستترى نفسه فوجاهه صاحبه او لا وكل  
واحد منهما يحل وجهه بخوجه صاحبه في حال المشور والقد برفقه  
تساويان في حاجتهما المراد بهذا المال الذي يجمع عقد الشركه فيه من الدراهم  
والريال من فاما العارضه في العروض فلا تمتنع شركه المفاوضه ثم اذا  
كان راسطاهما من جنس واحد فان يكونا من الدراهم او يكونا من الريال فاند

من الشركه كنز

يحتاج الى التسويه في شئ من الوزن في القيمة فان كانا من جنس مختلفين  
فان يكون راسطاهما من جنس واحد راسطاهما من جنس واحد فان كانا من جنس مختلفين  
في شئ واحد وهو القيمة شرح في الطحاوى **قوله** وسعقد على الوكاله  
والوكالة اما قولنا انعقد على الوكالة يعني ان كل واحد منهما يكون كسلا عن  
صاحبه بما يلزمه من ضمان التجاره وما يشبه ضمان التجاره كالثمن من راجد  
والذي يشبه ضمان التجاره كما اذا استملك احدكما ملك انسان او اعتصبه  
او استقرضه او كانت عندك ودعه يحملها فصاحب المال بالتجاره انشا  
اذا الضمان من المستقرض الضامن وان شاع من شركه ويرجع شركه على  
الضامن واذا رجع عليه زاد ماله فمسدت المفاوضه **قوله** قولنا انعقد  
على الوكالة يعني ان يكون كل واحد منهما وكلا عن صاحبه في البيع والشراء على الاطلاق  
حتى لا يملك احدهما الشراء لنفسه خاصة الا فيما لا بد له من النفقه والكسوة  
شرح في الطحاوى **قوله** الاطعام اهله وكسوته ثم اذا استترى اهل بيته  
مالا بدله من النفقه والكسوة ورزق العمال وراهم بقدرته من حال  
الشركه رجع شركه عليه بنصف الثمن ونفس المفاوضه اذا جضم لزيادة  
ماله شرح في الطحاوى **قوله** ولا عن الدوزع عما يصح فيه الاستراة كمنه  
براشي لو استراه بجمع على الشركه وليس معناه ان يكون براشي يجوز عقد الشركه  
فيه استراة ودون ذلك المستترى في البيع الى ازيد منه المستترى في البيع الفاسد وان  
النصف وحالا يصح فيه الاستراة كالمهر والنفقه ودر الخلع ودر الصلح عن



دم العقد لا يصدر الا من منا قول هـ ووصل الى من راجع الى الميراث واليه  
صحا حتى انه ما لم يصدر الميراث واليه لا يتطاول المفاوضة قوله هـ وصار  
عنا فاننا انما اذا العنان فلا يكون خاصا في تخارج وحين يكون عاما في تخارج  
قوله هـ والفاروق النافعة قبل هذا على قول محمد رحمه الله فاما عندنا لا يخلو  
لان عندنا ما للفاروق من حكم العروضة وهو لا جوارح الفلاس والفلس من عندنا  
وقيل يجوز الشراكة في الفلاس بالاجماع لانها بمنزلة من حيث انها لا يصح  
في العقود وهذا الواشوي شافوا من بعضها له ان يحسبوا ولو ملج عنها  
قوله هـ كالشراء والنقد التبر ما كان عس ومضروب من الذهب والفضة  
ثم اعلم انه لا يستلزم من شراكة المفاوضة ان يكون راس مال كل واحد منهما من جنس  
واحد مما يخلط بالخلط بل يستوي فيه ان يكون راس مالهما من جنس مختلفين  
مما لا يختلط بالخلط وسواء خلط راس مالهما او لم يخلط عند علمائنا السلام  
وعندنا رحمه الله اذا كان راس مالهما من جنس مختلفين مما لا يخلط بالخلط  
لا يصح الشراكة عليهما مفاوضة كانت او عنانا وان كان مما يخلط بالخلط فلا يصح  
انما حتى يخلط راس مالهما ثم يعقدان عليهما عقد الشراكة فيصير نصيبه عندنا  
وعند علمائنا السلام عقد الشراكة انما يعقد لملك المستوي براس المالين بينهما  
بالشراكة على قدر قيمته واسرها او وقت الشراء لا لملك واسرها بالمشراكة  
شرح الطحاوي قوله هـ ولا يجوز بما سوى ذلك اي من الدرهم والدينار ولا يجوز  
استدرا واما عند الخلط في المكدر والموزون يجوز عند محمد رحمه الله ويكون شركه

عقد راتما عند ابن يوسف رحمه الله يكون شركه ملك ولا يجوز شركه العقد عندنا  
وان خلط المكدر والموزون بحسبهما ونسبة الخلاف يظهر فيما اذا اشاوبا  
في ملك الملك واسترطاف في البيع الثلث والبلدين عند ابن يوسف رحمه الله  
البيع بقدر الملك لانه شركه ملك وعند محمد رحمه الله على ما شرطنا لانه شركه  
عقد قوله هـ فيعقد على الوكالة دون الكفالة حتى يكون كل واحد منهما وكيل  
لصاحبه في البيع والشراء على الاطلاق ولا يكون كل واحد منهما كفلا لغير صاحبه  
في ضمان التجار حتى تنصرف حقوق العقد فيها الى العاقد خاصة وبغير  
العاقد بمنزلة براهن في حقوق العقد شرح الطحاوي قوله هـ يصح ان  
يتساوبا في المال وينفاضا في البيع هذا شرط العمل عليهما كليهما اما اذا  
شرط العمل على احدهما وشرط البقاوت في البيع من طرأ شرط الفصل للعامل  
لجوز لانه يصير كأنه مال يت للمضارب في ملك مما حصل له ملك واعمل  
في مالي فما حصل مصنف في ذلك يكون كمن مضاربيا بالنصف وذلك بان  
فكنا هذا وان شرطنا ان يكون الفصل لغير العامل لا يجوز لانه يصير كأنه مضارب  
لراقل قال له اعلم في مالي على ما حصل من البيع فكله لي واعمل في ملكي على ان  
ما حصل من البيع فقصه لك ونصفه لي لو يناقضا عليه لا يجوز لانه لا يخلو انما  
يستحق اما براس المال او بالعمل وقد اختلفا في حقه شرح مختصر الخصاوص  
قوله هـ طويل يثمنه دون الاخر لان المطالبة من حقوق العقد يرجع الى العاقد  
اذ لم يكن كفالة ولا كفالة مبنية قوله هـ وان هلك مال الشراكة او احد المالين



وهي

اي شركة كانت مغاوضة او عنانا ولم يختص شركه العنان قوله مال لا فر من الاعمال  
اي قبل الشراء بهذا المال ولا من هذه الصورة قوله وان هلك مال الشركة او اهل  
المالين قبل ان يشترها سواء قوله ولا في المال بل ثباته اي يد كل واحد من  
الشركتين مغاوضة كانت او عنانا قوله شركة الصنائع كدرا يكون  
وذلك ان يكون في اعيانهم الحكمة لا يقال للباري عالى الصانع لان افعاله  
كلها محكمه متقنه واحده على وجه الحكمة قوله على ان يعقلا الاعمال  
اي محل الاعمال بغير اطلاق اسم الحال على المحل والمراد منه قول العلام حقه  
فاذا شرط ان يكون قول الاعمال منها والعمل منها والريح والصنع منها  
على التساوي فهي شركة المغاوضة حتى يراعى فيها شرائط المغاوضة لو لم  
مغنى المغاوضة وهي المساواة المطلقة وان تفاوتت في سويها ذكرنا في شركة  
عنان حتى يراعى فيها شرائط العنان لقولت مع المغاوضة شرح مختصر  
الخصائص قوله يلزم ويلزم شركه ذكرنا سبحانه في رحمه الله هذا اذا  
كانت شركة الصنائع مغاوضة اما اذا كانت عنانا فلا يؤخذ به شركة  
ما يصلة قوله براطاب وراصطية هذا الشركة لا يجوز لو جهدين  
اقلهما ان الشركة يوكل بالتصرف والتوكيل فما ليس الموكل فيه باولى من  
الوكيل بالمال لانه يصير كانه يقول وكلتك بان تجعل ما يصير لك بالمال  
ان كان في ذلك منتهى والوجه الثاني ان املكه كل واحد منهما بالاحراز فغير  
ممكن ان يكون على شركه وكان هذا في حال الخصم وذلك منتهى شرح الخصائص

وغيره

صاحب

ولان الوكالة انما تصح فيما لا يحق التصرف من الموكل قبل التوكيل فان الوكالة  
اما ان يكون في البيع او الشراء او الموكل بالبيع اثبات الولاية للموكل في مال  
الموكل وفي الشراء اثبات الولاية للموكل في ذمه الموكل بايجاب التمس عليه  
بالشراء وقد اعدم هذا ان المعنيين ههنا فلم يصح الوكالة فلم يصح  
الشركة كما قاله شيخنا رضي الله عنه قوله والثاني ضامن اي  
المودعي ثانيا ضامن هذا اذا كان اداء اهلها بعد اداء الاخر وان كان ادا  
لصهر كل واحد منهما ما ادى عن صاحبه والله اعلم كما  
المضارب يرب الماعلة سفوف الفعل من اسن وسماه مدينا صار به وان  
لم يوهب الضرب لرامن المضارب اما بطريق التعليل واما لان من المضارب  
حصة الصر من رتب المال وطريق التعليل وكان الفعل من ماله  
واق المضارب ما فوزه من الصر في الارض قال الله تعالى واذا اضرتم  
في الارض اي ستم ثم اريد به الصر المخصوص وهو الضرب في الارض لطلب  
الربح فهذا يخرج من العموم الى الخصوص وفي لسان الشرح عبارة عن  
معاودة يدفع النقص الى من يعمل فيه على ان يكون الربح بينهما على ما شرط  
ثم اعلم ان هذا العقد يمتنع عمودا شقي معا اول ما دفع المال الله في وجه  
ثم اذا اشرك في الشراء وكالة ثم اذا طهر الربح شركة واذا افسد العقد  
اجاره واذا خالف المضارب امر رتب المال بصير عصا واعلم ان  
عمله المضارب في مال المضارب على ثلاثة انواع نوع منها يجوز له ان يعمل ذلك

في المغا



في مال المضاربة بمطووع عند المضاربة سواء قال له اعمل برأيتك فيه او لم يفعل ونوع  
منها لا يجوز ان يعمل فيه عالم بفعله اعمل فيه برأيتك ونوع منها ليس له ان يفعل  
في مال المضاربة وان قال له اعمل برأيتك فيه عالم بمحض علمه **اقول** الوهم الاول  
هو التوكل بالبيع والسواء ولا بداع والافضاع وان استأجر اخصوا العمل  
في حال المضاربة وان يعمل في جميع التجارات ان لم يخص نوعا منها وان سافر  
في بيع ويحوز روى عن ابي يوسف رحمه الله انه ليس له ان يسافر في المال  
منه الى سواد ذلك المصير الذي هذا المال فصار فيه من حيث يقدر  
الدهوق منه الى اهله من يومه ذلك **واما** النوع الثاني فهو ثلثه  
اشيا احدها ان يبيع المال مضاربة الى غنم والثاني ان يخلط حال  
المضاربة بحاله نفسه والثالث ان يشاركه مع غيره شركة عنان  
ان كان قال له اعمل فيه برأيتك حاز له ان يفعل هذه الاشيا في المضاربة  
بضمير وان لم يفعل له اعمل برأيتك فيه لا يجوز له ان يفعل هذه الاشيا  
**واما** النوع الثاني فهو ثلثه اشيا احدها ان يبيع المال مضاربة  
الى غنم والثاني ان يخلط حال المضاربة بحاله نفسه والثالث ان يشارك  
مع غيره شركة عنان ان كان قال له اعمل فيه برأيتك حاز له ان يفعل هذه  
الاشيا **واما** النوع الثالث الذي ليس للمضارب ان يعمل  
عالم بمحض علمه وهو ما يستدل به على المال بخلاف سترى برأس المال  
ساعة ثم استرى سلعة اخرى بالدين على المضاربة فيكون السلعة الاخرى

لنفسه ولا يكون على المضاربة وان قال له اعمل فيه برأيتك ان يصح عليه  
شرح الطحاوي **قول** المضاربة يبيع على عمل الشريك قبل المبرور  
منه الشريك في البيع ولا يجوز يدين ذلك لانه لو شرط البيع كله لكانت  
الحال يكون مضاعفة ولو شرط كله للمضارب كان اضرافا **قول** ولا  
بدل الرب للمال فمما سائر الى ان يستوي العمل على رب المال بنفسه  
للعقيل لان ملك محل بالفسلحة او المراد منه ان لا يقع لرب المال فيه  
بدل ابداء حتى لو سلم الى المضارب ثم دفع المضارب المال الى رب المال  
بضاعه فذلك لا ينافي عقد المضاربة **قول** واذا اصبحت المضاربة  
مطلقة اي حاله عن العقد بالمكان والزمان او العاطل او محل التصرف  
**قول** الا فالمال الذي ذكرنا ان الشريك فيه به من الارامم وال  
لدينا من الالهام وفي الفلوس عند محمد رحمه الله خلافا لما على  
الارامم الدخول والفهرج لا يجوز الا ان يزوج من الناس رواج  
الفلوس عند محمد حكمه حكم الفلوس ولو دفع الله عروضا وقال له بئها  
واعمل في ثمنها يكون مضاربة ولو وكله بعض دين له على رجل وقال  
خبرها واعمل فيه يكون مضاربة ولو عقد المضاربة بالدين الذي لم يرب المال  
على المضارب لا يجوز لان الوكالة يقضي الدين مملنا لا يبيع لان المضارب  
يصير مطالبا ومطالبيا وهذا لا يجوز **قول** في طلبه احسنه فان قال خذ  
هذا المال واعمل به في الكوفة لا يفتقد بالكوفة وله ان يعمل في موضع شاء



ويكون قوله واعمله به مشورا لانه عطف والعطف غير المعطوف عليه  
مخلافا لما قال له هذا المال فاعمله به في الكوفة حيث سمعك فالكوفة  
لان انكار للنفس قول قوله لم يضمن الدخ حلا فالنفس رجم الله  
قوله ولا يضمن المضارب الثاني هي بريح هذا رواه الحسن  
عن أبي حنيفة رجم الله وفي طائفة الروايات قال أبو يوسف ومحمد رجاها  
الله اذا عمل به ضمن ربح او لم يربح قوله ومن ضمت اي استقرت فقال  
حذا فنزلك من دينك اي حصل وتشر قوله ولو اضرقا المراد منه  
بما اضر في العقد بالفسخ لا بالبدل وظهر بطلان اسم المسبب على  
السبب اذا الفسخ سبب برفاق قوله ولا يزوج عبدا ولا امه  
من حال المضاربة وعند أبي يوسف رجم الله ان يزوج الامه لان فيه تحصيل  
المهر والبغية كتاب الوكالة الوكالة لما سئل المضاف  
وهي مشتقة على الوكالة وعبر ما عبط بنا اعقبها كتاب الوكالة الوكالة  
ما هو من كل الله الامر اذا فوض اليه الوكيل القائم بما فوض اليه فعمله  
محمي مفعول به فموكول الله الامر اي موقوف وقيل الوكالة الخط  
قال الله تعالى وما انت عليهم بوكيل اي حافظ وعليهم هذا الوكيل  
فعلك محقق فاعل وجهه احوال علماء وفنا رجم الله لو جاز فكلت على  
نصير وكلا ما حفظ لانه مشتق من قوله حاذان لعقد الانسان بامره  
اي باهليه نفسه مستتبك وهذا الراجح بعض الوكيل فانه لا يملك الوكيل

قوله في سائر الحقوق اي جميع الحقوق اعلم ان الحقوق على  
فروع من حقوق الله تعالى وحقوق العباد في حقوق العباد الخالص  
لحوز الوكيل بالاشياء والاستفتاء وفي حقوق الله تعالى التي  
توقفت على الخصومة كالسرقة والقتصاص وهذا العذر يجوز  
الوكيل بالاشياء غائبا كان الموكل او حاضرا وكذلك بالاستفتاء  
اذا كان الموكل حاضرا عند الاستفتاء وان كان غائبا عنه اختلف  
المشايخ قوله ولا يجوز الوكيل بالخصومة اختلف في  
اللزوم لاني الجواز هو الصحيح كذا في الدخ فانه ان لا يلزم على  
بما اضر حواب الوكيل عند حلا فالها قوله بل انما امام فصاعدا  
وكذا اذا كانت المرأة محلة قوله ممن علك التصرف فان قيل  
هذا الاستتصم على قول أبي حنيفة رجم الله فان بوكيل المسلم الذي  
بيع الخمر وشربها صححه عندك وان كان له ملكه المسلم بنفسه قلنا  
المراد منه ان يكون الموكل مالكا للتصرف بالنظر الى اصل التصرف  
وبيع الخمر في الاصل حرام للمسلم لانه امتنع بعارض النهي وقيل  
هذا قولنا قوله فاشترط ان يكون الوكيل حاصلا بملكه  
الوكيل ويلزم الموكل حكم التصرف قوله ويلزمه الامام بهذا  
مع ما احتراز عن الوكيل فانه لا يلزم الحاكم له وهو وقوح الملك على قول  
من يقول الملك ثبت للموكل ابتداء قوله على قول من قال ثبت الملك



للوكل ثم ينقل الى الموكل فكذلك ايضا لانهم لانه ينقل عنه قوله  
يعقل العقد اي يعلم الشوا جالب والبيع سالب وعلم الغنى البسر  
من الفا هـ قوله اي يقصد بما شئ المشتب ثبوت الحكم  
فقوله يقصد بسائر لقوله يعقل العقد لان العقد من العاقل انما  
يعرف بهذا الوجه وهو ان يقصد بما شئ السبب بوث الحكم قوله  
ولا يتعلق بها الحقوق هذا اذا اما شئ العقد فغير اذن المولى ولو با  
ما ذنه مطالب بالحقوق ايضا كذا ذكره في الجامع الكبر قوله  
عن عدم الجحد وكذلك الصلح على التكاثر فان كان عن اقرار فهو  
ممنوله البيع لانه عليك وعملك قوله فله ان يمنعه اي لا يستوي ان  
يمنع عن الموكل لان الموكل اصل في الحقوق وهذا كان له ان يوكل  
في الحقوق وان لم يكن له حق التوكيل قوله فان دفعه اليه فان  
هذا في غير الصرف اما في الصرف لا يجوز الارجاع الى الموكل الا اذا كان  
الموكل حاضرا عند العقد فحينئذ يجوز الارجاع الى الموكل لان العقد  
ينقل اليه بحضوره قوله فلو ان من سميته حنيفة المراد من  
الحنس الحنس الشرعي لا ما هو المصطلح عند اهل المنطق فالمتطور  
في الشرع في اتحاد الحنس واصلا في المقاصد ولا غرض من عند  
اختلاف المقاصد بغير اتحاد الحنس وعند اتحادها اتحاد الحنس  
فالذكر مع ما نفي من نفي آدم حنسان مختلفان لاختلاف اعرافهم وكذا

وكذا الذي يشرح الخل وخل الدقل مع خل العيب حنسن واحد لا اتحاد  
المقاصد والمراد من الصفة في قوله وصفته نوع هذا الحنس والحنس  
مثلا ان يقول اشترى لي عمدا وصفته فان يقول ان يقول تركت او هذا  
قوله بعقد الصرف والسلام بريد التوكيل شئ الخنطة ونحوها سلم  
فان التوكيل يدعيها سلمنا ما طر كذا ذكره السرخسي رحمه الله قوله ولا  
يعبر بمعارفه الموكل هذا اذا لم يكن الموكل حاضرا وقت العقد فاما اذا  
كان حاضرا فالمعتبر هو قرض الموكل ومعارفته لان العقد اسفل اليه وان  
ما شئ الموكل بخبرته قوله كان مضمونا ضمان الرهن الضمان على  
ثلاثة انواع ضمان الغصب وهو بالقمة وضمان المسع وهو بالثمن وضمان الرهن  
وهو بالاول من قيمته ومن الدين قوله الا ان يوكلها بالخصومة  
اي بجواب ادا الخصومة حرام وهل يستلزم حضوره ام لا عند الخصوم  
قال عامه المشايخ لا يستلزم حضوره قوله فيما وكل به  
لان اصل ان السلي لا يستتبع مثله ولا يلزم على هذا ان المكاتب كانت  
والمأذون له يادن والمستاجر بواحد لان هؤلاء يتصرفون في حقوقهم بآذان  
هذا الحق ثبت لهم بطريق التبعية **أما** المكاتب والمأذون فلانها  
مكاتب محرمات تصرفان باهلته نفسها لنفسها ولها ثبتت جميعا الد  
في مكاتبها **وأما** المستاجر فلان المنافع صارت ملكه والمالك هو المطلق  
للتصرف **وأما** الوكيل يتصرف في حق الغير بطريق النيابة وحيث



لو اذن له الموكل بالتوكيل وتك تك بصير الثاني وكلا للموكل وكلا  
الوكيل **قوله** ففعل وكلمه بحضوره فان الا اذا كان وكلا  
بالطلاق فطلق الموكل الثاني بحضوره لان فانه لا يقع لان التوكيل بالطلاق  
معلق بالطلاق فكلام الموكل فلا يقع بكلام غيره **قوله** حنوفا مطبعا  
لغيره يستوعب في كل مكان من قوتهم اطلق الحب اذا وضع عليه الطين  
وهو الغطاء ووجهه في رواه الحسن بن عمار في حقه رحمه الله اكثر من  
سنة وعند ابي يوسف رحمه الله شهر وعنه اكثر من يوم وعند محمد  
رحمه الله حول كامل وعند بعضهم يرجع الى راي ابي طبار **قوله**  
الا ان يعود مسلما قال صاحب الهداية هذا عند محمد رحمه الله  
فاحثا عند ابي يوسف رحمه الله لا يعود الوكالة **قوله** بطلت  
الوكالة ولا يلزم انه اذا رد على الموكل بالعب بقبض القاصي فان  
للموكل ان يبعه بآن ولو بطلت الوكالة لما كان له ان يبيع لان  
بطلان الوكالة كان في ضمن بيع الموكل فاذا اطلق البيع عن اصيل بالرد  
بالقبض عادت الوكالة لبطلان المعتص من اصيل **قوله** يحول  
بيع بالعدل والكثير الا اذا وكله ما يبيع الدرامم بالانفا  
فباعه بالغبن القاهش لا يجوز لانه يوكل بالشراء من وجه وفي  
الشراء لا يملك ما عندها **قوله** يتعاضد الناس في حوائجهم  
فالسنة الامام خوادم من زان رحمه الله هذا هو السند فيه

من الناس فان كانت قيمته معلومة كالخمر واللحم مثلا لا يجوز بالغبن  
السيرة **قوله** تحت نفق المقومين **قوله** في العروضة  
نعم وفي الحيوان ما زان وفي العقار دوازن لا ان يصر في بيعه وحده  
في امواله **قوله** في امواله في وسط من اوسط وكثر الغبن لقله البصر  
ههنا **قوله** فليس له ان يستتره لنفسه والحملة اذا اراد  
الشراء لنفسه ان يوكل غيره فاسترى لو كمل الثاني له عند غيبته  
او يستتره بزيادة من الثمن الذي عتته الموكل او يستتره بخلاف  
الحسن الذي امر الموكل **قوله** والوكيل بالخصوص من قوتهم  
حصر الجواب اي حاذيه التخاصم التخاذب والتنازع من الجانبين  
وهو حرام فحعل عيان عن جواب الحصر في التوكيل بالخصوص **قوله**  
والوكيل ببعض الدين وكل بالخصوص عند ابي حنيفة رحمه الله  
وفي التوكيل ببعض الدين لا يكون وكلا بالخصوص بالاجماع والفرق  
لا في حقه رحمه الله ان السوكل يقتضى الدين يوكل بالتمليك والتملك  
لان الدين يقتضي ما عداها فصر عنه له التوكيل بالشراء وان  
بالشراء حصر بخلاف التوكيل ببعض الدين **قوله** فان اقران  
ما كان الموكل من جانب المدعي عليه بفق يلزم الحق على موكله  
وهو المدعي عليه وان كان من جانب المدعي بغير سلطان دعوى موكله  
وهو المدعي **قوله** وان كان الا انما في يد وانضاج من يد لا ضم



لأنه لما صدق الوكيل فقد اعترف به أنه مخوف القصد وهو مطلوب  
في أحد الموكل ثانياً والمطلوب لا يظلم غرض إلا أن يكون قال له عند  
الدفع ادفع اليك على أن الموكل أن أنكر ذلك وأخذ في ثانياً  
فانت ضامن هذا المال كتاباً الكفالة  
والمناصب من الكتابين أن يكون له استعانة بالخبر في ما شرع الوكيل  
والكفالة استعانة بالخبر في حكم السب وهو المطالبة أو تعويل الوكيل  
ضم دمه إلى ذمه في الصرف والكفالة ضم ذمه إلى ذمه في المطالبة  
ثم يحتاج إلى بيان معنى الكفالة لغةً وشرعاً وإلى بيان شروط صحة  
وإلى بيان أنواع المكفول به وإلى بيان أحكامها أما سانه لغةً فهي الصم  
ومنهم قوه تعالى وكلمها زكريا وفي الشرع عيان عن ضم الذم إلى  
الذم في المطالبة دون الدين عندنا وعند الشافعي هي ضم الذم إلى  
الذم في الدين منصوص الدين الواحد في حكم دينين وأما سانه شرعاً  
فمن شرطه أن يكون الكفيل من أهل التبرع حتى لا يصح كفالة الصديق  
والعبد والمجنون والمريض فمما زاد على الثلاث ومن شرط صحته أن  
يكون الدين صحيحاً وهو أن يسقط بالبراء أو بالإداء وهذا لا يصح  
الكفالة بدين الكفالة لا في ذلك الدين بشرط صحة وأما سانه أنواعاً فالفاظ  
التي يعقل بها الكفالة وسائر أنواع المكفول به من كونه المتن قهراً  
وإنما زعمهم أو قيل لأن هذه الفاظ الكفالة أفعالاً فلهذا

تصريح بموجب الكفالة وعلى ذلك لزام أو إلى في معنى على قال صلى الله  
عليه وسلم من ترك ما لا فلو ربه ومن ترك كلاً أو شيئاً فإلى أي على  
والله أعلم الكفالة والقيل الضمين قال الله تعالى وحسنوا علمهم كل  
شيء قبل أي ضمناً جمع قيل قوله على محالته وفي بعض النسخ على  
مخاضه بان سيلم في موضع يكون فيه قاض ينفذ أحكام قوله فسلمه  
في السوق وقوله في ما سانه سرار لا في نفسه غالبة فمعنون  
المدعى عليه على الفرار والخلاص منه قوله ولا يجوز الكفالة أي  
لا يجوز على إعطاء الكفيل وعندنا بما يحسد في حد القذف والقصاص  
دون الجرد الخالصة ولو سمحت به نفسه يجوز بالإجماع قوله إذا  
كان دينا صحيحاً احتراز عن دين الكفالة والدين الموعود لأن الموعود  
نسب الدين وبدل الكفالة ليس بصحيح لأن الصحيح أن لا يسقط الدين بالبراء  
أو بالإداء وهذا يسقط بدون برء أو ببراء مان عجز نفسه أو لانه  
ثبت مع المنافي لأن المولى لا يتوجب على عهده دينا فلهذا ظهر صحة  
في حق الكفالة قوله بالشروط مثل أن يقول ما عتد فلان على  
إلى آخر المسئلة الأصل أن الكفالة تقع تعليقها بشرط ملام مثل أن  
يكون شرطاً لوجوب الحق كقولهم إذا استحق المبيع أو لا مكان لا يستغنى عنه  
قوله إذا قدم فلان وهو المكفول عنه أو لتعذر الاستيفاء مثل قوله إذا غاب  
عن البلد فإنا ضامن عنه وأما لا يصح تعليقه بحرج الشرط مثل قوله أن



ان ثبت الريح وامثاله وهذا لان الكفالة تشبه الذر ابتداء من حيث  
انما التذام وتسمى البيع انتهى من حيث انه يروح عند بلوغها الى  
المكفول عنه ولا فيه تملك المطالبة فليشبهها بالذر يروح تعليقها <sup>لشبهها</sup>  
بالبيع لا يروح تعليقها بشرط غير ملائم يوفر للشبهتين عظمها واذا  
لم يروح التعليق بقيت الكفالة صحيحة لظلال التعليق ويكون حاله  
قوله فاذا ان دى وان مراد بى ثبت وحي محمل للغة وجب قوله  
روح ما يروح عليه هذا اذا كان الموقوف من جنس المضمون فاما اذا  
كان المودى خلاف جنس المضمون روج ما ضمن لا بما ادى قوله  
لم يروا المكفول عنه وانما اذا حال الكفيل المكفول له الى غير فاما سارا  
ما يصلح من الحوالة بمنزلة مراد قوله ولا يجوز تعليق المراء من  
الكفالة بشرط كما في سائر المراء ويروي انه يروح لان عليه المطالبة دون  
الدين في الصحيح فكان اسقاطا وجه هذا لا يريد سارا عن الكفيل بالذ  
هذاته قوله وان تكفل عن البيع بالمسح لم يروح صورة الكفالة بالمسح  
ان يقول بكفيل بالمسح حتى لو قال مكفيل بتسليم المسح عن البيع يروح  
واعلم يروح الكفالة بالمسح لان الكفالة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة  
او الدين والمسح عن لا يمكن ايجابه في الذمة ولا في ذات العين عند  
واجب على الاصل فكذا على الكفيل بخلاف الكفالة بالمعصوب لانه  
تقريبه والقيمة يمكن ايجابها في الذمة ويمكن استيفاءها من الكفيل وعلى

هذا يروح الكفالة عن المشتري بالمسح معا فاسد اذا قصده المشتري  
لانه مضمون عليه بالقيمة قوله مع غيبه الغيبة فانه يروح لانه  
وصته في الحقيقة وحمدا لا يروح اذا لم يكن للمرضى مال وانما قد يروح  
لوانه فانه لو قال لا حق في اهلها فالمسح يروح قوله هو كقولها  
او عند انما ذكر العبد مع ذكر الحد لا الحق اعلى رتبة من العبد  
والكفيل مع الاصل متوهم ان الكفالة من الحق انما لا يروح لانه نص  
تعال من مودونه وهذا المفعول معدوم في هو العبد وكان يروح ان يروح كفاله  
العبد للروح هذا الوهم والله اعلم **كتاب الحوالة**  
في الكفالة نقل من الحق وهو اما الدين او المطالبة على ما علمه العبد ونقل  
المطالبة دون الدين على ما علمه العبد وفي الحوالة نقل الدين والمطالبة  
معافيا سارا وهي لغة عبارة عن النقل ومنه هو الة الغرض وفي الشرع  
كذلك لانه نقل الدين من ذمته الى ذمته قال في الجامع لو اراد المحتال  
له المحمل عن الدين بعد الحوالة لا يروح سارا يعلم ان الدين قد اسقل والا  
لهم سارا وقد ذكر في الجامع ايضا ما يدل على عدم النقل منها ان المحمل  
لودع المال الى رت الدين بعد الحوالة فان رت الدين بحبر على القول  
وكذا لو وكل المحتال له المحمل بعض هذا الدين بعد الحوالة لا يروح  
فلان المستعان على ان الدين لم ينقل الى ذمته المحتال عليه وان المحمل لم  
يصر بمنزلة سارا جنوي وحمد الودع سارا حتى المال لا يحبر ويروح وكالته وانما



وَأَمَّا أَهْمُتُ الْحَوَالَةِ بِاللَّيُونِ لِأَنَّ هَذَا يَتَلَحُّظُ فِي الدَّلِيلِ وَصِفَ  
شَرِّهِ نَبَتْ فِي الدَّيْمَةِ فِي أَنْ يَسْلُجَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ **قوله** الْعَيْنُ تَحْتَرِ  
فَلَا يَقِلُّ الْبَقْلُ الْحَاكِمِي وَأُطْلِقَ لَفْظُ الدِّينِ مَتَنَاوِلٌ مَا يَحْصُلُ بِالْعَيْنِ  
وَهُوَ الْقَرْضُ وَمَا يَحْصُلُ بِالْعَقْدِ وَهُوَ الدِّينُ **قوله** وَيَعْنِي بِرِضَا الْحَالِ  
ذِكْرُ فِي الزِّيَادَاتِ أَنَّ الْحَوَالَةَ يَصْغُرُ بِدُونِ رِضَا الْمُحْتَلِكِ كَمَا إِذَا كَفَلَ  
رَجُلٌ عَنْ أَخِي بَعْدَ مَرَّةٍ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَرْجِعَ رِبِّي الدِّينَ عَلَى الْمُكْفُولِ  
ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْحَوَالَةَ مَبْرُوءَةٌ لِلْأَصْلِ وَالْكَفَالَةَ غَيْرُ مَبْرُوءَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ  
فِي الْكَفَالَةِ شَرْطُ مَرَاةٍ الْأَصْلِ فَصَارَتْ حَوَالَةً وَبَرِي بِرِأَصْلِهِ وَعِنْدَ  
زَحْرِهِمُ اللَّهُ كَلَامًا مِمَّا غَيْرُ مَبْرُوءَةٍ بِرِأَصْلِهِ وَعِنْدَ أَنْ يَنْتَهِى رَجُلٌ  
كَلَامًا مِمَّا مَبْرُوءَةٍ بِرِأَصْلِهِ وَفِي عِلْمَانَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْحَوَالَةَ مَا  
مِنْ التَّحْوِيلِ إِذَا تَحَوَّلَ الشَّيْءُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى الْكَفَالَةِ فَارْتِغَا وَالْكَفَالَةُ  
مَا خُوِذَ مِنَ الْكِفْلِ وَهُوَ الضَّمُّ وَضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ لَا يُوْجِبُ فَرَاغَ الْأَصْلِ  
فَلِذَلِكَ أَفْرَدَ شَرِيحُ الطَّحَاوِيِّ **قوله** الشُّمَاتُ جَمْعُ سَفْتَةٍ بِضَمِّ  
الْبَسْمِ وَفِيهِ التَّاءُ فَارْسُهُ سَفْتَةٌ وَصَوْرَتُهُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ خَارِجَ الْمَدِينَةِ  
وَلَهُ دَنَاءٌ تَرْتَفِعُ أَنْ يَحْمِلَهَا فِي الطَّرِيقِ إِلَى الْمَدِينَةِ بِضَمِّهِ فِي الطَّرِيقِ  
بِقَرْضِهِ مِنْ رَجُلٍ يَحْمِلُهَا إِذَا فَعَلَ هَذَا الدَّلِيلُ نَوَلَهُ فَعَلَهَا الرَّجُلُ الْمَصْدَرُ  
وَهَذَا إِذَا كَانَتْ سَفْتَةٌ هَذَا الْقَرْضُ بِشَرْطِهَا سَرَطًا أَوْ مَجْرُوفًا  
عَرَفًا فَامَّا بَدْوْنَهُ فَلَا وَمِنْ سَبَبِهِ أَنْ يَرَادَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ فِي بَابِ الْحَوَالَةِ

أَنَّ هَذَا الْقَرْضُ أَحَالَهُ الْخَطَرُ الْمَنْفُوعُ فِي مَالِ الْمُقْرَضِ كَمَا أَنَّ الْمُسْتَقْرَضَ  
كِتَابُ **الْصَّلَاحِ** فِي الْكِفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ  
سَلُوكِ طَرِيقِ الْمُسَاعَدَةِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ وَكَذَلِكَ فِي الصَّلَاحِ سَلُوكُ طَرِيقِ  
الْمُسَاعَدَةِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فَتَنَابَهَا وَالصَّلَاحُ اسْمٌ مِنَ الْمَصَالِحِ وَهُوَ الْمُسَاعَدَةُ  
تَعَدُّ الْمَحَارِبَ وَأَصْلُهُ مِنْ أَصْلِ الْحَارِجِ وَهُوَ اسْتِقَامَةُ الْحَالِ وَفِي الشَّرْحِ  
عَسَاءٌ عَنْ عَقْدٍ يَرْتَفِعُ بِهِ الْمَنَارِعَةُ وَرُكْنُهُ لِمَا يَجِبُ وَالْقَوْلُ بِشَرْطِهِ  
أَنْ يَكُونَ الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ مَا لَا مَحْلُومًا أَنْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى قَضَائِهِ وَأَنْ لَمْ  
يَحْتَاجْ إِلَى قَضَائِهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَحْلُومًا أَوْ مَحْمُولًا وَهَكَمَهُ فِي هَذِهِ  
الدَّلِيلِ وَقَوْعُ الْمَلِكِ فِيهِ وَفِي جَانِبِ الْمَصَالِحِ عَنْهُ وَقَوْعُ الْمَلِكِ أَنْ كَانَ  
مِمَّا يَحْتَمِلُ التَّمْلِكَ وَقَوْعُ السَّرَّاهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَحْتَمِلُهُ **قوله** وَكُلُّ ذَلِكَ  
حَازِ خِلَافًا لِلْسَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الصَّلَاحِ مَعَ مَا يَحَارِ **قوله** مَا يَحْتَمِلُ  
فِي السَّاعَاتِ مِنَ الرِّقَّةِ بِالْعَبْدِ وَهِيَ الرُّوبِيَّةُ وَالشَّرْطُ وَالشَّفْعَةُ أَنْ  
كَانَتْ عَقَارًا **قوله** فَصَحَّ بِهَا لَاجَرَاتُ حَتَّى يَسْتَرْطِفَ فِيهِ التَّوَقُّفُ  
وَيَسْطَلَّ بِمَوْتِ أَهْلِهَا **قوله** عَنْ حَارِ لَمْ يَحْبِ فِيهَا سَفْعُهُ وَهَذَا  
إِذَا كَانَ الصَّلَاحُ عَنْ سَكُوتِ الْبَاكَ فَإِذَا كَانَ عَنْ إِقْرَارِ فَحَبِّ فِيهَا السَّفْعَةُ  
وَفِي ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا كَانَ عَقَارًا **قوله** صَالِحٌ عَلَى دَارٍ وَحَبِّ فِيهَا السَّفْعَةُ  
سَوَاءً كَانَ مِنْ بَنِي دَارٍ أَوْ قَرَارٍ **قوله** رَجَعَ الْمَدْعَى إِلَى الْمُسْتَحَقِّ **قوله**  
أَوْ الْعَوْدَ إِلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ **قوله** وَأَنَّ الدَّعَى حَقٌّ فِي دَارٍ يَحْتَمِلُهَا



دلت المسئلة على ان الصلح عن مجهول على معاوية حان ودلت ايضا  
الصلح لا يقتصر بكنهه الى صحة الدعوى خلافا لما قاله البعض قوله  
حان من دعوى الاموال قوله رضى الله عنه للمشروعيات على  
نوعين الاحكام وما يتعلق به تراكم من اسباب والعكس والشروط  
وتراكم على اربعة انواع حقوق الله ثم خالصه وحقوق العباد  
وما اجمع فيه الحقان وحق الله تعالى غالب كحد القذف وهذا المجرى  
فيه ولا يفسد بالعفو وما اجمع فيه الحقان وحق العبد غالب كالقصاص  
ولما لم يفسد بعفو العتق ثم بصلح انما يصح في حقوق العباد الخالصه  
ثم او فلما اختلف هتتم فيه كالقصاص دون القسمين قوله والمالك  
وصورته ان يدعى على الورثه ان المورث كان اوصى له بخدمه العبد مثله  
وانكبت الورثه لان الراداه محفوظة انه لو ادعى استجار عن المالك  
تكره تصالحا لم يحز بسقوط خواصه وان قوله وهما به العبد والخطا  
2 العبد خوز الصلح وان كان البذل اكثر من الدية وفي الخطا لا يجوز العبد  
اذا كان البذل اكثر من الدية لان الدية مقدرة شرعا الا اذا اقتص القاضى  
بنوع من انواع الدية ثم صلحا على نوع اخر زاد على جذر الدية في  
النوع بان مضى القاضى مثلا بماه من الدية في الجرح فصلح على الفجر  
محوز ذلك لان ذلك النوع تحت ذمة قضاء القاضى فكذلك الصلح بعد  
ذلك منها زيان على مقدار الشرع قوله لعقد الميراثه اى ببل

مطلوب

الصلح من جنس اسحقه المدعى على المدعى عليه بعقد الميراثه الق  
محرى بينهما والميراثه السبع بالدين وانهم اوصح المسئلة في الميراثه  
وان كان الحاكم في المخصوصه كذلك لما ان الغصب ليس بمشروع والشان  
بكام بفساده في قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيها  
وان كان الحاكم فيما ترك فسقا وبجانه كذلك لهذا المخرج قوله على حسب  
سفرهم كقول بخلاف ما اذا كان عليه الف حيا فصالحه على القبول  
حت حان والعرض ان ثمة من جانب السوء وبان القدر من جانب  
السفر زيان الوصف كان معاوضه فلم يصح ولان السخر عن سخره  
لعقد الميراثه ومضى زيان وصفا يكون معاوضه بالف خمسمائه وزيان  
وصف وانه ربا قوله ومن وكل رجلا بالصلح ذكر في الميراثه  
ما يدل من المسئلة اذا كان الصلح عن دم العبد او كان الصلح على بعض  
ما يده من الدين لانه اسقاط محض وكان الوكيل فيه سفيرا محضا  
فصار كالوكيل بالكاوح اما اذا كان الصلح عن مال مال فهو بمنزلة  
السبع فصرح الحقوق الى الوكيل قوله الا ان يضمنه بان يقول  
الوكيل صا لمحتك على ابي ضامن بك الصلح فحينئذ يطالب الوكيل  
بحكم الكفالة قوله وضمنه ثم الصلح بان يقول صالح من دعوى  
على خلاف على الف حرم على ابي ضامن بها وهذا الان الحاصب للمدعى  
عليه لسرقة السوء وفي حقها الا حنع والمدعى عليه سواء فصالحه



اذا ضمنه كالضمان بالحلج اذا ضمن الدل قوله وان كان الدين  
 من الشئ يكتن الدين المستوك هو الذي حصل بسبب متحك بان  
 كان عند المستوك باعاه صنفه واحد او استهلكه استبان خطأ  
 حج وجه القيمة عليه اذ كان الدين من ثمن الورقة قوله ان  
 تضمنه بيع الدين ولا يشا ركه في الساعه لانه صار قاضا بضاعه بالما  
 كلما لان يفي البيع على الماكسه بخلاف الصلح لان مناه على الامراض  
 والحيلولة فلو الزمنا بيع الدين بتصوره في غير القاض كما  
 ذكرنا هدايه قوله على باس المال لم يحز عند ابي حنيفة ومحمد  
 وجهما الله لانه لو جاز لشا ركه في المقوض فاذا سار ركه فيه بيع  
 المصالح على من عليه بذلك موذي الى عود السلام بعد سقوطه  
 هكذا ذكر في الهداية وذكر في المسوط ان تفسير قوله لم يحز  
 عندهما يعني يتوقف على ايجاز صاحبه فان ايجاز جاز وكان يما قاض  
 بينهما وخالف من السلام بينهما وان لم يحز بطلان كان حقهما في المسلم  
 فيه قتل المسلم اليه وقال ابو يوسف رحمه الله صلى الله عليه  
 ايجاز صاحبه ام لم يحز وكان الساكن بالخيار ان شاء ابيع القاض  
 وسار ركه فما قاض وان شاء ابيع المطلوب بما بقي قوله وقال ابو يوسف  
 رحمه الله نحو الصلح اعتيا واسباب الدين وسار ركه بالخيار ان  
 شاء ابيع المسلم اليه وان شاء سار ركه في المقوض شرح الطحاوي

في البيع

قوله على ان يخرجوا المصالح عنه اي عن الدين كما افروجه عن  
 العين قوله فالصلح باطل لانه يصير تملك الدين من غير  
 من علمه الدين لان المصالح ملك نصيبه من الدين من الورقة بما يملك  
 منهم من العين واذا انسب العقد في حصه الدين فسد في الكل  
 كتاب الحصة المملوك نوعان عوض  
 وبعض عوض فلما فرغ من بيان المملك عوض من نحو البيع ولو اقيم  
 من الكفالة والحواله والصلح وغير ذلك شرع في بيان التملك  
 بعين عوض ولو اتم به او يعول البيع تملك من الجائدين واهله  
 تملك من هانف واحد والتقريب فلهذا والمناسبة الخاصة بين  
 الهبة والصلح ان الصلح لرفع التشاجر والتخاصم وتجادب المولى  
 فلهذا الهبة قال صل الله عليه وسلم تقادوا تحابوا  
 ثم الهبة والوهب والوصية كلها مصادره وهي تملك العين بغيب  
 عوض ولا يستعمل في محجره التخصيص قال الله تعالى ثم بين  
 شانا ثانيا الآية وقال الله تعالى وهب لنا من لدك رحمه انك انت  
 الوهاب والهمية فلهذا طلق في الموهوب كما في قوله فاذا اوصيت  
 لاصني قوله الهبة بيع ذكر في سائر العقود بعد ذلك  
 في الهبة بيع وانما يعدل عن لفظ عقد لان الهبة يتم من هانف  
 الواهب لانه يملك من هانف واحد وجملة الوكيل فان يملك فلان

من



فوجب ولم يقبل فانه سر في عهده بخلاف ما لو حلف معتمرا  
 لان الهبة لا تتم من جانب الموهوب له الا بالقول ثم ذكر القصد لان  
 الهبة لا تثبت حكمها في حق المجلل الا بالقصد اذ القصد شرط عندنا  
 خلافا لما لك رحمه الله فان عهده يتم بدون القصد قوله اطعمتك  
 حقيقة الاطعام جعل لغرض طاعما لكن في العرف صار عسار عن  
 التملك وذكر في طريقة السرخسي رحمه الله ان قوله اطعمتك اخذ  
 حقيقة وقد اضاف الى طعام عمن وهو لا يصير طاعما لهذا العن  
 بهذا الاكتاب فلم يمكن العمل بحقيقته فحمل محاذنا عن التملك بخلاف  
 قوله فاطعام عشوة مساكين لان هذا من حيث المعنى فامكن به  
 العمل بحقيقته وبخلاف قوله اطعمتك امس فلم يصعب الى طعام معين  
قوله اعبرتك اي فعلت هذا الشيء لك مدة عمرك وهو صعب  
 صححه لقوم صلى الله عليه وسلم من اعمى عمري وهو لا يعمى له  
 ولورثته من بعد قوله اذ انوى بالحمل الحصة وهذا الاربعون  
 مائة ركاب حصة فكون عماره لكنه محتمل الحصة بقال حمل  
 براسر فلانا على فوس ورواد به التملك فحمل عليه عند بلته  
 هداه قوله مجون الحوز الجح قال المصنف لعمري ان في وجه  
 لن جار بعد قوله وبالله وجه وفي قوله مجون اخذ ان  
 عن الاشياء الشجر والاصوف على طهر العنم والسبيل والرك

في الارض قوله ومن ذهب دفترا في حنطة او ذهنا في سمس  
 فامهية فاسد اي باطله لان الموهوب محدد وم فلهذا الواجب  
 الغاصب ملكه والمحدد لم يملك فوقع العقل باطلا فلا  
 يعقد الا بالتحويل بعد الطعن قوله وهذه المشايخ فيما  
 لا تقسم تفسيرها لا تقسم اي لا يمكن ان يرفع بعد العنمة على الوجه  
 الذي يرفع به قبل القسمة كالجمام والسر والرحى قوله وان لم  
 يحدد فيها حصصا لان العنمة قصه وهو الشرط بخلاف ما اذا اقامه  
 منه لان القصد في البيع مضمون فلا يتوب عنه قبضه بل اقامه  
 الهبة غير مضمون جنوب عنه هداه قوله فلهذا الرجوع فيها  
 وعند السامع رحمه الله لا يصح رجوعه ان ذهب للاجنبي وان ذهب لذلك  
 رجم محرم يصح رجوعه على عكس من ههنا قوله ريان منفصلة  
 وان كانت منفصلة كما اذا ولدت الحاربه الموصوبة بصر الرجوع  
 في الاصل دون الزمان والمواضع محمولها في قولهم • وسامع من الرجوع  
 في الهبة • ما صاحي صروف ومع خرقه • اذ ان الزمان والمكان  
 من مروت اهل المعافاة والعن من الموصوف الخ من الرجوع عنك  
 الموصوب له والذا من الزوجه والفاق من القدره والهاء من هلال  
 الموصوب قوله حذ هذا عوضا من ههنا قوله رحمه الله  
 لان ان باقى يلفظ بعام الواجب انه عوض ههنا كما ذكرنا في المتن حتى لو لم

ص ٢٤



ذلك لا يصير عوضا ويكون لكل واحد منها الرجوع في هبته قوله  
واذا اوهب بشرط العوض صورته ان يقول هبتك هذا الشيء على  
ان يعوضني هذا او بشرط ان يعوضني كذا ولو قال هبت لك كذا  
مهرج بالاجماع من التيمم والمشايع قوله ولورثته من بعد  
موته ومعناه ان يحل ان له مدة عمده واذا مات تدر الى الواهب  
صحة التملك ويطلق الشرط بالنقص هذا به قوله والفقير  
باطله ويعسر ان يقول داري لك رخي ومعناه لا طوبى لها عمدا اي  
لا يما بعد موت الآخر قوله ويطلق الاستثناء اي استثناء  
الحمل العود الذي ذكر فيها الاستثناء على بلته او جه نوع منها ما  
يفسد العقد والاستثناء وهو المنع ونوع صحة العقد والاستثناء  
وهو الوصية ونوع صحة العقد والاستثناء وهو المهر  
وبدل الخ وبذلك الصلح عز حرم العقد كتاب  
الوقف الوقف تبرع بالمنافع والهدية تبرع بالعين والمنفعة صلتها  
بم الوقف لغه الحسن تعالى وقفت الدار وادقفتها وفي الشرع عند  
ابي حنيفة رحمه الله حسن العن على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة  
بمنزله العارية فلا يكون لان ما فله ان يرجع ويبيع ولورث عنه  
وعنده ما هو حسن لعن على حكم ملك الله تعالى فمذول ملك الواقف  
الى الله تعالى على وجه نعود المنفعة الى العباد فسلم بمنزله المسجلا

ثم قيل انه لا يجوز الوقف عند اصلا لانه تصديق بالمنفعة وفي مذهب  
وهو المذكوبي كاصل وبما هو انه جائز عند الا انه غير لازم بدون قضاء  
القاضي وهذا حاله الكتاب لا ينزل ولم يعل لا يجوز قوله بل ان يحكم  
به الحاكم وهذا غير مختص بالوقف بل كل حكم يهدفه واذا انصل به قضاء  
القاضي يصدر عنه له المحج عليه والمراد بالحكم المولى من جهة الخليفة او  
بمنزله من المتولى اقا الحكم فيه اهللاف المشايخ والصحيح انه لا ينفذ كذا  
ذكره قاضي خان رحمه الله قوله او يعلقه بموت ذك في الدنيا ان الصحيح  
ان لا ينزل ملكه الا ان يصدق بمنافعه موتا يصدر بمنزله الوصية بالملك  
موتيا وكذلك لو اجازت الورثة تصير لانها قوله ينزل ملكه بمخرج النكاح  
مشاعا كان او غير مشاع فان كان عوضا مسلم الى المتولي او لم يسلم  
ذكر جهة او لا يقطع وعند محمد رحمه الله بشرط ان يكون مسلمة مقبولة  
موتيا قوله خرج عن ملك الواقف انما يستقيم على قول اني صنف  
رحمه الله على اعتبار البعض فاما على القول المأخوذ المختار وهو  
ان الملك لا ينزل عن ملك الواقف في التعلق بالموت يجب ان يكون  
هذا قولهما قوله ووقف المشايخ هانذ عند ابي يوسف رحمه الله  
يرافى المسجلا والمقبره وعند محمد رحمه الله لا يجوز له فيما لا تحتك القصة  
قوله ولا يسم الوقف اي لا يعطى له حكم الوقف عند الا بذكر جهة  
سقط وهذا لا يتصور قبل القضاء فيما اذا يعلقه بموت او وقفه في حياته

فخ



وأما زنت الورثة بعد موته أما الوقف القاصي فإنه يتم بدون هذا الشرط  
لأن عند أبي يوسف رحمه الله ذلك الجملة ليس بشرط فيكون قضاء في  
المختار فليدفع قول قوله قل أبو يوسف رحمه الله إذا وقف صعبه إلى  
أخره جاز وكذلك عند محمد رحمه الله لأنه جاز وقف المنقول عند محمد  
رحمه الله بطريق لا يصلح فلا يجوز بيعه أولى وقال محمد رحمه الله يجوز  
هتس الكراع والسلاح وتعنه وقفه في سبيل الله تعالى  
والكراع الخيل لا يملك لأن العرب لم يحدوا عليها وأبو يوسف  
محمد رحمه الله في هذا وأما خص كل واحد من المسلمين  
مع أن أحدهما لا يخالف الآخر باعتبار نقول أبي يوسف رحمه الله في  
الضبعة ونقض محمد رحمه الله في الكراع لأن يكون بينهما خلاف  
في المسلمين وأما جاز عند محمد رحمه الله وقف المنقول فيما منه تعامل  
كالقاس والمتر والقدر والممنشأ والحنان وثانها والقدر  
والمرابح والمصاحف لأن القياس كما يترك بالنقص يترك ما تعامل  
كما في الاستصناع قوله ولا يجوز وقف ما ينقل ويتحول ينقل  
أي من مكان وتحويل أي يفتت من صفة إلى صفة أو مما يمتد في زمان قوله  
فصح بمقاسمته ولم نقل بملكه لأن بملكه في القسمة ضروريه لأن  
القسمة تتم بغيره وإقراره إقرار العاقل في ممتلك والموزون  
مع المبادله الأثر في الوقف جعلنا الغالب مع إقراره في طرأ الوقف

فلم يكن بعا وتملكنا قوله شرط ذلك أوله بشرط لأن قصد الواقف  
وعرضه صرف العله موقوف ولا يقع دأبه إلا باليمان مثبت بشرط  
اليمان فتنه قوله وما انعدم من ثبوت الوقف والله أقا  
النار فظاهر وماله من حجر الطاجونه وغير ذلك قوله  
عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله زال ملكه لأن جعل الكل متعلق  
بشرط أدناه وفي ظاهر الرواية بشرط الصلوات بجماعه قوله  
أو فانا يسكنه بنو السبيل الحان الموضع الذي يكون في المقارن  
في طريق البلاد لنزل فيها أبناء السبيل قوله يسكنه بنو السبيل  
يسر لقوله فانا كقولهم ثم لشركه قتلون وظهور مرار من متعلينا وظهرها  
متعلينا ولما أحيا لا بد من الحان فكذلك للموات لا بد من القادر  
للسكنوا فيها فليدلك ارفه بذكر المقابر قوله مع محكم الحاكم  
ذكر في المبسوط للأمام البرجوي وعنه أن الفتوى في هذه المسألة  
مع في الحان والرباط والمقبر على في جماعه وإليه إجماع إمامنا أبي  
أثر الماضين في هذه الوجه وكفى بالاجماع محبة والله اعلم  
**كتاب العصب مناسبه**  
مع الوقف أن الواقف أزاله اليد طلبا للرضوان ومهنا أزاله اليد  
بطلب العروان أو لأن في الوقف أن أزاله بنفسه وفي العصب أزاله  
للغير والعصب في اللغة هذا الشيء من الغنم أي هو كان على سبيل



التغلب وفي الشريعة اهذبال مستقيم محترم بغير ذن المالك  
على وجه يزيد بل حتى كان استحكام العبد وجملة لاداه غصبا  
دون الجلبوس على البساط وهذا احد الغصب الكامل الموجب  
للضمان انما الغصب الموجب للرد هو اثبات اليد حتى لو غصب  
عقارا بحب ردة وان لم يحب عليه ضمانه وكذا الزوايا المتصلة  
الحاصلة في يد العاصب حتى يحب عليه ردها دون ضمانها اعلم  
ان المثل نوعان كامل وقاصر فالكمال هو المثل صون ومعنى  
لان كل موجود موجود بصورته ومعنا وهو برأصله في ضمان العدم  
تخصا للخبر حتى كان بمنزلة الاصل من كل وجه لان هو المستحق  
مراعى في الصورة والمعنى والقاصر هو المثل مع وهو القيمة لان  
الحق في الصون قد فات للعجز عن القضاء بمعنى المعنى قوله  
ضمان مثله بان كان مكملا او موزونا قوله ردة العين ان كانت  
ناقة قوله حسه الحاكم فيه دليل ان الموجب برأصله في الغصب  
ردة العين واذا آء القيمة محلص خلافا لما يقوله البعض لانه لو كان  
اذا آء القيمة اصلا لما حبسه قوله والغصب فيما سفل وحول  
اي الغصب الموجب للضمان فما سفل فاما الغصب الموجب للرد  
فما يحق في العقار قوله وما نقصه منه بفعله بالزر اعم ونقل  
سلا وهلاك العقار بان صار بحرا او قطع شربه او انهدم الدار

قوله وان نقص في يد النقصان اربعة بنواحي السخر ونفوات من  
العين ونفوات المعنى الموجب في العين فالاول لا يوجب الضمان في جميع  
براهين الباقي في حب الضمان في جميع الاحوال والثالث ونفوات  
الوصف الموجب كالسمع والنصر والدك والاذن في العبد والحيه  
في الذهب واللبس مثلا في الخطم وغير ذلك وهو موجب للضمان  
في غير الربويات اق في الربويات لا يمكن تضمين النقصان مع اسرار  
برأصله انه يوقى الى الربوا لنزله ان تضمنه من خلاف حسه اذا لم  
يسترد الاصل واما الرابع ونفوات المعنى في العين كالعبد المحرف  
اذا شئ الحرفه في يد الغاصب او شأبا فشاخ في الغاصب فانه موجب  
للضمان ايضا قوله حرق ثوب غس بالتحصيف وحرق خرقا  
كثيرا بالنسك بل لان التسديد ينشئ عن البالعه وهو بالكشف قاله  
فتح الباب وفتح الابواب وانما لم يقل بحرقا كثيرا لانه لا خوف  
ان يقام غس مصدر واللفظ مقام مصدر كما في قوله تعالى واسبأ بكم  
من ارض بناتنا اي انا قاتله حرق كثيرا سطر عامه مسعته  
هذا تفسير الحرق الكثير وذكره المصنف انه ان الحرق الفا حشما  
نفوت به بعض العين وبعض المنفعة وانما يدخل فيه النقصان  
لان محمدا رحمه الله جعل في الاصل قطع الثوب بقضائا فاحشا  
والفايت به بعض المتاع وقال بعضهم النقصان الفا حشما



نفوت به ربح الغنمه قوله حتى يودي بدنها وهذا استحقاق  
 والقياس ان يحل له الانتفاع بما قبل اداء الضمان لان الضمان  
 وصحت في حقه كما في السرار ففي قولهم حتى يودي بدنها اشار  
 الى انه لو وقع القاضى بالضمان لا يحل له الانتفاع بما لم يودي الفداء  
 وليس كذلك بعد نفي المسوط ان اقصى القاضى بالضمان انه  
 يحل له الانتفاع والحواس قوله ان قضا القاضى في المعنى بمنزلة اداء  
 العدل لان المعنى في الاداء حصول رضا المالك وهو موجود في  
 قضا القاضى لانه لا ينفى الا بطلبه قوله ومن عصب ساجه  
 الساجه في اصل خشبه يجلب بها من الهيك والمرا دمهنا  
 مطلق الخشبه قوله مقلوعا مع قومه بنا او شجر يوم يصاد  
 لان حقه فيه قوله فصبغه احمر حتى لو اصبح ما يصبغه بلبس  
 الريح فانه لا يشب الحنار لصاحب الثوب بل يوصى بالرجح فيه  
 الصبح وذكر فيه الثوب ومثل السويق لان الثوب من ذوات  
 القيمة والسويق من ذوات المائش قوله وولد المخصومه  
 ذكر الصفه برون الموصوف كما في قولهم معالي فمين قاصرات اى  
 حور قاصرات الطرف وانما لم يذكر الموصوف مهننا لتناول الجاه  
 والنساء وغيرهما من الزيان فوعان منفصله كالولد ومتصله كالسمن  
 والجمال وكلاما مسانه في يد العاصب عندنا وعند الشافعي رحمه الله

كلاما مضموه وهذا انما على ان الغصب عندك اثبات اليد على الولد  
 حتى لو تنازع فيه فيها انسان كان القول قوله وعندنا الغصب ازاله  
 اليد المحقه قصد ادا ثبات اليد المظله ضمنا وهذا لان الضمان يجب  
 بطريق الجبر والجبر يستدعي تفويتنا لا محاله فعلم ان الغصب انما  
 يوجب الضمان باعتبار التفويت لا باعتبار ازالة ثبات وذلك  
 تفويت يد المالك وهو غير موجود في الولد لان يد المالك كانت  
 ناسه عليه فلما اوجبنا الضمان على العاصب للولد لازلتنا  
 يد عن الضمان مع انه لم يزل في الولد يد المالك وانه لا يجوز لقوله  
قوله فاعمد واعلمه قوله ونماوها اي من اللبن والصوف والسمن  
قوله وثمره النستان المخصومه اماله في يد العاصب ان  
 هلك فلا ضمان عليه الا ان يتحدى بان كان طعاما فاكله او باعه  
 وسلمه بضمن الباع بالبيع والتسليم والمسترى بالمعصية قوله  
 وما نقصت الحاربه الى اخره فذلك باليقضيان لانها لو ماتت بالولاد  
 في قيمه الولد وقاء لا يجزيه في طعامه الروايه حتى يضمن قيمه الجاربه  
 وهذا اذا حدثت الحبل في يد العاصب من غير المولى والزوجه اما  
 اذا كان الحبل لاصدما لا يجتمع عليه الضمان لافي التقصير والافى التملك  
 وانما قال وما نقصت الحاربه ولم يقل نقصت المعصومه  
 اخراجا للكلام مخزج العاده لان التقصير انما يكون

المستطعم هذا  
 وان الله رزقنا  
 الحقه ضمنا  
 وقد جازت  
 اليد



في آدم دون الحيوان قوله ولا يصح من الغاصب منافع ما غصب  
 سواء استعمل المخصوص او لم يستعمل لان المنفعة عبارة عن الصلاحية  
 قوله واذا استهلكها المسلم لم يضمن هذا اذا لم يكن معك للتحلل  
 وان كان معك لذلك بحسب الضمان كتاب الودعة  
 المناسبة من المناسب ان يد الغاصب بد مضمونه وفي الودعة بد امانه  
 فلما خرج عن بيان بد الضمان شرع في بيان بد امانه او يقول بد  
 الغصب بد ضمان وكذا بد الودعة اذا خالفة المودع او يقول في  
 الهبة والوقف والغصب المنفعة من جانب واحد وكذلك في الودعة  
 الودع الترك وسمت الودعة بما لا ينما شي يترك عند من فعله  
 مع محوله والفرق بين الودعة وامانه ان كل ددعة امانه ولا  
 يحسن فكانت امانه عام وحمل العام على الخاص يجوز دوز عكسه  
 فالودعة هي ما يحفظ قصد امانه هو الشيء الذي وقع في يد  
 من غير قصد ان يثبت الرجح في ثوب انسان والقبض في حجب عند  
 والحكم في الودعة انه اذا خالف بالفعل ثم عاد الى الوفاق ببراءة عن  
 الضمان وان عاد الى الوفاق قوله وللمودع المودع والمستودع  
 يطاع على ايل الودعة وعلى المال المودع قوله ثم في عماله في  
 الطحاوي هو الذي يسكن معه ويحرق نفقته عليه من اجتناب وعمله و  
 ودلن وفي الفتاوى الصغرى تفسير من عماله ان يسكن معه سواء كان في نفقة

او في غير نفقته والعين في هذا الباب للمساكنة لا في حق الزوج والولد  
 الصغير والعبد حتى لو كان له محله اخرى غير محله الزوج لا يضمن بالرجح  
 الهام قوله يضمن من يبيع اذا كان باجر ومعه قوله واودعهما اذا كان  
 بغير اجر لا ان يقع في حان حرق قبل هذا اذا لم يمكن دفعها الى من عساه  
 قوله وردوها الى الضمان قال وقوله عنه عن علامته في  
 المسئلة اسان الى ان العبد اذا اتى لم يبق عليه العقاب فان الجوارح و  
 ولا اعضاء ودعه من الله تعالى عند العبد واذا استعملها في المعاصي فبد  
 خالف فاذا اتى بدم عاد الى الوفاق بعد خالف هذا اذا خالف  
 المودع بالفعل فاما اذا خالف بالقول بان اكر الودعة ثم عاد الى  
 الاعتراف لا سراة عن الضمان والمومن اذا خالف بالقول بان اكر  
 نفوذ بالله من ذلك ثم عاد الى الاعتراف بالوحدانية ببراءة عن  
 ضمان لا يرداد والفرق بينهما ان المودع عمر مستند في الودعة فاذا  
 خالف بالقول ثم عاد الى الوفاق بالا اعتراف لا يعود الودعة  
 لان العقد قائم بالاثبات لكنه مستند في قبض عمل الودعة حتى  
 اذا انقضى عقد الودعة عند حضر المودع بغير رضاه ينقص والمؤمن  
 في عقد براءة مستند فاذا رجع من براءة الى الاقرار بصدقه من  
 وببراءة عن ضمان لا يرداد قوله ان يحفظ اطماعا من هذا  
 التقسيم على قول في حقه فاما عند مال كل واحد منهما ان يحفظ  
 ما ذكره

وهو مستند  
 الكرد في



سواء ما تقسم او مما لا تقسم قوله فسلمها اليها لم يضمن هذا اذا لم  
 يكن له امرأة سوى القليلة عن الدفع اليها وفي الخراج الصغير اذا انما  
 ان يدفع الى اهل منزله فسلمها اليه فلا يضمن له منه لم يضمن ولا اصل  
 ان التقيد اذا كان مقيدا بعين ولا فلا الا ترى انه لو قال احفظها  
 بيمينك دون سارك لم يعتبر اذا عرفت نقول لو دفعه مما يحفظ بيمينك  
 من في البيت فلا يضمن تسليمها اليهم فلا يكون النهي مقيدا الا اذا  
 كان له من ذلك يد خارج عنها الى اخيه او عمه الذي لا يقوم بمصالح  
 البيت قوله في بيت اهر من الدار لم يضمن هذا اذا كان البيت  
 في الحوز سواء اما اذا كان البيت الذي بناه عن الحفظ فيه عيون  
 طامنة فانه يصح الشرط ويضمن وانما اطلق المسئلة لانما يصح  
 في دور الكوفة ويوت دور الكوفة كلها سواء في الحفظ وكذلك هذا  
 التمسك مما قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار اخرى  
**كتاب العارية** مناسبة العارية

بالودعة ان العارية امانة كالودعة ما هو من العار ومما هو الاول  
 والعاود اي باهلك هذا امر وهذا اهرى ويحتمل ان يكون اسما موصفا  
 ولا يكون نسبة كالكرسي والدرى فان وصفها بصفة النسبة والتسا  
 بنسبه وكقولهم كعنت ولمست صفة بصغر ولما تصغر وهو في الاصل  
 اسم العن المعاري وفي الشريعة صارت عيانا عن عقد والعارية على

هذه

نوعين حقيقة ومجاز فالحقيقة كل ما ينفع به مع بقائه كالقدر والمز  
 ونوعين مما والمجاز وما لا ينفع به الا الاستهلاك كعارية الدرام والذنان  
قوله اذا لم يرد به الهبة ذكر في عارية الهبة ان قوله حملتك  
 لملكك العن حقيقة والملك المنفعة محازا فيكون معنى قوله  
 اذا لم يرد به الهبة يعني لم يرد به الهبة لا طريق التحسين لا طريق  
 بل اطلاق لان مطلق المصط تصرف الى الحقيقة فيكون مطلقا لتمام تحسنا  
 بل اراد به العارية وذكر تحريرا لسلام في بسوطه ان قوله حملتك للعارة  
 حقيقة لان المحل هو لان كان له لغيره فعلى هذا قوله لم يرد به الهبة  
 للتأكد قوله اذا لم يرد به الكناية واحدة الى قوله حملتك  
 والى قوله منحتك وانما جاء بلفظ الفرد على تاويل المذكور والمنح  
 ان يعطى الرجل للرجل ناقة او شاة لشرب لبنها لم يرد بها  
 اذا ذهب رعاها هذا الاصل لم يرد استعماله حتى قيل كل من اعطى ثوبا  
 من كذا ذكر في المغرب قوله داري لك هذا للهبة حقيقة  
 لكن محتمل العارية مجازا وقوله سكت محكم في العارية بمحمل المحتمل  
 على المحكم ويكون هذا اسان تخير وكذلك في قوله داري لك عمري  
 او سكتي عمري معوله سكتي مصدر سكت الدار اي اقام بها كما في قوله  
 تعاني ولم يمسك في اللين النهار ومعناه اقام حتى يكون اضافة الكتاب  
 الى الله تعالى مصدر عظم الله تعالى ولو جعل من السكون الذي هو صفة الحركة

عدم



بصدقه الحرة الى الله وفيه تعظيم المضاف لا تعظيم الله تعالى  
قوله والعارة امانه هذا اذا لم يكن شرط التضمن فاما اذا  
كانت شرط التضمن فيه اختلاف المشايخ وعند الشافعي رحمه الله  
مضمونه كيف ما كان قوله وله ان يحين هذا اذا كانت العارة  
مطلقة وان لم يتن الاستعمال ولا حده لاستعمال وفي المطلقه كيف  
ما كان حملا او اركاما وان كانت عارة متبذره على خلاف المطلقه  
نظرا ان كان محلا لا يختلف باختلاف المستعمل كسكن الدار وخدمه  
العبد فله ان يضره وان كان مختلف لسرله كاللبس والركوب فليس  
الخصاب والرقعان لا يكون كلبس الزرار والعطار قوله  
وعارة الدرامم والدنيا من قرض لان اعمان اذن بالانفاق  
ولا سالي لا ساعي بالنقود الا باسمه ملك وقيل سمي الذهب  
وهذا لانه لا يتبع به الا عند ذهابه عن اليد فافتحه تملك العين  
صروه وذلك ما يهتبه او بالقرض والقرض ادنا ما حسنت اذ  
هو موجب رد المثل واليه لا يوجب ولهذا اذا كانت العارة مطلقه  
فاما اذا كانت متبذره بان اعمان الدرامم والدنيا من السهرين لا يكون  
قرضا القدر في الاصل مصدر وقد يطلق على المعروض كما لو وصف  
محصدا رسم يطلق على الموصوف كذا اللفظ  
مناسب اللفظ واللفظ ما تقدم ان الاستحفاظ موصوف في الجمع لكن في

الودعه والعارة بالاستحفاظ صدر من المالك وفي اللفظ واللفظ من  
الشرع واللفظ واللفظ معنى واللفظ فعل بمعنى المفعول سمي  
باعتبار ما له او تفا لا يستصلاح حاله او بمعنى الفاعل كانه يدعوا  
او الى اللفظ كما يقال فاعه حلوب اذا كانت كثره الذين كانوا صاحبها الى  
الحلب وكاللفظ على ما تنك وفي العرف اسم لصق بطرهم اهله  
على الارض خوفا من العيلة او فرارا عن تهمه الزنيه قوله  
فان اجمعي مدعي انه الله فالقول قولهم هذا جواب الاستحسان ولا ينافي  
ان لا يقتل لان حده ابطال هذا الملقط قوله او كنسبه كان خيرا المسله  
على اوجه او حده ان كان الملقط مسلما وددوه في موضع اهل الاسلام  
هو مسلم وان الملقط ذي من بعده او كنسبه يكون خيرا وانه واجبك  
وان الملقط مسلم من بعده او كنسبه او ذي من موضع اهل الاسلام فهو  
ثلث روايات في روايه اعتبار المكان لكونه اسبق وفي روايه اعتبار  
الملقط لان يخته اليد اقوى من تبعه المكان وفي روايه تنويح الاسلام  
سواء كان في الواحد او باعتبار المكان كذا باب اللفظ  
اللفظ في كذا وفي اللفظ في غيره والفتا سوان يكون لفظه بسكون الفاف  
لان الفعل للمفعول كالصحة والقيله وما اللذان يصحك ويلعب  
عليهما والفعله نافع للفاعل نحو اتممه وانما قيل بالتحريك لما انه  
جعل كذا داعي الى اللفظ وفي الشرع اسم لما يوجب ولا يعرف حاله

لادعو  
دهو

واللفظ



وليس يحتاج ونكته في تراشها ان يقول من يسميها <sup>او يظلم</sup> الضالة فلهي  
 على فاق احكم النقطة على الخصوص منها من طهر على نقطة  
 فالوا ان كان يامن على نفسه انه يعرفه ويرده على صاحبه  
 لا محالة او عاليا فادع اولى وان لم يامن على نفسه فالتركي اولى  
 لاحتمال ان ياحد من يرد على صاحبه قوله عرفها انما اي  
 من يلبه الى عشر لان الامام جمع قله قوله وان ساء ضمن  
 الملقط لان التصديق وان كان باذن الشرح لكن اذن الشرع  
 لا ينافي الضمان بطر حاله المحصه وقتل الجمل لصايله قوله  
 جعل السعة دسامة الشان الرابة انما يرجع الى المالك اذا اشتد  
 الفاضل الرجوع قوله لنقطه الحبل والحجم سوا و حال الشافعي  
 رحمه الله في نقطه الحرم عرف ابد الى ان يحكي سالكه قوله فان  
 اعطى علامتها بان وصفه من العلامة اصله الشرع كما في قوله تعالى  
 ان كان من قصصه قد مر قبل الآله وكذا اذا اهلط مولى الماسين  
 بموحي الكفار بعين الذي كتاب الحق  
 والمناسبه سر كتاب الحق والنقط والنقط ان الشرح اعتمد العلامة  
 منها حيث جعل اللقط والنقط من وصف العلامة فكن في الحق اعتمد  
 العلامة حتى جعله ذكر علامته وان في علامته وحق علامتها والحق  
 اسم من ما تحتها تعالى المحسب البتة اذا اثبت ويكسر والتخنيث

دونه سود

الكلام السليم قوله الا ان ثبت غير ذلك اي يتبين انه ذكر  
 او انق و ظهور العلامة ويحتل وجهها اخر ومن المدرك في التمداد اي  
 الا ان يتبين ان نصيب الذكر اقل فيجعل ذكره اقل في اصله ان يمدد في صفه  
 رحمه الله للحنث اسوا الخالص فان كان نصيب لاثني اقل يعطى نصيب  
 البنت وكان نصيب الذكر اقل يعتبر انما يكون اقل متبقنا وصورة  
 امره مانت و بركت زوجها واختا لآب وام وحنثي لآب وللزوج النصف  
 وللأخت لآب وام النصف فان كان هذا الحنث اثني يكون له السدين  
 فكملة للباشرين ويكون المسلة عولا فيكون له واحد من سبعة وان كان ذكرا  
 يكون عصبه ولا شيء له وصون آخرى بركت زوجها واما وحنثي لآب وام  
 فان جعل ذكرا كان عصبه وله سدس وان جعل انثى كانت المسلة عولا  
 وله ثلثه من الثمانية لان له النصف وللزوج النصف وللأم الثلث  
 وصون آخرى ترك امراه وحنثي لآب وام واثنين لأم فان جعل الحنثي  
 انثى كان له النصف ستة من اثني عشر وان كان ذكرا كان له الباقي وهو  
 الخمس من اثني عشر لانه عصبه لأمراه الربع وللأختين ثلث  
 والباقي للحنثي وعندهما نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو قول  
 الشعبي رحمه الله لكن اختلفا في تخيجه وانما اختلفا لان محمدا  
 رحمه الله اختلف حاله لاجتماع ما عطاء نصف ميراث ذكر لو قدر ذكرا  
 في المسلة ونصف ميراث انثى لو قدر انثى في المسلة فيقول ان الحنث

عولته م



لو كان ذكرا يكون له نصف المال ولو كان انثى يكون له ثلث المال  
 فاحتجنا الى حساب له نصف وثلث داخل في ذلك ستة في حاليتها  
 نصيبان وفي حال اطلاقا للخنثى سهمان وللانثى ربعه فسهمان  
 للخنثى بايت سقن والشك في حق في السهم الزائد في نصف يكون  
 له سهمان ونصف فانكسر فاضعف لنزول الكسر واما ابو  
 يوسف رحمه الله في حاله براهتمنا على حاله براهتمنا وقال نصيب  
 الخنثى ثلثه ارباع المال لانه لو كان ذكرا يكون له كل المال ولو كان  
 انثى يكون له نصف المال فيكون حقه ثلثه ارباع المال كما ان فرض  
 براهتمنا النصف عند الاجتماع يكون حقه كذلك فيقسم التركة  
 بينهما على قدر حقيقتها الخنثى نصيب سلاسه وبراهتمنا اربعة المجرى  
 سبعة **كتاب** **المفقود والمناسبه**  
 سن ابا سنان في الاصل في ولد آدم ان يكون ذكرا وانثى فيكون مخصوصا  
 بعلامته واجتماع العلامتين خلاف براهتمنا وكذلك براهتمنا في الولد  
 ان يكون في تربيته الوالدان وطرحه على براهتمنا حتى يكون له ثلثا خلاف  
 براهتمنا وكذلك براهتمنا ان يكون براهتمنا في يد الملاك وكونها لقطه  
 خلاف براهتمنا فكذا الاصل في براهتمنا ان يكون في وطنه معلوم براهتمنا  
 والخبر في الغيبوبة على وجه لا يعرف مكانه ولا اثن ولا خبر خلاف  
 براهتمنا والامان على هذا ايضا **كتاب** **سبب سراح السبي** رحمه الله

المفقود اسم لوجوده ويحيى باعتباره اول حاله ولكن حتى لا يترك المقتات باعتباره  
 ماله اهله في طلبه يحددون بحدود لا يحدون وبما يصارون الى الميراث وربما  
 ما حصر الله تعالى في يوم القصاص وبما يصح في اللغة من الاضلال يقول الرجل  
 فقدت الشيء اي اصله وفقدته اي طلبته وكذا المعنى في مجموع الفقهاء  
 فقد ضل عن اهله ويم في طلبه قوله من يوم ولدت اسماء الزمان  
 اذا اضيف الى المغرب يصير مفعولا كقولهم للبيت في بطنه الى سحره  
 وان اضيف الى المبني يصير مبنيا قوله ولا يترك المفقود ولكن يوقف  
 نصيبه الى رستن براهتمنا فان طهر المفقود حيا يعطى له وان لم يطهر  
 حكم بموته يرد نصيبه الى مورثه لا الى ورثه المفقود والله اعلم  
**كتاب** **الامان** **وكتاب** **اجتناب**  
 الموات لاما في مناسب المفقود اذا كان احد منكم براهتمنا والوطن في قوله  
 فالحمل على الميراث من هذا اذا كانت قيمته مثل الدين والاقل وان كان الدين  
 فهدرا الدين عليه والباقي على الراهن قوله اجتناب الموات مناسب  
 رد براهتمنا لان رد الابن اجتنابه اذ ماليتها براهتمنا على شرف الملاك  
 واجتناب كل شيء مما شابهه فتناسسا والحق براهتمنا حساسه وناعية  
 والمراد منها الناعية الموات الارض الخراب وظلاله العاصم من الميراث  
 قوله وما اشبه ذلك مثل ان يلبس الدمل عليه او يكون براهتمنا  
 قوله عا دما اي قدما مفسوب الى عماد ليعمل عملا قوله وهو عند

والخفاء  
 ورد في



عن القرية والحد من القرية على قال ابو يوسف رحمه الله لان الظاهر  
ان ما يكون قريبا من القرية لا يقطع ارتباطا اصلها عنه فيدرك الحكم عليه  
ومحمد رحمه الله اعترض انقطاع ارتباط اصلها عنها حقيقة وان كان  
قريبا من القرية وعلى هذا لو انقطع ما زاد الحرف ويقترب من قرية الناس  
والناس لا يترقبون منه مخوذا صاوه عند محمد رحمه الله قوله وقال  
ملكه لقوله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهو له قال في  
الله عنه كل ما فعل عن الشارع على وجهين شريحي او اذن بالشرع  
والا ولس قوله صلى الله عليه وسلم من قاتل او عرف وانه كثر النظر  
والثاني قوله صلى الله عليه وسلم من قتل مسللا فله سلبه لان السلب  
ليس للقاتل عندنا ما لم يقل المام من قبل مسللا فله سلبه ثم قوله  
صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهو له عبد وما شرع عند  
ابن حنبل في الله اذن بالشرع قوله ومن جدار صا اي خط  
هو جدارا لا حجار قوله وان كانت للعطر العطن مناخ را بك  
ومبركها حول الماء وتعد العطر التي شرح الماء منها باليد وبين  
ناضه التي شرح الماء منها باليد والناضه العطر التي سقي به وانما  
قال واركانت للناضه وان كان اليد في الصور بين العطر لاسان  
البقرة سزا اذا استيعب الماء باليد وسزا اذا استيعب باليد  
قوله فسوز ذ راعا عندنا وعند ابن حنبل رحمه الله في الناضه

من كل

اصا اربعون ذ راعا ثم قل الاربعون من كل الخوايف عشرة والصحة  
ان كل جانب اربعون قوله ودخله ودخله بغير الالف واللام لان  
ما صل ان اسم العلم اذا كان اسم صفة او مصدر نحو اذا خال الالف  
واللام عليه كالفصل والقياس والافلا فالنرات ودخله يخرج عن  
هذين ما صلن فالنرات اسم صفة لان معناه الماء العذب ودخله  
لست بصفة ولا مصدر **كتاب المازون**  
المناسة من الباسن ان البرق اثر الكفر والحريين وعلية والحد  
بالاذن بصير حيا حكما حينما سب احيا الموات ثم اللفظ اذا كثر  
استعماله نحو حذف صلته كالمختلف فيه والمنفوق عليه والمستترك  
فيه نحو حذف صلتهما معال محضاف ومنفوق ومستترك بلون الصلار  
فلك ذلك نحو حذف الصلة من المازون له لكثرة استعماله ثم اذن  
عندنا اسقاط الحق وقيل المحر هو يتصرف العبد بعد ذلك با هليته  
وما لكيتته وعن هذا انهم يعلون اذن بان قال اذا جاز اسر الشهير  
فقد اذنت لك وعند الشافعي رحمه الله الاذن تفويض تملك  
وتموم الخلاف ان الاذن في نوع من الانواع اذن في الانواع كلها  
لان العبد يتصرف باهله نفسه ويوقف بما اذن لاي وجه عندنا  
وعند الشافعي رحمه الله لما كان تملك لا تملك الا فيما ملكه ولا اذن  
عندنا قد ثبت صريحاً وقلة ثبت دلالة وعندنا لا ثبت الا صريحاً



ثم الفرق لنا بين الوكيل والمأذون له ان الوكيل في نوع لا يشمل الم  
والأذن في نوع يشملها وان الوكيل كما يتصرف بحكم النيابة لانه  
يتصرف على مال الغير وذمه عنه واما المأذون فيصرف على نفسه  
واكسائه فهو قوله اذا اذن المولى لغيره سواء كان صعبا او كسيرا  
بعد ان كان عاقلا وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز ائجه الصغار  
قوله قوله ومنه من كان الرهن من نواح النخلة قوله فان  
اذن له في نوع منها غيبه سواء كان المولى ساكنا غيبه او غيبا  
بحوارنا ذن في شرا البز ونهى عن شرا الخنز قوله ولا يزوج  
مما ملكه وعند يوسف رحمه الله نزوج الامه قوله من يطعم  
اي يطعم المأذون قوله حتى يظهر الحجر من اهل سوقه لان  
الناس يحب ان يكون مثل المنشوخ قوله لم يملك المولى ما  
في ملكه يملك ما في يده حتى يفدا عنه عتقه قوله او اذ اجاز  
البيع هذا اذا كان مديونا فاما اذا لم يكن مديونا لم يجوز بيعه من  
مولاه ولا شراؤه قوله فان باعه بيقضان لم يحز وقال ابن ابي  
يقضان يجوز البيع ويحز المولى ان يثاء المحاباه وان شاقص على  
الموحد من التسوم من المحاباه والفا حشر سواء وجوز بيعه من ارضه  
بالغبن اليسير والفا حشر عنه وعندهما يجوز بالتسير دون الفا حشر  
قوله قوله ذلك حجر عليها لان الولاء الحجر فنصير جهور الولاء

دون

اذاله

دلالة

حجر الالة لا يرفى بان تصير فراشاله كحجر طمع الناس بخلاف ما اذا  
اذن لام الولد حيث يقع ابتداء الاذن لان الالة هي الولد لا يعارض  
الصريح ونظير اذا اذن لابي فانه يوقع اذنه ولو كان ماذونا نصير محجورا  
بالامان لهذا المعنى كتاب المزارعة  
مناسبة المزارعة مع المأذون ان كل واحد منهما من ماذن والمزارعة سبب  
لحصول المال وهو مفاعله من الزراعه وهي اربابا وبراغما عال زرع  
الله الحث اي ائتم واتماه من المغرب وفي الشرع عسان عمن مفاق  
دفع الارض بعض الخارج والمفاعله الى الغالب ما جرى سانشين  
وهنا فعل الزراعه بوجه من واحد فعلم ان المراد به العهد اطلاق  
لاسم المسبب على السبب فانه يجري سانشين انما حصل الملك  
والبيع لمكان العادة في ذلك الزمان بهما وان كان الفساد ثانيا في  
عشرهما وموافقا للفظ النبي صلى الله عليه وسلم فانه نوعي للخارج  
اي للزراعه بالملك والبيع قوله قوله وفي عهد ما على ارضه اوجه  
فان قال راديه بيان جميع الزراعات صحيحة كانت او فاسدة  
فغير جائز لو هو والوجه من اهلها ان يكون البند لاهلها وارض  
والعقد والعمل لآخر والثاني حج من البقر والبذر وان اراد به انواع  
الزراعات الصوره فغير جائز ايضا لان الوجه الرابع باطل قلت  
عن هذا هو بان احدهما انه اراد به سائر انواع المزارعات الصالحة

ويمكن ان يكون المزارع  
والعقد لاهلها والبذر  
والعمل لاهلها







لو في المراه زوجتي اشتك فموت زوجها قوله ولا انت اخبرها  
 وفادك النكران قوله ولا انت اخبرها لازالة الاشكال كملارطن  
 ظان ان يكاح ابنه سراج على العمه لا يحوز وكاح العمه على ابنه اخبرها  
 حوز لتفضيل العمه على ابنه الاخر كما لا يحوز لامه على الحرة لتفضيل  
 الحرة ويجوز على العكس قوله ولا يحج من امراسن وهذا  
 مثل الحج بين الاختين والحج من المراه وعمهاتها او خالها وانما  
 قال هذا لان هذا الكتاب انه تذكر اصلا لم يخرج عليه المسائل  
قوله ويجوز تزويج الصابيات فالاصليات في حوز تزويج  
 الصابيات وحرمت بناء على الاصل في معنى الصابي فعند ابي حنيفة  
 رحمه الله لما كان حقيق الصابي قراه الزور وكان من اهل الكتاب  
 يجوز مكاحها قوله مكر كانت او ثلثا المكاح بعبان النساء  
 لا يعمل عند مالك والشافع رحمه الله اصلا وعند ابي حنيفة والشافع  
 رحمه الله في ظاهر الرواية سئل عن ابي حنيفة الله انه لا يحقد  
 كما قاله مالك والشافع رحمه الله قوله فصكك اي غير مشهور  
قوله واذا رالت بكارتها نزا سوا كانت مطاوعه او مكرهه  
 الحاصل ان النكاح لو رالت بكل عقد يتعالى به صوت النسب  
 حكم زوال النكاح متيقنا عند ابي حنيفة رحمه الله والا فلا قوله  
 ولا يستخلف في النكاح عندك اذا لم يكن المقصود قوله اذا كان المقصود

نكاح

دأب

في هذا الكتاب  
 في النكاح  
 في المراه  
 في المهر  
 في الطلاق  
 في الحضانة  
 في النفقة  
 في الميراث  
 في العتق  
 في الجوارح  
 في العتق  
 في الجوارح

ما بان ادعت المراه النكاح بعد موت الرجل او الدخول بعد موتها  
قوله الولى هو العصبة اي الولى المطلق الذي لا خلاف فيه هو العصبة  
قوله وارثا فصح انما الى امه لا ينقص من علة الطلاق  
 بالاختيار ولا يجب من المهر شي لو كان برا اختار قبل الدخول سوا كان  
 برا اختار من رجل او المراه وان كان لا اختار بعد الدخول يجب المهر  
قوله على مسلمه لان الولاية المعتبره فرج للولاية القائمة قوله  
 يحوز لغزو العصبات كالام والحال عند عدم العصبات قوله  
 ومن لا فيها يعني العصبة من جهة القرابة قوله والغيبه المنقطع فاك  
 الشيعه مرام او يمكن محمد بن الفضل رحمه الله اذا كان الخاطب لا يظن  
 حضور الغائب او يلوخ اذنه فهو غيبه مقطوعه قوله ان يكون  
 في بلد الولى لا قرب قوله والكفاه اي في الدخول للنساء دون العكس  
 ومعنى قوله محسن اي ينفق عليه مراحام قوله والدين والمال  
 اراد بالدين الزهد والصلاح وكذا اعتبر الكفاه في حرة ما بآء واسلا  
قوله فلها المتعة بلته ابواب من زرع وخمار وملحفه قوله  
 من كسوة مثلها ان كانت سفلة بمنزلة كبراس وان كانت متوسطه فمن  
 القدر وان كانت مرتفعه فمرا برسم وفي رواه عند حال الرجل  
 نفقه ثم وعلى الموضع قدر وعلى المقدور قوله وان كان طاعها  
 قبل الدخول فله المتعة وعند ابي يوسف رحمه الله ينصف المستعمل  
 العقد

في هذا الكتاب  
 في النكاح  
 في المراه  
 في المهر  
 في الطلاق  
 في الحضانة  
 في النفقة  
 في الميراث  
 في العتق  
 في الجوارح  
 في العتق  
 في الجوارح



ايضا لا اطلاق قولهم ثم وان طلعتي من منى بل ان يكون هن المآله وانما  
 نقول المراد من هذا القصر حاله العقد لا بعدة وكان تسميه  
 المهر بعد العقد عدما في حق المصنف قوله ثم طلعتي فاما  
 كما ان المهر قال وفي الله عنه المهر بحسب العقد وتلكه بالوطي وبالكلام  
 الصحيحه او بموت احد الزوجين قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ما دسمت اذا حيا العجز من ملكي قوله وان كان احدكما مريضا  
 اما من الزوج فمما في صحة الخلق مطلقا واقا مرض المراه  
 فاما يمنع اذا كان الحماح بضرها قوله او محرما سوا كان  
 فرضا او نفلا واقا الصافي فمثل الصوم فرضها كفرضه وتعلقها  
 كنفله قوله وستحب المنعه في ذلك المطلقه اشار الى ان الفرقه  
 لو كانت لو جاز من قبلها بان قلت ابن زوجها لا يستحب فيها المنعه في  
 المسئله اشكالان احدهما في المستثنى منه والثاني في الاستثناء وهو  
 ان يقال المنعه واجبه في بعض المطلقات وهي ما اذا اطلقها قبل الدخول  
 والتسميه فكيف يصح هذا الكلام واقا الثاني فالمنعه احسان فكيف  
 لا تكون مستحبا اقا الجواب عن الاول ان المطلقات على نوعين مطلقه  
 بعد الدخول وهي نوعان سمى بهما المهر او لم يسم والمنعه بهما مستحبه ومطلقة  
 قبل الدخول وهي على نوعين فان سمى بهما مهر وهي المستثناه في الكتاب  
 وان لم يسم بهما مهر فالمنعه بها واجبه وقد ذكر قبل هذا القسم اعق

ولان

من حب لها المنعه فيكون المراد من قوله يستحب المنعه لكل مطلقه  
 سوى التي تقدم ذكرها وهي التي تحب بها المنعه لانه من حكمها لانه  
 لا يجوز ذكر الكل واراد العصر قال الله ثم وان كنت  
 من كل شيء ومعلوم انما لم يوت السوء والدكورة فربما استثنى  
 على صدر الكلام واقا الجواب عن الشهاده في المنع فيقول معناه  
 لا يستحب بها المنعه لاجل الطلاق ولو كان مستحبا انما كان لمحق  
 اخر لا لاهل الطلاق وذكر سبح الله في وجهه في المستوط ولام ثم  
 الذي عمر السفي رحمه الله في الحصر ان المنعه مستحبه في المستثنى ايضا  
 عندنا وعند السابع رحمه الله واجبه فيكون هذا الاستثناء على  
 اعتبار هذين الشخصين من قبل قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل  
 سمعون منا الا ان امننا بالله وما انزل لنا وما انزل من قبل  
 قل قولهم من البذر الا انه البحر واخر اى اهل تحرون فينا عسا  
 سوى انا امننا عمر منه لا يؤجر منا العيب سوى برامان وبرامان  
 بعيب فلا عيب فينا البته لا المراد من استثناء بقوله الا اثبات العيب  
 وبالقاسيه عيب توأمت كردن جزا انك ايمان او روم سوى انه الضم  
 لكنه الويل ومن قبل قولهم ولشره عيب سوى ان ضيفه يعاب نفسه  
 والوطن ومن قبل قولهم در شهر كسي نسب كمن في بخورد برافش وملك

ولان  
 الاستثناء  
 في صدر الكلام

ولان  
 من قبل قولهم  
 ان سويهم  
 فلو من قبلهم



كه ما سرحورم وهذا لان سنا كما يحي لا هراي السقن عن الصد رحي  
 للتطير والتاكك قوله وان تر وهما على حيوان المراد بهما النوع  
 كالعدد والفوس والحمار واقا اذ ان تر وهما على دابة ولم يسم النوع  
 لا يجوز التسمية وحج من المثل والمراد من قوله ولو تر وهما على ثوب  
 غير موصوف الخنس بان ذكر الثوب ولم يزد عليه حتى اذا ذكر الصنف  
 فان قال وتديجي او غير ذلك يجوز التسمية ايضا وحج الوسط واعلم  
 الحماله على ثوب عمن فاحسنه ومسند ركه وهما له الحنسي هما له فاحسنه  
 وخر عن متحمله في عقد ما والجماله للسند ركه وهما له الفوق وهما له في  
 عقد الكاح لان سناه على الشياح قوله وكاح المتعه وصورة كاح  
 المتعه ان يقول لا امره خذي مملد العشن لا تمتع بك او لا تمتع بك او  
 متعيني نفسك كذا من المملد وكاح الموقت ان يترجح امره شهادا سا  
 عشن ايام قالوا في العقد بينهما انه ذكر لفظ التزوج في الكاح الموقت  
 دون المتعه قوله صح ضمناه الاب اذا رجع الله وصمن المهر من  
 الزوج هان ضمناه لا العاقد في باب الكاح سفر ومهر فلا بد من  
 الحقوق الله واما يتولى باب قصص مهر الله بولائه لا بولايه الحكم العقد  
 بخلاف ما اذا باع مال وله الصغير وضمن الثمن حيث لم يحز لان الحقوق  
 يرجع الى العاقد في باب البيع فيصير مطلقا ومطلوبا قوله في الكاح الا  
 قبل الدخول فلا مهر لها اي لا تحب شي من المهر لان نصف المهر في الكاح الصحيح

انما  
 جعله لا يحل  
 في المهر  
 والاشياء  
 والاشياء  
 والاشياء

ثبت بالنص بخلاف القياس والفاسد لسر في محناه وهذا معنى  
 قول المشايخ رحمهم الله الخلق الصحيح في الكاح الفاسد  
 كالحل الفاسد في الكاح الصحيح قوله لا يزاو على المستمس  
 وعذر زفر رحمه الله يجب بالغام مبلغ وعلمها العك وانتدار العله  
 من عفت البعوث او عزم الواطى على ترك الوطى وعذر زفر رحمه الله  
 من آخر الوطيات قوله وثبت نسب ولدها منه واعتبار  
 من الحمل من وقت العقد وهذا عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى  
 قوله ويجوز بزوح سراحه مسلمه كاست او كناسه قال  
 رحمه الله الضابط فيه ان كل امه يحل وطئها بملك الممن يجوز نكاحها  
 ومالا فلا قوله ولعل ان شئ من اكثر من ذلك وعند اهل  
 الرفض يجوز ان يزوج ثمانية عشر او تسعة لانه ذكر بلفظ الجمع  
 قال الله ثم مشى وثلاث ورباع لا رمتي عدلت عن ايسر فكون  
 مشى عسان عن اربعة وثلاث معدول عن ثلاث فكون عسان  
 عن الست ورباع معدول عن اربعة فكون عسان عن الثمانية  
 فكون المجموع ثمانية عشر فلذلك بعد من الفصاحه حيث  
 لم يكلم العرب بمثله عند اربعة التسعة ولان هذا الكلام مراد  
 بفراد دون الجمع كما في قوله تعالى اى اى اخيه مشى وثلاث ورباع والملك  
 الدلالة هنا بان ليس له ثلثه لا يكون له اربعة قوله وبطلان كاح

اضرار  
 العشر

ولا حله



الاخرى بخلاف ما اذا اصح من حذر وعبد وناهما هله حيث لا يصح العقد  
 في العقد لان قول العبد في الحد شرط فاسد في العقد والبيع بنفسه بالشرط  
 الفاسد **اقول** ان النكاح لا يفسد بالشرط **قوله** في تحريم محوسته  
 قبل بالمحوسسه ولم يقل كافره وذكر في اسلام المراه اسلمت ووجهها  
 كافر لان كفر الرجل منافي للنكاح اى كفر كان بخلاف كفر المراه فانه  
 لا ينافي النكاح اذ لم يكن شركا **قوله** ماقت من زوجها الاصله  
 ان الحكم يضاف الى العله ان لم يكن فان لم يكن يضاف الى الشرط كما قلنا  
 في الحافز مع الواقع ان يقل الواقع عله لسقوطه والحقد شرطه لان رهن  
 كات مسكه مانعه حمل الثقيل والحقد ازاله المانع فحمل الثقيل عمليه  
 لكن العله ليست مصلحه للحكم لان العقل طبعي لا عدلي فيه واذا اسلم  
 الشرط عن معارضه العله وللشرط شبه بالعلل لما لحاق به الوجود  
 اصف الحكم الله فكذا له مننا لما بعد وعرضه اسلام بتصور الولاده  
 فلم يعلو العله وهو لا يات غير اسلام اقم شرط البيئونه في الطلاق الذي  
 مقام عرض العاقبى واداء الزوج ثم يلزمها ان يعقد ثلاث حضن  
 من بعد **قوله** اذا اسلم زوج الكتابه لارابقا اسهل من ان ينداء  
 في ان ينداء نكاح الكتابه حاذر فالاولى ان يبقى بعد اسلام **قوله**  
 بم اسلاما اذ اعلمه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يصران فاما اذا  
 بردها غير شهود ووزنها بردها في عهد الغن وعند زهد رحمه الله

اذا

لا يقران في الصور بين ولا يقال الكتابي خبر من المحسوس بل يقال المحسوس شئ  
 من الكتابي **قوله** فعله ان يعدل بينهما في القسم سواء كان الزوج  
 صحيا او مريضا **اقول** ان الذي صلى الله عليه وسلم في آخر حياته  
 في بنت عباسه رضي الله عنها كانت باذن في نسيانه والعبه والتسوي  
 في السنونه لا في الجماع ورا حيدر في ابتداء الدور الى الزوج وكذا الاختيار  
 في ابتداء الدور الى الزوج وكذا الاختيار في مقدار الدور ليله او ليلتان  
 او اكثر او اقل ولو كان للرجل امراه واهله عليه ان يبت ليلة وله ان  
 يبت ثلاث ليل حث شياء **قوله** في بكرين كانتا او ثنتين  
 مسلمتين كما ساو كما يقتضيه وكانت اهلها مسلمه والاخرى كما يده  
 حلال كانت او قديمه وقال الشافعي رحمه الله في الحديث ان كانت ثلثا  
 فلها من اول القسم ثلث ليل وان كانت بكرا سبع ليل ثم بعد ذلك على  
 التساوي **كتاب** **الرضا** **المناقب**  
 من الرضا والنكاح ان المقصود من النكاح التوالد على ما قال صلى  
 الله عليه وسلم ساكحوا ابوالدوا بكرا واد الولد له من الرضا فليق  
 بان يكون ايجاب بعد النكاح ولا ان يخرج كما يبت بالنسب يبت بالرضا  
 على ما قال صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضا ما يحرم من  
 فلما من المحرمات بالنسب شرعي في بيان المحرمات بالنسب هو  
 الرضا وكان ينبغي ان يذكر في المحرمات لكنهم اوردوا بكتاب لاختصاصه



بأحكام على هذه الرضائع والرضاعة بغير الداء وكسرها  
 فيها والرضع والرضع كلها بمعنى من بابي علم وصيرت وهو في الشرع  
 عبارة عن حق الرضعة ثلثي المرضع في هذه الرضائع قوله إذا ارضع  
 في هذه الرضائع فطم أو لم يطم وهذا رواه عن محمد وعمر الله وروى  
 الحسن عن أبي بصير رحمه الله أن فطم في اللبن فلا يستعي ما يطعم من  
 اللبن ثم إذا شرب اللبن في هذه الرضائع لا يتعلق به التحريم وأما  
 إذا لم يستغن واكل الكلاء صفا فم شرب اللبن في اللبن المحرمه **أما**  
 بعد انضمام الرضائع لا يتعلق به التحريم وهذا القطاع أو لم يولد  
 بالاحكام **قوله** إلا أم اخت من الرضائع يجوز أن يكون يطلق  
 كلمه من لا اخت أو لأم أو بها تكون صوم المسئلة على ثلثة أو حه  
 أحدها أن يكون اخت من الرضائع من أمه نسبا أو تكون اخت نسبا  
 وأما رضاعا أو كلاً ما رضاعاً بأن رصعت أمه أو أجنبية لصبي  
 وصبيته أو أجنبيين فإنه يجوز بهذا الصبي أن يتزوج أم الصبيته نسبا  
 فالخاص هو أم الرضاعي وأما در نسي بأما در رضاعي بأما در نسي  
 بأما در وهو أم الرضاعي وما ذكرنا في هذه الصور يمكن بحقيقه  
 في قوله أن يتزوج اخت أمه من الرضائع **قوله** وبنو النخل  
 هذا من قبل إضافة الشيء إلى سببه لأن سبب اللبن إنما هو النخل لأن اللبن  
 إنما يكون بالاجبال منه وإضافة الأسباب بمقام المسببات في موضع الاحتياط

ثبت

أمر شجاع كما أجمنا المس عن شهور مقام الولي في هذه المصامير قوله  
 وكل صبيتهن أجمعاً أراد من الصبي الصبي والصبيته بغير  
 التغلب ويدعى في صفة التغلب **أما** التدبير كما في قوله فمزان  
**وأما** التخفيف كما في قوله فمزان **قوله** أجمعاً على ثلثي واحد  
 في الهلاق قوله أجمعاً بيان أن اتحاد الزمان في هذا الرضائع ليس شرط  
 لثبوت حكم الرضائع حتى لو ارتضعت ولد من امرأة ثم ارتضعت ولداً بعد  
 عشر من سنة مثلاً ثبت حكم الرضائع من الولدين والمراد من  
 قوله على ثلثي واحد أي ثلثي امرأة واحدة بطريق حذف المضاف فلهذا  
 لأنه لو ارتضعت هذا الولدين من ثلثي المرأة يسر ولا خير من ما ثبت  
 الرضائع منها فعلم أن اجتماعها على ثلثي واحد حقيقة لا يستلزم قوله  
 أحداً من ولد التي ارتضعت المرضع إذا لم ترضع ولداً وقد رصعت  
 ولد غيرها فلا يجوز لهذا الولدان يتزوج لو ائبل من ولاد هذه المرضعة  
 وإن لم يجتمعاً على ثلثي هذا ما هو الفرق من هذه المسئلة ومن ما تقدم  
 قبيله **قوله** واللبن هو الغالب روى عن أبي بصير رحمه الله أن الغلبه  
 إنما تثبت بتغير اللون والطعم جميعاً حتى إذا اعتد أحدهما دون الآخر لم  
 يكن عاماً **قوله** وإن اختلط بالطحام هذا في غير المطبوخ وإما في المطبوخ  
 لا تثبت الرضائع بالاجماع وفي غير المطبوخ إنما تثبت عند الم  
 شره **أما** إذا احتسا حسواً يمنع أن تثبت ولا غيره لفظاً للبر عند

أشامد



ولا يغلبه

رفع اللقمة وعلمه قوله وقال محمد رحمه الله تعالى لانه انما لا يخرج  
لان الكلب يمشي والجند يمشي بالحنس ولا يغلبه فلا يصار الى السرج  
تخلاف الجند بخلاف الخياط لان الغالب يخالف المعلوم فينتج المغلوب لقلته  
قوله حرمتا على الزوج بم الكلبين تحريم حرمة مؤنثا لكونها ام  
المراه وام المراه محرمة مطلقا من غير قيد الذوق بالثبوت وكذا الصغرى  
ان دخل بالكلبين وان لم يدخل بها فله ان يتزوج الصغرى بعد ذلك  
قوله وللصغرى نصف المهر وكان يقع ان لا يجب شي مما كان  
مالك رحمه الله لان الفرضه حات من قبلها بالارضاة فلتا الى  
اصل الفعل وحدها لكن لم يوجب الفعل عن قصد واختار وبنها  
لا يخرج من ان يكون مسحة للنظر وهو ب نصف المهر قبل الذوق  
وطريق النظر على سبيل المتعة وانما يخرج من ان يكون مسحة للنظر  
سجل قضايه موصوف بالخطر ولم يوجب وهذا بخلاف برافين اذا  
اردا ولحقا لدار الحرب بانه صغرى بها وبنها زوج فانه يقع الفرضه  
بها ولا يقضى بها بنصف المهر لانهما حكمتا بارتدادها بتعا  
للاوتن صارت في حكمه كائنا ارجلت وذلك فعل موصوف بالخطر  
فلا يقع مسحة للنظر فلا يجب نصف المهر وتفسير بعد الفسار  
ان ترصعها بغير حاجه وتعلم بتمام الكا ح وتعلم ان الرضا ح مفسد  
اقا اذا فات سي ما ذكرنا لم يكن متعينا والقول في ذلك قولها

في الخاتم

قوله ولا يغلبه الرضا ح شهادة النساء منفردات وقال مالك  
رحمه الله يغلبه زكاهه هو الله تعالى وخبر الواحد العدل حجه في حق  
الله تعالى كما اذا خبرنا بما دعيه المجوى فانه محرم لاكل ولتنا ان  
الحل في باب الكا ح عن مفصل عن الملك بل ملك المتعة عيان عن  
الحل فالحل له يكون الا بالملك والحرم لا يثبت له بعد زوال الملك  
والملك هو العدل وخبر الواحد فيه ليس حجه قلم يثبت الحرم اليه  
في حق الشرع لما لم يمتز حق العدل ولا يثبت حينا ما ذكرنا لكون  
حق العدل معناه على هو الله ثم لحاجه العدل واستعنا الله تعالى  
الملك في ما عيان فنفصل عن الحل والحرم فالحر مملوك وموهرام والماء  
حلال وليس بمملوك فلما ثبت لا يفصل من الحرمة فالحل قبل خبر الواحد  
في حق الحرمة الذي هو الله ولم يغلبه هو الملك الذي هو العدل حجه في حق الله  
مملوكا للعدل هراما اكله عليه والله اعلم **كتاب الطلاق**  
المنا سبه من الناس ان الطلاق محرم كالرضا ح اولان الطلاق في مقابلة النكاح  
والا طلاق الطلاق محرم واحد وهو حل العقد لكن الطلاق استعمل في المراه والطلاق  
في حق البعد ولا سب واما احتقار الطلاق والطلاق بالمراه دون طلاق  
لان التمتع ينفي عن التكسر والتكسر في طلاق المراه لا في طلاق البعي لان  
بالطلاق يزول الملك والدم صعبا ونا طلاق البعي يزول الدم دون الملك الطلاق  
محتمل ان يكون مصدر طلق الرجل بطلاقا وطلاقا كما قال تعالى سلم تسليما وسلاما



وتحتل ان يكون مصدر طلق المراه طلاقا بم صفة هذا التصرف عندنا  
 الحظر ولا يابى ما لعارض وعند الشافعي رحمه الله على عكسه وذهبنا  
 لا محل ارسال الثلاث عندنا بجملة خلافا له قوله احسن  
 الطلاق وصفه بالحسن بالنسبة الى سائر انواعه لما قلنا ان الحظر  
 فيه اصل قوله ه وتركها اي لا تطلقها في الظاهر من المراهين بعد  
 هذا قوله ه والسنة في العدة وهو ان يطلقها واهله وتركها حتى  
 تنقضي عدتها وانما سمي الواحد عددا لمحازاته اصل العدة ط  
 والاحد اسم لبعض مجموع في حاشيته بالثلاث مثل اهل حاشيته  
 الانسان والمراهي الرابع واذا صح الرابع مع تراش كانه ثمة والثلاث نصفها  
قوله ه في ظهري لم يجامعها فيه عقبه فمضى بطلاقها فيه في ظاهر  
 الرواية وذكر الطحاوي رحمه الله ان هذا الشرط وقال ابو الحسن الكرمي  
 رحمه الله ما ذكره الطحاوي قول ابي حنيفة رحمه الله وما ذكره في ظاهر  
 فوجها هداية قوله ه واذا كانت المراه لا تحصى من صغرا وكبدا  
 الى اخر المسئلة سوى من الائمة والصغيرة ومن الحامل وقرق بينهما بين  
 الحامل من ذوات براقرا في هو الفصل بين الطلاق والجماع حيث هو  
 الطلاق في حق الصغرة والمراه والحامل عقب الجماع ولم يورث حق  
 الحامل من ذوات براقرا عقب الجماع وهذا هو المراه والصغرة بمنزلة  
 الحامل في انه لا يحضره عدتها فيها في اتفاق الطلاق عليها عقب الجماع

كما في الحامل لان الرقعة وان قصرت بالجماع فقد كانت سبب ان وطئها  
 غير معاق قوله ه ويستحب له ان يراها اي رفعها للمعصية بقدر الامكان  
 ونظرا للمعقدي اذا رفع راسه من السجدة قبل اتمام سجود في السجدة  
 ثانيا لهذا المعنى وقيل بحب لقوله صلى الله عليه وسلم من انكلم امرأها  
 قوله ه صريح وكنايه فالصريح قوله انت طالق الصريح ما ساء في  
 الموضوع وزال الخفاء عن المراد بحيث ليس في فهم السامع مراد والكناية  
 ما استمر المراد والصريح ليس بخصوص بالحصة بل اذا قرن بالحصة او  
 المحاز وصف السهر بغير صريح قوله ه ولا يصح به الا واهله وهذا  
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله يصح ثمة الثلاث قوله ه وان تولى ثنتين  
 لا يصح الا واهله الا اذا كانت المراه امة فحينئذ يصح ثمة الثنتين لان  
 ذلك كان في كل جنس طلاقا يصح ثمة الجنس قوله ه والاضرب  
 الثاني الكنايات سمى الفقهاء هذا بالفاظ كنايات عن طلاق  
 بطريق المحاز لما ان الكناية عن الشيء بعمل المكنى عنه والواقع بذلك  
 بالفاظ بواين لما انما عاظه بنفسها فاما سمي كناية لاستئذان المراد  
 فيها قوله ه وانت واهله ولا محذور باعتراب الواحد عند عياة  
 المستباح لان العوام لا يمتزجون مع زوجات اعراب وقال بعضهم  
 الكلام فيما اذا قال واهله بالسكون ولو قال واهله بالنصب يقع  
 وان لم ينو ولو قال واحدا فالرفع لا يصح وان نوى والصحة ان

وهو عندنا لا يصح



ان لا يعتد بالواحد على ما ذكرنا ثم في قوله اعتدى في استوى وحكم ان  
 كانت من حوالها يقع الطلاق بطريقين مراقتضا لان الاعتناء والاحتجاب  
 الاعد ووجه الطلاق وعن هذا قلنا لا يقع فيه الثلاث فم لان  
 الطلاق ثبت اعتضا والمقصود لا يعمم له بخلاف ما يراى في كتابات  
 حيث يقع فيه الثلاث فيها لانها عاملة بنفسها فثبت البتة  
 عملا بهذا مراقتضا لكن السنوية نوعان خفيفة وعظيمة وانما  
 يقع السنه فيها وان كان ثبوتهما بطريقين مراقتضا لان سنه التوجه  
 في المصوى واعلم ان الكتابات انواع بلله ما يصحله هو انما  
 عنده وهو بلله امر كراهته ان يعتدى والثاني ما يصحله  
 ومثلا وشبهة وهو خمسة عليه بربه بية باني حرام وبثلة مثل  
 بنة والثالث ما يصحله هو ابا وردا وفي سبعة اخر في اذ لم ياعزني  
 قومي تفني استبري تخمري ورا هو اليلته حاله اكرضا و حاله الغض  
 وحاله مذاكر الطلاق وهي سال طلاقها او غيرها طلاقها في حاله  
 الرضا لا يكون هي من المقسام البلله طلاقا الا بالسنه ويكون القول  
 قول في الحاد والنية وفي حاله الغضب غير السنه لا يكون طلاقا في القسم  
 الاول وهو ما يصحله هو ابا لا غير وفي حال هذا ان الطلاق في القسم  
 الاول يقع الطلاق بوزن السنه قضا وهو ما يصحله هو ابا لا غير والقسم  
 الثاني وهو ما يصحله هو ابا وسبا وسمة محمل طلاقا وفي القسم

وهو ما يصحله هو ابا وردا لا محمل طلاقا الا بالسنه قوله الا ان يكونا  
 في هذا ان الطلاق في المدايم سوى من هذه مراقتضا وهذا الحجاب مستقيم  
 وما لا يصحله رد افا ما اذ اصحله للرد فلما بد من السنه قوله فوقع الطلاق  
 بكل لفظ لا يصدق به السب والسببه هذا السن مجرى على الطلاق  
 ايضا فانه يقع الطلاق فيما يصحله هو ابا وردا الا بالسنه قوله  
 واعزني واعزني ومعنا ما دور شو قوله من الزمان الشك  
 كان يابنا لان الزمان والسك مان يكون بالعد بان يكون بلا ثا وثان  
 بالوصف بان يكون يابنا والسنه مان يكون بالعد بان يكون بلا ثا وثان  
 الثلاث ثم ترا صل عند اني وصف رحمه الله انه من شبيهه الطلاق  
 بشي يقع باينا اي شي كان المشبه ذكر العظم اولم يذكر لما ان التشبيه  
 يصح زيان وصف محمد اني يوسف رحمه الله ان ذكر العظم يكون يابنا  
 والا فلا اي شي كان المشبه به لان التشبيه قد يكون بالتوصف  
 على الخبر اذ اذكر العظم للزبان لا محاله وعند رفس رحمه الله  
 ان كان المشبه به مما يوصف بالعظم عند الناس يقع ما بنا ولا هو  
 رهي وقل محمد رحمه الله مع اني وصف رحمه الله وقل  
 مع اني يوسف رحمه الله وسأله في قوله مثل راس الان مثل عظم  
 راس الان يد مثل الحبل مثل عظم الحبل وقله اور في منك طالق  
 الى اخره فالرقه يعتبرها عن الدين كله فالت الله تعالى بتجريد  
 رقبه

في التوحيد



اي تحرير مملوك وكذا العتق قال الله تعالى فظلمت اعناقهم  
بها خاصصين والمراد انفسهم بل قولهم فما صنعتن مخصوصهم  
بالعقلا ولم يقل خاصصة وكذا الروح قال هلك روجه بمعنى نفسه  
وكذا الوجه قال الله في كل شيء هالك الا وجهه معناه  
المراد وكذا الفرج لظلمه قال صلى الله عليه وسلم لعن الله  
الفروج على السروج قوله به مثل ان يقول انت طالق بين  
فلونوى ثنتين يقع ثنتان واحك بقوله طالق اخرى بقوله باين  
ولونوى الثلاث يقع ايضا لان الواقع باين والباين بوعان حنفية  
وعلى ظن فصح فيه النوع قوله فان حال ذلك طالق او جلك  
طالق لم يقع الطلاق وهو سنة الاسلام فوامرنا الى رحمه الله  
في الميسوط ان اضاف الطلاق الى جزاء يعبر به عن جميع البدن  
ان كان جزاء الاستمجة به لا يقع الطلاق بالاجماع كالموايد  
طالق او يترك طالق او اضاف الى الطهر المتزوج او سنه المتزوجة  
او شعرها المجلوف وآت اذا كان جزاء متصلا يستمجة به متشا  
ونظرا فلذلك عندنا لم يقع خلافا لزمروا الشايع وجميعها الله  
وكذلك هذا الخلاف في العتاق والظهار ايضا فان قيل الله  
يذكر ويراد به جميع البدن كما في قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة  
فما كنتم الدائم وقولهم ثم تثبت هذا في الحب وكما في قوله صلى الله

ربا

عليه وسلم على الدائم ما احدث حتى يرد قلنا البدن باب النكاح  
تبع وجمعا لوزوج امرأ مقطوعة البدن مع النكاح فاذا  
كانت عالما خورا ان يذكر في ويراد بها الاصل بخلاف الغيب  
وارتباب المعاصي فلان البدن منها اصل فجاز ان يذكر ويراد بها  
السبع وهذا كما سمع الحاسوس من عندنا ان لعن من اصله التحسين  
وسائر اعضا سبع له قوله ونفع الطلاق اذا قال بوبت  
به الطلاق وانما اعاد قوله ونفع الطلاق اذا قال بوبت لان  
اختيار الكرخي والطحراوي رحمهما الله انه لا يقع طلاق السكران  
وهذا هو السافعي رحمه الله فلعن صاحب الكتاب ما الى هنا  
ذهب اليه الكرخي رحمه الله فشرط الله لوقوع الطلاق بقوله  
ونفع الطلاق اذا قال بوبت به الطلاق قوله والفاظ الشرط  
وانما ذكر الفاظ الشرط ولم يقل حروف الشرط ان واذا  
والثاني اسم الشرط فذكر الفاظ ابتدائية النوعين مع قوله الفاظ  
الشرط اي الفاظ هي اداة الشرط والشرط ما يدل عليه هذه الفاظ  
قوله محل وكما اما الغرض من كلمة كل ومن كلما ان كلمة كل العموم  
لراسماء وكما للعموم مرفعال ويلزم من عموم مرفعال عموم مرفعال لا يلزم  
من عموم مرفعال عموم مرفعال فان المراد تصور بدون التزوج والتزوج لا  
تصور بدون المرافة فعلى هذا لو قال كلما تزوجت امرأ هي طالق متزوجة

ان من الشرط  
يدخل في



امرأه حتى طلقت ثم تزوجها فانما نطق آخرى ولو قال كل امرأة تزوجها  
 فانما نطق آخرى ولو قال كل امرأة تزوجها هي طالق لا يطلق الا مرة واحدة  
 حملا المعنى قوله فان تزوجها بعد ذلك يعني ما طلق ثلاث طلقات  
 وتزوجت بزوج آخر قوله وزوال الملك اي زوال ملك النكاح لا زوال  
 المهر لان حال بقا المهر لسر حال انعقاد المهر ولا حال نزول  
 الحزاء فلا يكون النكاح شرطا كالنصاب في باب الزكاة حيث لا يستبرأ  
 في قبال الحول قوله طلقت متى لم تطلق طلاقا وهذا كالحال الذي لا  
 اقرب من وكذبه بقية الورثة فهو اقرب في هو نفسه ولا يصح في حق  
 غيره كذا مذهبنا ولا يصلح في هذا ان المرأة مأمون ما ظهر ما في رحمها لان كتمان  
 الحضر حرام عليها غير مشروع فيهما قال الله تعالى ولا تحل حرمنا  
 ان يكتم ما خلق الله في ارحامهن وقد تعلق ما طهره احكام الشرع فصار  
 مأمون بالاطهار واذا اصاب ما موه بقتل قوتها ليعتد بالاطهار وفيه  
 الضميمة في حقها لا في غيرها ولا يمكن جعلها مأمون باعتبار انما منهية عن  
 الكتمان بناء على ان النهي عن الشيء امر بصدق لان الصيغة ليست للنهي  
 بل اعم امرت بالاطهار لان الكتمان غير مشروع فيهما قوله حكما  
 بالطلاق من ضمن ما هفت اي بطريق السنين حتى لو لم يدخل بكن  
 حرمولا بما هفت بزوج آخر بعد زوال الدم قبل تمام ثلثه انما ثم  
 بمثل انما كان النكاح صحيحا قوله وطلاق الحدة ثلاث طلقات

وان اعتنا بالطلاق  
 وان اعتنا بالطلاق  
 وان اعتنا بالطلاق

حرا كان زوجها او عبدا لان مختار الطلاق بالرجال قوله  
 وعن عليهما وعند الحسن البصري رحمه الله بلغوا ذكر الثالث  
 وقع واهك قوله فان فرق الطلاق بانث بالاولى بان قال  
 انت طالق وطالق وهذا كله في غير المدحول بما قوله فان قال  
 انت طالق واهك قبل واهك هذه المسألة بل جسمية على اصل من احدهما  
 انه متى ذكر شيئا واحد دخل بينهما حرفي الطرف ان فرق بينهما الكتابه كان  
 وصفا للمذكور او لا يقوله حاشي زيد قبل عجز والثاني ان الملقه او لا  
 اذا كان موقعا ولا يقع واهك كقوله انت طالق واهك قبل واهك او  
 بعدها واهك والملقه او لا اذا كان موقعا اخرا يقع ثلثان كقوله  
 انت طالق واهك قبلها واهك او بعد واهك قوله وان قال  
 انت طالق غدا الاصل ان اسم الطرف اذا كان ذكره دون كلمة في  
 معنى من اسباب ومع كلمة في لا يقتضيه اصله قوله ثم انما التنصير  
 رسلنا والذين امنوا في الحيوة الدنيا لم تثن استعانة حتى ان الكف  
 والنصر في الحيوة الدنيا فان يكون للمسلمين ومان للكفار وبالمثل  
 كلمة في قوله ثم وبوم يقوم من اسباب من استعاب حتى لم يكن  
 من الطفر للكافر من بعد قوله فلما ان يطلق نفسها ما دلت  
 في مجلسها والعباسي رايه هذا التعويض ولا يقع الطلاق به  
 لان الزوج لا يملك من تعلق بلفظ الاختيار متى لو قال احببت نفسي

آخر وان  
 لم يقرن بها كان  
 وصفا للمذكور



وقوى الطلاق لا يقع شيء إذا لم يملك الاستماع بهذا اللفظ بنفسه لا يملك ان  
يملك غيره الا انه صح النطق بهذا اللفظ باجماع الصحابة رضي الله  
عنهم ولما كان ثانيا مخالفا للفتاوى لم يوقع فيه الثلاث في قوله افتاد  
لان ما اظهر في الطلقة الواحدة ما ودا وهذا في اهل الفتاوى قوله  
فله ان يطلقها في المجلس وبعده والفرق بين هذا وبين ما اذا قال  
لا اعرانه طلق بنفسك حيث يقتصر على المجلس ثم ولم يصبر مهنتا لان  
قوله طلق امرائي بوكلك لان الوكيل من اجل نفسه وما كنت بغير التوكيل  
لا يقتصر على المجلس فاما قوله طلع نفسك بملكك والملك يقتصر  
على تسلي اذا قال له طلق ليراني ان سب يقتصر على المجلس لانه  
تملك قوله خلاف ما اظهرت لا بما عاملة لنفسها هذا اذا لم يقل  
بجدي او بفضيقي فاما اذا قال بملكك فعند محمد رحمه الله  
تطلق لا خبار الكذب قوله وان مات بعد انقضاء عدتها فلا  
سرات لها وعند ربيعة رحمه الله يرث ما لم يزوج بزوج آخر قوله  
انما يري بولي بزوج آخر كتاب الرجعة  
قوله الرجعة بكسر الراء وفتحها والفتح اصح ما حوته من رجوع  
رعا واصل ان العلك الشرعية عليه جعلها الله في امانات  
على الاحكام بخان يخلف الحكم عنها للضرر والمز وديوات والكاح  
مرفوب فيه فالله ثم ترفع مملكتنا بتاخذ الحكم لتدارك المرفوف

ومده

المجلس

بملكك

قوله

منه وهذا اذا انظر المر لنفسه حتى اقتصر على الظاهر والظلمة  
اذا افرج دلو فليس له الا الزم وانما شرط قيام العلة لان  
الله تعالى يهيئ الرجعة امساكا وهو عبارة عن استدلاله القائم لا  
عن اعادة الزايل وانما يحقق الاستدلال اذ كانت العلة باقية  
لان الملك باق في العلة زائل بعد انقضاءها وعن هذا قلنا  
ان الرجعة لا تزول قبل انقضاء العلة لما بينا ان الله تعالى سبها امساكا  
بقوله فامسكوهن بمعروف فعندنا الطلاق الرجعي يحقق سببا  
في الحال لزوال الملك ويتم عليه عند انقضاء العلة في حق زوال الملك  
وبانضمام النكاح والثالثة يصبر عليه لروا الحل وعند الشافعي  
رحمه الله يحقق عليه لزوال الملك في الحال حتى تحرم المراه على  
الزوج لا بالرجعة وجعل الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح حتى شرط  
بما شهدا وجعلها استدلال من وجه حتى قال بوجه الرجعة بدون  
رضاها وبدون ذكر قوله قوله شهوة من شرط بقوله ان يعاها  
او لمسها امساك الرطوب لا يكون الا شهوة والمراد بالنظر النظر الى  
الفرج الداهل والرجعة انما ثبتت هذه الافعال عندنا لان الشيء  
كما ثبتت بطريق التصريح ثبتت بطريق الدلالة والفقه قد جمع  
دلالة على استدلال النكاح كما في ضار النكاح فانه اذا وطئ الحائض به  
المسعد بشرط الحائض كان الوطئ منه فسخا للزوج والدلالة اعماع

المهر



فعل مختص بالنكاح وهذا الا فاعله مختص به خصوصاً في الحق  
الى غير الزوج بخلاف المسكن والبطون بعد سهره فانه قد يحل بلون النكاح كما في القاء  
والطسب والنظر الى غير الزوج قد يقع من المساكين والزوج  
سماكتها في العكس ولو كان رجع لطلقها فانما طول العدة قوله  
وسقط ان يشهد في اطلاق الشايع رحمه الله لا سيما واصب لغيره  
عالي واسهدوا وادوى عدل منكم قوله رضى بذلك او لم ترض علمت  
اولم تعلم اذا قال راجعتك فان لم يكن اللفظ لا ثبت الرجوع مراعى  
حضرتها قوله وان كان في القول قولها لان الزوج اجبر عما  
لاملك انشاء بخلاف ما لو قال في العدة راجعتك اسرى كدنته فان  
القول قولهم لانه اجبر عما ملك انشاء قوله لم يقع الرجوع عند  
الى حسمه رحمه الله وقال لا يقع لانها صادقت العدة اذ هي باقية  
ظاهراً الى ان تحبر ويلسقط الرجوع ولا في حسمه رحمه الله انما  
صادقت حاله لا بقضاء لانها احبته في الاحشاء عن القضاء فاذا  
اجبرت ذلك على سبق لا بقضاء وانما احواله حال قول  
الزوج راجعتك والرجوع يقع في العدة لانها سرحت بالنصر في العدة  
المطلقة والعدة التي طلقت في حال الانقضاء لا يكون هو طلاقاً  
قوله انقطعت الرجوع وان لم يغسل المسكتان بينتان  
على اصله وطوان وقف لا عتقال من الحيض اذا انقطع الدم لا ذلك

من عسرت امام لانه لا من يد على العشرة وهذا اذا كانت المتزوجة  
مسلمة فاما اذا كانت كفاية وانقطع الدم لا قبل من عسرة امام  
سقطت الرجوع وان لم يغسل لانه لا يغسل لا يجب عليها ثم المسكتان  
اذا اغتسلت بالماء المطلق فانه انقضت العدة في حق الرجوع  
وفي حق الزوج الثاني فان اغتسلت بسور الحمار فانه يحكم بانقضاء  
العدة في حق الرجوع دون حق الزوج الثاني وكذلك ان اغتسلت  
وبست المصمصة ولا تستنشق بخلاف فيه وكذلك ان سبت  
في الغسل اقل من عضو فانه سقط الرجوع ولا يحل لها الزوج  
زوج اخر اعتباراً طاهراً وان كان اقل من عضو لم يطهرت الرجوع  
وفي هذه المسئلة قياساً ان سقي الرجوع في العضو الكامل  
ايضاً لانها عسلت به اكثر وله حكم الكلب والثاني ان سقي الرجوع  
فما دون العضو لا يحكم احبائه والحيض لا يحزى واذا بقى في بعض  
نحو في الكلب وجبهه لا يستحسن وهو الفرق زادون العضو  
مثلاً لا يصح مثلاً يتسارع الله الجفاف لقلته فلا يتفق لعدم وصول  
الماء اليه قوله يتسوق وتنزل في كل في حلاء وجهها  
وصلحها من نساء الحي اذا اهلأه والتربس عام في الشايع  
قوله والصبي المراهق المراهق هو الذي يستوي ويحز الله  
ولا ينزل قوله فان من وجهها شرط الطهارة في شأن الراف

حكم



انما يكون ان يشرط التحليل في العقد بالقول اما اذا كان في عرض  
ذلك ولم يشرط بالقول فلا يكون قوله في غائب طبعنا  
صادقه لان خبر الواحد العدل يجوز قبوله في الدعايات كما في  
حل الطعام وحرمة وفي المعاملات التي ينقل عن محض الزام  
كالوكالات وذكر شمس برائمه السر حسي رحمه الله في  
المبسوط في آخر كتاب الاستحسان وفي هذا الشأن انما لو قالت  
لزوجها الاول حملت بك لم يحل له ان يشر وجهها ما لم يستفسرها  
لا خلاف من الناس في حلها له بمجرد العقد قبل الرجوع فلا  
يكون له ان يعتمد مطلق خبرها بالحكم حتى يفسد  
كتاب الايلاء مناسبه لايلاء  
ما تقدم ان الطلاق سبب للحرمه والرجعه رافعه له فكذا لا يلاء  
سبب للحرمه والفى رافعه له ثم لا يلاء من لا يلاء وهي الممنه اي بمن  
كان قال الشاعر قللا لاله ما جاد طعمه وان يدر  
منه لاله يدر وفي الشرحه عيان عن محسن يمنع بها المراء  
نفسه عن وطى مكوهته اربعة اشهر وكان لا يلاء قبل ورود  
الشرخ طلاقا محلا وفي الشرحه تعليقاً للطلاق بانقضاء الملك ف  
الحاصل ان لا يلاء حكم من احدهما سعلق بالحنث وهو لزوم  
الجنز اما الكفان واقف ما علق به كالحج والصوم وغيرها والثاني

معلق بالبر وهو وصيحه مطلقه باسمه وصار بعد بر يلاء وفي حلقه  
ان مضت اربعة اشهر ولم اقربك فها قامت طالق ما بين وقال  
الشافعي رحمه الله الحكم المعلق بالبر بعد مضي اربعة اشهر ثبوت  
حق المطالبة للمراء بالجماع والعقوق كالموهرت وزوجها مجبونا  
فان جامعها بقيا على النكاح وان لم يجمعها قال في قول  
ان القاصي يطلقها بنفسه وفي قول مجبسه حتى يطلقها قاضي  
فان عاد من زوجها فله ان يشاء لا يقع طلاق اخر بمضي اربعة اشهر  
اخرى وان كانت في العدة عند بعض المشايخ وقال بعض  
مشايخنا يقع والله مال ابو سهل السر حسي رحمه الله يراها  
قوله وان حلف بحج صورتها ان يقول ان قرنتك فله على حجه  
او صوم يوم او صدقه مكره او ايمان بالله على صوم هذا اليوم  
او هذا الشهر لم يكن مولا كذا في المبسوط والخلاف بالطلاق  
ان يعلق بغيرها طلاقها او طلاق امرأه اخرى وبالعقود يعلق  
بغيرها بما عمو عمنك وفيه خلاف ابو يوسف رحمه الله لانه يكتف  
البيع بم القربان فلا يلزم شيء والمولى من لا يمكن قربانها الا بشئ يلقه  
وقدما يقولان البيع موهوم فانه لا يتم به وحده وربما لا يحد من سببه  
ولما بيع المائنة فيه قوله لا يقدر على الجماع اي حسنا لا غيا  
ولا اصل ان المعتد العذر عن الجماع حسنا لا شرعا بخلاف الخلق



المراه <sup>تكون</sup> فان المانع الشرعي مثل الخفض وعينه منع صحة الخلع كالحسق ثم ان المانع  
 الحسق رتقا أو صعبا لا يحتاج مثلها أو كانت المراه مختففة ناشئة لا  
 تعرف مكانها أو كان الرجل محبوسا قوله فصح ان يقول بلسانه فيبت  
 اليها ثم شرط صحة الفتي باللسان شأن اهلها ان يكون العجز مستندا  
 مزوقا لا يلازم الى تمام المدة والثاني ان يوجد الفتي باللسان في حال محل  
 له الوطى بان كانت روحه له فاما اذا ابا بينهما فآل اليها باللسان فانه لا  
 يصح قوله وهذه الامة شهران وقال الشافعي رحمه الله  
 لا يكون مولا حتى يحلف على اربعة اشهر في الحرة ولا في اب  
 الخلع والمناسبه من الابلاد والخلع اربلا لا يكون بناء نشوت والخلع  
 بناء على نشوت المراه ظاهرا والخلع لغة النزاع وهو ما هو  
 من اختلاف كالغسل من اعمشالك وهو من باب يرسع بالاستعانة  
 قال الله تعالى هن لباسكم وانتم لباسهن فكانا اذا اختلفا نعا  
 لباسهما والمشاقة المخالفة ما هو من الشيق وهو الخائف لان كل واحد  
 من المتعادين من المخالفين في شيق خلاف صاحبه قوله فلا  
 بأس بان يعتدي من زوجهم فله حر لا بشر قد استنفذ منه مال  
 وفي هذا يرسع ايضا لا تمتع عوان قال صلى الله عليه وسلم انقوا  
 الله في النساء فانهم عنكم عوان جميع عانيه وفيه لا يسير قوله  
 وان جعل ذلك حان في الفضا ولا محل فانه لما روي ان المراه تابت

يجوز

على

فتبين من شماس انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالت له انا  
 ولما تابت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لراى عليه حرمة  
 فعالت نعم وزناة فقال اما الزناة فلا وفي الخلع الصغير طيب  
 له المصلحة لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما مما افدت به  
 حاجه محررا سلام قوله وان بطل العوض في الطلاق كان  
 رهبا فوجوه الطلاق في الوحد من المعلق بالقول وانقلا قما  
 في الحكم لانه لما بطل العوض كان العام في الاول لفظة الخلع وهو  
 كفاه وانى السابى الصريح وطوى حسب الرهبة قوله وما  
 حاز ان يكون مبرا حاز ان يكون مبالا في الخلع وعلى العكس لان  
 الدرهم الواحد يصلح لكل الخلع ولا يصلح للمهر او لانها تصلح  
 عوضا للمقوم او لى ان يصلح لغرض المقوم هداية قوله  
 فعلمها بالامه درهم فان حب ان حب درهم واحد علمها بكلمه  
 من لانه للمتعاض او لان اللام اذا دخلت في اسم الجمع يصير للجنس  
 كما اذا قال والله لا استترك العبد قوله له كلمه من قد يكون  
 صله ايضا كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرهس من الاوثان واصك  
 ذلك اربع كل موضع يقع الكلام بدونه كان للمتعاض وفي موضع  
 يقع بدونه كان صله قائما لو قالت خالعي على في يدى درهم  
 كان الكلام محلا كذا في المبسوط وذكر حر لا سلام في الخلع الصغير

رواه

ح



ان كلمة ما عامه وكلمه من لسان الجنس فيها كانت المتعاضد  
 تكن في رايها من **واحد** الثاني يقول انما يحمل اللام على الجنس  
 اذا لم يكن شئ معهود وهذا امكن جمله على المعهود وهو قولها  
 على في يدك وكلمه ما عامه والدوام سان بها تكون عاما قولها  
 والمباراة كالحلج الى اخر المسله صور المسله اذا اصبحت المرأة  
 منه ليس مستحق معلوم وبها علمه من بابا وقد دلل بها اولم يدل بها  
 لرميه باسمته ويكون المهر للزوج وكذلك لو احدثت المهر من الزوج  
 او بعض المهر بم خالها قبل الدخول على بال مسمى معلوم لزمها ما سميت  
 يكون لها ما قبضت سواء قبضت كل المهر او بعضها وكذلك لو بارها  
 على سى كان المهر هكذا لا يتبع كل اقل منها صاحبه شئ من المهر  
 فالخامس ان مقتضى الحلج عند ابي حنيفة رحمه الله براه الزوج من  
 المهر اذا لم يكن مقبوضا وبه المراه اذا كان مقبوضا عما يستحق الزوج  
 علمها بالطلاق قبل <sup>الدخول</sup> من مسوط حجره اسلام خواهر زاده رحمه الله  
 من حل الاستمتاع والمهر والنفقة الماضيه وبهذا يوجب الاحتراز عن  
 دين واجب بسبب اهل ونفقة العدة لانها غير واجب عند الحلج وانما  
 يجب شافشا فلا يوجب البراءه عنه الا اذا شرط البراءه عنها  
 ايضا **باب** الظهار والمناسبه  
 من الناس ان كل واحد منهما بناء على النذور والمناسبه والمظالم

مسمى

كذا في نسخة  
 كذا في نسخة

والظهار مقابله الظهار بالظهار حتى الشرح عمن عن سببه المنكوحه بامره  
 بحره على التماسه بان يقول لامرأته مثلا انت علي كظهر امي وهذا الكتاب  
 يستعمل على سان ذكر الظهار وسان شرطه وسان حكمه كفان به حر كنه  
 قوله انت علي كظهر امي بشرطه ان يكون المشبه منكم وجه فكاه صحتها  
 فلا يصح الظهار عن ام الولد والمدره والعمه والمباينه واهل الظهار  
 من يكون اهلا للكفان حتى لا يوجب ظهارا الذي وحكمه حرمه الوطى مع بقاء  
 اصل النكاح الى غايه الكفان ولا يرفع هذه الجرم ابدا بالنكاح ولا يملك  
 الممنوع ولا بعدل زوج اخر حتى يكفر حتى لو اباها ثم يزوجها بعد ذلك اخر  
 او كانت امه فاستراها او حرم فان قلت لم تحمت بداد الحرب ثم سبقت فاستراها  
 فانه لا حل له وظهارا قبل الكفر لقوله صلى الله عليه وسلم للذي ظاهر  
 من امراته ثم وظها قبل الكفر استعفى الله ولا تعد حتى تكفر قوله  
 بعد حرمت عليه نكاحك فم ينوشا او نوى الممنوع فانه يكون ظهارا لانه صحيح  
 في الباب ولو قال بويت الحبر كاذبا بصلقي ديانة لا قضاء قوله  
 لا محل لفسر لقوله حرمت قوله حتى تكفر هذا اذا كان الظهار مطلقا  
 بان قال انت علي كظهر امي **ق** اذا كان الظهار موقفا قال انت علي  
 كظهر امي شهر او سنة فان سقطت الحرة بمضى الوقت فله والعقد  
 الذي بحبه الكفان ففسد العقد عند اهل الطواغر بكونه من الكلام  
 بان قال فها من احدى انت علي كظهر امي وعند الشافعي رحمه الله ففسد







وعند الشافعي رحمه الله من كان أهلاً لليمين بالله ثم ساء على أن  
اللعان عندنا سبها ذات موكلات بالاعان من الخائض معقرونه باللعن  
فانه قائمه مقام حد القذف في حمانه ومقام حد الزنا في حمانها وهذا  
لا يدخل الشهادة النساء ولا للشهادة على الشهادة ولا الكتاب القاصي  
فيه وعبد الشافعي رحمه الله اعان موكلات بلفظه الشهادة وعلى هذا  
الاصل قلنا اذا كان الزوج عددا او كافرا او محرورا لا يحب التلاعان  
لعدم اهله الشهادة قوله فان كان الزوج عددا او كافرا فان  
كانا قسيسين او مستأمنين فاسلمت المرأة بعدهما الزوج قبل عرض  
براسلام عليه فاما اذا ابدى الاسلام لا يحد لعدم بقاء الزوج  
قوله او كانت مما لا حد فادها بان كانت حرة او مخونة او زانية  
او موطوء بشبهة قوله ويقول في الخامسة غضب الله عليها ولله  
في ذكر الغضب في حمانها ايمنى بكثرون اللعن على ما روى في الحديث ريث  
النار واكثر اهلهما النساء فانهم يكثرن اللعن ويكفون لعنهن فصح  
بحسين على الاقدام لسقوط وقع اللعن على قلوبهم لكن جزيه على  
السهمين فذكر الغضب ليكون زاجرا لمن يسان كسر العشرة ما روى  
انه صلى الله عليه وسلم قال لو احسنت الى احد من الاشرار ثم رأت منك  
شفا قالت رأت خيرا منك فظن في نفسه وقال يوسف رحمه الله  
بحرم مريد الخلاف يظهر فيما اذا كذب نسبه او قذف غيرها او زنى  
فان

محدث لم ينفى  
يحد او قذف او زنى فحدت حد له ان تزورها عندنا لانه من  
اهل اللعان فلم يبق اللعان له حصة ولا حد قوله لسر حاكم  
فلا لعان هذا على الاطلاق قوله الى حنيفة رحمه الله وكذا اذا  
جات به لاكثر من ستة اشهر لا يحب التلاعان عندهما وان جات به  
لاقل من ستة اشهر يحب عندهما التلاعان لانا سقنا مقام الحمل  
عنده فيحق القذف قوله واذا بلغ الرجل ولدا امراته انما  
فذلك بعد احترا راعين ولد لرايه لان نسبه ثبت بالدعوة  
فان نسب ولد المنكوه ثبت بالفراش وهو قائم وانما يقع  
بالنفق فاذا امسك عن النفق ثبت بالفراش فلم يقع النفق بعد  
الثبوت **كتاب العدة**  
فخرج عن بيان اسباب الفقة سرى في بيان العدة الى يعقوب الفقيه  
والعدة السريصة الذي يلزم المرأة بوال النكاح او شتمته وسميته  
النكاح النكاح الفاسد بان يروى المعتك في عدتها او وطئت  
المنكوه بشبهة بان زنى ورواى شمه النكاح بالمناوكة بان  
ترك النكاح الفاسد ويخرج المحدث والمراد منها الاقراء المحدث  
او سهر والعق بلفظه اوضح عند الطلاق وعند الوفاة وعند الوط  
شبهه فاستأمن ام الولد في معنى عند الطلاق قوله رجعت  
لم تذكر الطلاق الرجوع في بعض النسخ لان حكم الطلاق الرجوع وحده



قد مر من قبل قول هـ او وقعت الفروقه بينهما بفتر طلاق الفروقه  
تحتار العتاقه وعدم الكفاءه وهما والناوحي وحلك اهل الزوجين  
صاحبهم ولا يرتاد والفروقه في الكايج الفاسد قول هـ حديثها  
ابعد لاجل من صور المسله طلقها طلاقا تاما او طلاقا بفتر رضا  
معدتها ابعد لاجل من عند ابي حنبله ومحمد بن حنبله الله وعند ابي حنبله  
رحمه الله حديثها ثلاث حصص ولو كان الطلاق رجعا فلهما على  
الوفات بالاحياء قول هـ فان كانت ائسه فالتسليم  
رحمه الله وهذا لما مر على الروايه الى لم يردوا الا بايس فاذا طنت  
انما استتم رات الدم بم سنل نال يمكن ائسه فلا تعتك بالشهود  
واقعا على الروايه الى يردوا الا بايس اذا رات الدم بعد لم يكن  
حنضا كما تراه الصبره حذا وفي ائمه ائسه معناه اذا رات على البعان  
لاز عودها سطل لا بايس قول هـ وللمنكوه فكاها فاسدا  
الى اخر وهذا لان المقصود يعرف تراه درهم فان قيل لو كان  
المقصود تراه درهم لا كيف يحضه كما في براسين براد قلنا انما يجب  
التنقيص بثلاثه اقدار فحالا شتبا به النسب ومن الجائز ان يختص  
الحامل اذا المسله يختلف فيها فلا تنقير بالفراخ يحضه فلو قرنا  
بها لادى الى شتبا به النسب فقدرنا بالثلاث انا كذا اقول في درهم اذ  
الثلاث عدد معتبر شرعا قول هـ حديثها ثلاث حصص قال

الشافعي رحمه الله حصصه واحد اى مولى ام الولد اذا ماتت قول هـ  
وبها حبل وتعتبر تمام الحبل يوم الموت اى مولى بالولد لا قبل من  
ستم اسه من وقت الموت قول هـ حديثها ان تضع حملها وهذا  
عند ابي حنبله ومحمد بن حنبله الله وعند ابي يوسف رحمه الله لبرعه  
اسه من وقت موتها اذا حدث الحبل بعد الموت قول هـ وتداولت  
العتاق ولقب المسله العتاقان يتداولان عندنا حلا فالشافعي  
رحمه الله وسواك ايت العتاقان من حنبله واحله وكانت من  
حنبله بان اهلها على الوفات بان يروحت المتوفى عنها  
زوجها في العن او تزوجت المطلقه في الحد ثم مات زوجها  
الثاني قول هـ واذا وطئت المعتك بشبهه فان تزوجت المراه  
في العن ودخل الزوج بها سوا تزوجت في عك الوفات او في  
عن الطلاق قول هـ وعلى المسويه والمتوفى عنها زوجها الم  
سريح في بيان ما يجب على المحدثه في العن وفي المتوفى حلاف  
الشافعي رحمه الله وعلى المتوفى عنها زوجها حب بالانفاق في  
المطلقة السريحه لا يحل بالانفاق فان قيل فويل لك  
ناسوا على ما فانكم نفا في ما اود قلنا المراد من نفاه واسد اعلم  
اطربا والناسف وطريق خاص واطربا والفرد وطريق خاص  
والموت الجيب والطم الوهم والتبختير بالنجه الا انك ان النوى صلي

وتفسيره

جلاد



الله عليه وسلم قال في ابراهيم الله العزير تليح والقلب تبيع <sup>ومثل</sup>  
 ولا يقول ما يحيط به قوله والكحل الى من عزو باركان  
 دما وجه العين كتحل او حكة فقلب الحريد قوله ولا مانع  
 بالتعرض في الخطبة او ادبها المتوفى عنها زوجها لان التعريض لا  
 يكون للمطلقة لانه لا يكون بها اخروج من بين يديها اضلا فلا يمكن  
 من التعريض بها على وجه لا يخفى على الناس قوله المتوفى عنها  
 زوجها ما ساج بها الخروج فيمكنه التعريض على وجه لا يقف  
 عليه سواها شرحه ديلات ولان خطبة المطلقة سبب لقوله  
 العداوة بينه وبين المطلقة دون المتوفى عنها زوجها والتعرض في  
 الخطبة ان يقول انا احتاج الى امره صفتها كذا وكذا توافق صفتها  
 فتعلم هي انه يدعي فيها قوله ولا يكون للمطلقة الرجعة  
 هذا اذا كانت حرة ماله اما اذا كانت صبيبة او مدبرة محلها  
 الخروج قوله وقال محمد رحمه الله لها نصف المهر لان طلاق  
 قبل الدخول قوله ان النكاح ماول باق من وجه لبقاء الله وهو  
 العدة وقد وجد الدخول به يكون الدخول في النكاح ماول كالادخل  
 في النكاح الثاني وهذا لان الوطى في النكاح بمنزلة القبض في البيع  
 ولبقاء القبض حكم تحريمه الا ترى ان الغاصب اذا اشترى المعصية  
 الذي له يصير قاضيا بحد العقاق فاذا جدد النكاح وهي

المطلقة

مقنونة نأب ذلك القبط عن القبض المسحوق في هذا النكاح  
 كما قلنا في الغاصب فوضع بهذا انه طلاق بعد الدخول قوله  
 ولا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية وهذا عندنا وعند  
 رحمه الله يجوز ان يسافر بها وهذا بناء على ان نفس المسافر بها  
 رجعة عندك وعندنا نفس المسافر ليست برجعة قوله  
 ونسب نسب المطلقة الرجعية لا يصلح في هذه المسائل بل ان الحبل  
 من كان ثابته للزوج يضاف العلوق الى اقرب المواقات وهو  
 ستة اشهر لان الحادث يضاف وجوده الى اقرب المواقات لان  
 يكون فيه اثبات الرجعة بالشك او انقاع الطلاق بالشك فحينئذ  
 يضاف الى ابعد المواقات لان الطلاق والرجعة لا يشتركان بالشك  
 ومعنى لم يكن الحلقا ما يضاف الى ابعد المواقات للحاجة الى اثبات  
 النسب قوله اذا اعترفت المحنة بانقضاء عدتها مات  
 بولدها لان من سببه اشهر اي من وقت الاقرار للمزوجة الفارقة  
قوله فان ماتت في ستة اشهر لم يثبت اي من وقت الاقرار  
 بانقضاء العدة قوله او اعترف من قبل الزوج وكذا اذا كانت  
 معصية عن ذنابه وامر الورثة بالولادة قوله ثبت النسب  
 بعد سبانه اراد به الشهاد العامة لان سبانه القاطنة شرط  
قوله وان ماتت في ستة اشهر ثبت نسبه لاحتمال انه تزوجها



ومر بخالطها فوافق الانزال النكاح والنسب محتاط في اثباته فان قيل  
المستوية اذا حات بولد امام سنتين لم يثبت النسب وما ذكره موهوم  
فيه بان خالطها فطلقها فوافق الانزال البطلاف مع ان اول الوطى هذا يقع  
في الملك ولو وطئها في العدة بحسب علمها استتداف العدة ويثبت النسب  
من الزوج قلت ما ذكرنا من احتمال طريق متعين لحمل امرها على الصلاح  
لانه لو لم يثبت النسب من الزوج فاما ان يكون من الزنا او من زوج  
آخر فيكون هذا النكاح فاسدا لانها حينئذ تكون منكوبة او معتدة  
وفي الوجه من حمل امرها على الفسار بخلاف المستوية لانه لا يمكن ان  
انقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر لكنها لم يطهر ذلك فبان الفرق  
من المسلمين قوله فلا عده عليها يعني اذا كان حقيقا هم هذا  
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
عليها العدة كتاب النفقات  
تفاق السلعة بالغة وواجبها ونفق المداية هلاكها وموتها فسميت  
النفقة نفقة لما فيها من الرواح والهلاك وهذا كالبركة فان مناجاتها  
الحسن الكثير الدائم لا يمانان احد من البركة وهي الخوض بين الكثر  
وان احد من برول تراكيل ينشئ عن الدوام قوله واذا اسلمت  
بعضها في منزله ذكر في المبسوط وفي طائفة الروايات بعد صحة العقد  
النفقة واجبة لها وان لم يسقط الى زوجها وعند ابي يوسف رحمه الله

معين

له

ان حلت نفسها قبل الدخول استنفاً ومهرها فلا نفقة لها فانه  
على هذه الرواية اعترض لوجوب النفقة استعانتها التي هي الزوج  
قال الشيخ لا امام بدرا لدرجته الله سمعت مراراً ان  
القدوري احتار قول ابي يوسف رحمه الله واوردته في مواضع  
او يقول قولهم النفقة واجبة الى قوله او كافر اصل الباب كما هو  
باب المصنف رحمه الله ثم ذكر الصورة التي يجب النفقة والصورة  
التي لا يجب النفقة بالعارض قوله يعتبر بحالها جميعاً وهذا  
اختصار الجصاص وعليه الفتوى ومفسرين انه اذا كانا موسرين  
بحسب نفقة الموسرات وان كانا محسرين بحسب نفقة المحسرات  
وان كانت محسرة والزوج موسر فنفقة للموسرات  
وفوق المحسرات وان كان على العكس فنفقة للمكان والساق  
دينه قوله الكرخي وبقول الشافعي رحمهما الله يعتبر  
حال الزوج دون المرأة لقوله ثم لسبقه وسبقه من سجنه قوله  
بمعصية فلا نفقة لها يعني ان ينادى ويمكن ان الزوج لانها صارت  
هابسة نفسها بغير حق وفي قوله وان مرضت في منزل الزوج فلها  
النفقة اشارة الى هذا من انه ينفق قوله وعزل ابي يوسف رحمه الله  
انما اذا اسلمت نفسها بمريض بحسب النفقة لصحة التسليم ولو مرضت  
ثم سلمت لا يجب لان التسليم لا يصح بالواحد احسن قوله ولا

انها



منه

سمعتهم النظر اليها والحكم معها ذكر في ادب القافى فيقومون على  
باب الدار والمراه داخلها من طرون اليها ويكلمون معها  
قوله معترف به بالزوجيه وكذا اذا علم العاصي بذلك ولم  
يعترف به ولو انكوا احد الامرين ولا يعلم القافى بذلك قبل  
تدنه المراه فيه لان المودح ليس يخص في اثبات الزوجيه وهذا  
كله اذا كان المال من جنس حقها حرام او دناسا او طعاما او كسوا  
في جنس حقها اما اذا كان في خلاف جنسه لا يرضى بالنفقه قوله  
يتم ثمة نفقه المومنين لان النفقه تختلف باحلاف النساء والحساب  
قوله معصية بها نفقه ماصي لان النفقه بحصله حرام الا حلالا  
وتفسير الصيله ايها لم يحب في معاليه عوصها الى فلا يستحكم العصب  
فنها الا بالنقصاء او المصالحه كاتبيه لا يوجب الملك بل يوجب  
النقص قوله ولوات الزوج او الزوجه بعدا قطع علم بالنفقه  
ومصت شهر وسقطت النفقه لانها وان صارت دسا علم ولكن عصى  
الصلاه لم ينقطع عنه والصله لا تطل بالموت قبل النقص قوله  
وان سئلها اي عجلها نفقه سنه وعن محمد رحمه الله انها اذا قضت  
نفقه الشهر او دونه لا يستخرج منها شيء لانه سبب فصارت حكم الحال  
قوله واذا تزوج الرجل صه نواها وتفسير السويه  
ان تخلى سنه وثمنها في منزلها ولا يستحل بها هدايه قوله لاصح

منه

ولانها لم يحز وهذا في المحل عن طلاق رصعي وانه واحد لان النكاح  
قائم وفي المسويه واثبات من الهدايه قوله كانت لرام احق  
به لقوله تعالى لا تضاروا ولد لها فان قوله لا تضار منى للمفعول  
فكون قوله لا تضار دليلا على قوله كانت لرام احق وقوله ولا يولد  
له دليلا على قوله لم يجبر الزوج وان كان الفعل مبنيا للفاعل صدر  
لراول دليلا على الثاني على اول ويكون معناه لا تضار والد زوجه  
سبب ولدها في طلب الزنا ولا تضار مولود له زوجته سبب  
ولده في دفع الولد الى غيرها قوله ونفقة الصغر واحم الى اخر  
المسئله وصورة في شرح الطحاوي ان على الرجل الكافر تحت نفقه  
اياه وامهاته وذلك الصغر المسلم باسلام او باسلام نفسه  
اذا عقل الاسلام واولاد الكبار اذا كانوا اناثا او زنى قوله  
فالام احق بالولد معناه اذا طالبت اياها ابنت فالقاضي لا يجبرها  
مخلافه ان الاستعنى بالولد حتى صار لراب احق به فانه لو اسح بجبر  
القاضي على اخذ الولد لانه حق عليه فالعلمه السلام من ملح ولا  
النكاح وعنده ما ينكحه ولم ينكح فاحديث فالائم عليه بنتها ومراجل  
في هذه المسائل ان الصغار لما بهم من الحزن عن النظر لانفسهم ولا تقام  
بحواهم محل الشرح ولانه ذلك الى من ملوا شفق الناس عليه  
محل حق التصرف في الآباء بقوله رايهم مع السقم ومحل حق الخصانه

المسئله  
اياه



الى الاموات لربنا في الشفقة فمن ولد من على ذلك بلزوم الدين  
الا الحنة اذا كانت زوجها الحنة وكذلك كل زوج مودودهم حتى لو  
بروحه لزام عيم الولد لا يسطر حق حضانه لزام لقضاء الشفقة نظرا  
الى القرانه قوله وخاف عليه ان يالف الكفر من حيث الظاهر  
يلغي ان يقول ويحفظ انه معطوف على المحذوف **قال** رسول الله  
عنه هذا من اجل قلوبهم وبغيب غنظ قلوبهم وتوق عليهم قوله  
وانها لقوة في دينه معناه اذا كانوا من اهل الذم او كانوا مسلمين  
وهو يكون كافرا اما اذا كانوا من اهل الحرب فلا يحب وان كانوا يمسكون  
للهي عن المسيئة في فهمهم **قوله** ذكرنا مننا معناه ان يكون مقيما  
او اسد الدين والرجلين **قوله** على مقدار الميراث فان قيل  
لو كان القدره على الوجوب النفقة فينبغي ان يحب على عدد رواسي قارب  
لا يقدر الميراث كما قلنا في السعيا اذا اختلف اعداؤهم وكما قلنا من  
خرج رجلا جراحة ولا يأخذ ثمنه واكثر فان الله يحب عليها انصافا  
**قلت** النفقة يحب صله وعلمته القرانه لكن الله تعالى لما قال وعلى  
الوارث مثل ذلك يكون هذا تنبيهها على انه يحب بقدر الميراث لانه  
مراية لما صار سببا لهذا المقدار من الميراث فكذلك في النفقة لا الخرم  
بازا اذ الغنم **قوله** وعلى لزام البنت ذكر في الهداية هذا رواه المحقق  
والحسن صهرها الله وفي ظاهر الرواية كل النفقة على لزام **قوله**

في الميسرة

ولا يحب نفقتهم مع اهللاف الدين اي بمعهم ذوي الارحام ومن غير  
الوالدين والمولودين **قوله** ولا يحب على الفقير قس من تملك  
على المملوك في نظام التعدى **كتاب العتاق**  
**قال** روى الله عنه الاسقاطات انواع فاسقاط القصاص  
سمي عفو واسقاط الدين سمي ابراء واسقاط ملك البضع سمي  
طلاقا واسقاط ملك الممن سمي اعتياقا واما المناسبه للحاصله  
للعتاق مع النفقات ان الاعتاق احياء لان المكفر موت حكما قال  
الله تعالى او من كان مننا فاحسناء اي كما ذكرنا فاحسناء والوفاء  
الكفر فيكون انزاله الرق احياء ومن هذا الوجه ويرافق احياء ايضا  
والعتق عمن عن القوة تعالى عتق الطير اذا طار من وكبر وفي  
الشرع عمن عن قوة حكمية يصير الميراثا اهلا للشهادة والقضاء  
رساير الولايات والفاظ العتق نوعان صريح وكناه فالصريح  
اسمعه سلات طرفي وطريق الصبر كقوله انت حر وطريق  
لما احب وكقوله جبروتك وطريق النداء كقوله يا حر **قوله**  
كتايات العتق مثل قوله خلعت سبلك حرمت عن ملكي لا ورق  
لعلك واطلقك **قوله** وثبت على ذلك ومع اعاها وهذا  
اذا قال او صمت او اعطيت لا يعتبر ويعتق العبد وشبهه لم يذكر  
هذا اللفظ **قوله** شرط النشأت لثبوت النسب لا للعتق اذ الر

لخاصة

جوه



عن العتق لا يجه وعمل النسب بجه نصر عليه فخر اسلام رحمه الله في  
 اصول الفقه في اخراجات الحقة والمجان قوله واذا اعتق المولى  
 بعض عبده عتق ذلك البعض اي زال الملك عن ذلك البعض  
 ولم يرد به صفقه العتق وانما اراد به ثبوت اثره وهو زال  
 الملك وقدره في الميسوط انه لا يعتق سوى منه باعتاق البعض  
 والاصل في المسئلة ان الاعتاق ينجزي عنده خلافا لهما قوله  
 وان قال يا ابي او يا اخي لم يعتق وان هذا اخي لا يعتق ان نوي  
 وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعتق ان نوي قوله  
 وكذا اذا ورثاه وكذلك اذا ملكاه بالهبة او الصدقة او الوصية  
 وصورة الوراثه رجل له ولد فاشترى حماره مع ولدها ثم ولد  
 لهما من مولاهما ولدا ثم مات الميسوط يعتق ولد الحمار على  
 اخيه من امه وراخر الحمار وصورة اخرى اشترى الرجل ولد  
 امراته ثم مات الزوج عتق نصيب المرأة وبقيته الورثة بالخيار  
 وكذا لو اشترت المرأة ابن الزوج وفاتت قوله ولم يسع للمهر  
 لان المهر يدعى الضمان على المولى ابداء العبد عن السعابه  
قوله او للسبطان العتق بانه انواع عتقه طاعة ومولاه  
 الله تعالى وعتق ليس فيه طاعة ولا معصية فان عتق بغير نية وعتق  
 فيه معصية فان عتق للسبطان وللصنم قوله عتق المكر ونوع

مثلا

والاول للمكره المحتق في الضمان على المكره لان الملك يصدر الله في ان لا  
 المال اقل لا يصدر الله في فعل اللسان قوله واذا اخرج عبد  
 الحر من دار الحرب اليها مسلما عتق هذا اذا اخرج من ارضها  
 حرا فاما اذا اخرج القاتل عتق قوله انه يعتق الحمل بان قال  
 هما في طنك حر فحاشا بولدا فاحسن منه اشهر قوله ان  
 ادبت الى الف درهم فانت حر يعتصر على المجلس لو قال  
 اذا ادبت لا يعتصر على المجلس لا فانه اذا استعمل في الوقت عتق  
 من قوله اجبر الحاكم المولى على قصده وعتق العبد بغير  
 نصير المولى باضا ذكر في الميسوط ولستنا نعتق بقولنا يجبر  
 المولى على القول بالاجبار حسنا وانما نعي به انه يجرد  
 التحلية منه ومن المال يعتق ليس للمولى ان يمنع منه واذا اضر  
 العبد المالك لا يمكن له ان يهرب ويبيع من قوله عندنا استحسانا  
 وفي القياس له ذلك وهو قولنا في رحمه الله في الميسوط  
 والله اعلم حكاية التلخيص  
 خرج لاعتناق فاردت ان اعيان البدن في اللغة هو النطق في  
 دبر الشئ اي في عاقبة كان المولى نظره في عاقبة امره وامر حيا  
 وفي الشرح عماره عن الاعتاق الموضع في المملوك بعد موت المالك  
 والله اعلم حكاية الاستبلا

وهذا لان قوله ان  
 ادبت الى الف درهم  
 انما يعتصر على المجلس  
 انما يعتصر على المجلس



المناصب من الباسن ان في المدير وام الولد الملك كاطن والرق باقص بخلاف  
المكاتب فان الرق فيه كاطن الملك ناقص قوله واذ اولادك  
سوا كان جميعا او متنا او سفلما استبان جلمه او بعض جلمه فقد صار  
ام ولد له روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له بعد ما  
ولدت ما ربه امر اهلهم الا تعتقها قال الذي صلى الله عليه وسلم  
اعلمها ولدها هذا الحديث وان اقصى بحسب العتق ان النبي صلى  
الله عليه وسلم ايق فيها الفراس فعلم ان الملك باق في ام الولد <sup>المعنى</sup>  
والمعنى فيه ان المولى لما طلب منها الولد وجعلها فراسا فلا يجوز  
ان يكون الولد مطلقا للفراس لما ان الشئ اذا اتصل بالمقصود  
سقط فلا يجوز ان يطل قوله وان يغاه اربع شعور الفرائش  
لثلاثة اوايح فوق ووسط والا اول فرائش المتكوجه ونشت  
النسب لدون الدعوى ولا يقع الا باللعان وفي الصنف لا نشت  
لما بالدعوى وفي الوسط نشت لدون الدعوى لكن ينتفي بحرد اللعان  
من غير لعان قوله واذ او طي براب جارية ابنه ونحوه ان  
يكون الجارية موطوءة للابن ولم يكن من ذواته المحظية للفراس  
لصحة الدعوى ان يكون للاب ولانه من ضمن العاقر الى وقت اللعان  
وان يكون الجارية ماطوءة للنقل من ملك الى ملك هي لو كان قد ا  
وقت العاقر او عدل ثم اسلم او عفى او كانت ام ولد لالان او كانت

مرتدة او مكاتبة لا يصح دعوى براب قوله وليس عليه عقرها و  
العقر قبل ان يهر الملك قوله لو كان لمراسمها رجلا لا يكتم نسبا  
ملكه الجارية الموطوءة للوطي بحسب هذا القدر قوله فان ادعى  
جميعا نشت فنسب متما هذا اذا كان الشريك من اجنس واحد اما اذا كان  
اثنين ابنا ورا بيا او كان اهلها مسلما وبرا فراكفرا فانه يدرج براب  
والمسلم من ذواته المحظية وهكذا اذا كان العاقر في ملكها ما هي لو كان  
العاقر على ملك اهلها ما هي صان براه شرية فيه هم ادعى له يكون للذي  
حصل العاقر في ملكه قوله المكاتب  
المكاتبة من باب المفاعلة في قوله واهل من المولى والمكاتب كتب  
على نفسه اقرارا المولى الوفاء والعبد لاداءهم في المكاتب للملك ناقص  
للملك حرمه الوطى وحى الاستعداد المذكر كامل فيكون من الهاسن مناسبه  
قوله ويجوز موطوءة مطلقا قوله ثم نكاحا تنوهم ان عاقرهم  
منهم خيرا وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز الكتابه الحاله النكاح الطالع  
في الاصل ثم سمى به الوقت محان ايم سمي به ما يودي فيه من الوطء  
والعرق من الموقل والمنجم ان الموطوءة تنكح فيما اذا كان يودي المال  
في اخر المدة والمنجم ما يودي كل شهر مالا معلوما قوله  
دخل ولدها في الكتابه ولم يحزله معها وان استراها بذر من الولد اهلها  
فهو والفرص منهم رحمه الله يجوز معها وقال لا يجوز معها قوله



لم يلدك في كفاية عند أبي حنيفة رحمه الله والفرق ان العتق على القرب  
 انما شرع بطريق الصلة كالنفقة وصله النفقة بحب في صلبه الولاد  
 وان كان القرب فغير اذا كان قادرا على الكسب فافا في غير الولاد  
 فلا يحب الا على العتق ومنهنا المكاتب فغيرا كاسب ويحب عليه  
 صلبه الولاد ولا يحب في غير الولاد فافا في قولهم واذا اتخذ  
 المكاتب وقد ادى بعض ذلك الكفاية فعند علي رضي الله عنه عتق  
 كله وبصير كل الحر المملوك وعند ابن ثابت رضي الله عنه المكاتب  
 عبدا باقى عليه درهم قوله والارادت في الرق وعندهما  
 الولد المسترى بمنزلة الولد المولود في الكفاية قوله وان كانت  
 على حيوان المراد منه النوح دون الجنس فان كانت على فرس  
 عند والفرق بين ما اذا كانت على فسه عبيد وبين ما اذا كانت على  
 عند وانه يجوز في الثاني دون الاول والفرق في القيمة جهالة  
 من حيث القدر والجنس احاط في العبد جهالة من حيث القدر دون  
 الجنس قوله باب العتق قوله العتق الولاء بالفتح النص والمحبته  
 وكذا الولاء الا انه خص في الشرع بولاء العتاقه وولاء الموالاة  
 واصاد الولاء الى العتاقه والى الموالاة اضافة الحكم الى السبب  
قوله اذا عتق الرجل قوله ما طلاقه يتناول جميع انواع العتق

كل من عتق  
 مملوكا  
 بغير  
 امر  
 الله  
 تعالى  
 فهو  
 كافر

بذلك او غير ذلك وبما يثبت كان واصله قوله عليه السلام  
 الولاء لمن اعنت قوله وان شرط له سائمه يعني انه اعنته  
 على ان لا يلا له قوله فولاؤه له اي حقه وورثه بحكم الولاء المحقق  
 برث من المعنى لا اجماع وهل يرث المعنى من المعنى غير حسن  
 من يبادر رحمه الله انه يرث لا سفل من يرث على انصا ويحري  
 الميراث من الحائض كما في النكاح والقراءة قوله ومن  
 تروح من العجم بحقه العرب صورة المسئلة حتى نهي ليس بحق  
 يروح بحقه انسان في الوصع في حقه العرب وقع اتفاقا  
قوله عند أبي حنيفة رحمه الله وكذلك عند محمد رحمه الله  
 وقال ابو يوسف رحمه الله حكم الله ان لا يكون ولاد  
 لاهل بمنزلة اب قوله وولاء العتاقه نصيب هو يكون  
 مطلقا على دوى لارحام ولا يجوز الرقة على دوى الفروض عند وجود  
 المعنى قوله فميراثه لبيع المولى دون بئانه المراد منه  
 انه تعصبه حتى لو مات المعنى وترك ابا وابنا يكون ولادوا له  
 لان دون اب ولو ترك اخا وعمما يكون للاخ دون العم قوله  
 او دبر من دبر صورته اذا دبرت المراه مملوكا ثم اريد  
 نعوذ بالله من ذلك ولحق بدار الحرب وحكم الحاكم بالخافها  
 رعتي الملائم عا دت المراه مسلمة وقد استتري مديها



الذي عتق سبب ارتدادها عبداً او ذنباً ايضا فكون ولا وهما للذك  
حتى لو مات الميراث اول يكون ولا وهما وكذا الوصيات المديرة  
الثاني بعد الاول قوله الاولاد للكبير اي لا كبير اولاد  
المعتق والمراد اخرهم نسباً لا اكبرهم سناً قوله و  
والآله على ان يرثه اي لمسلم ولا للمواليات بوجه شرطيها  
منها ان يكون المولى من عمر العربي لول العرب له نصيب بنسبته  
الى قبيلته ومنها ان لا يكون معتقاً ومنها ان يستطاع الميراث  
والعقل وان يقول انت مولاي ترثني اذا مت وتقول عفا ذا  
جنيت ومنها ان يكون لم يعمل عنه احد ومنها الاسلام  
على يد عند البعض ودرجته ولانه اولاد الصغار دون الكبار  
واق اولاد اولاد لا بد من صغار كانوا او كباراً ومنها  
ان لا يكون للعاقلة وارث مسلم والله اعلم كتاب  
الجنايات المناصب من الكتابين اربع اقسام اهل  
والخيانة اهل الهلاك وكان منها مقابلة ولا في الخيانة القصاص  
وفيه احياء قال الله ثم ولكم في القصاص حكمة والخيانة  
مصدرة وانما جمعها باعتبار انواعها من الخيانة على النفس  
والطرف المال قوله ولا ما اجرى مجرى السلاح والنفوس  
على قول ان حسم رحمه الله في تفسيره العمد قوله

والله على العاقلة ولا ما تم فيه والمراد به انتم القتل فاحس  
العمل في نفسه فلا تنفك عن الامم من حيث ترك العزامة والمبا  
في التثنية وشرح البقاع ما كان الا ما عتقنا وهذا المع  
ايضا قوله فحكمه حكم الخطاء من وجوب الكفارة  
وحرمان الميراث وغير ذلك وقوله سقط القصاص  
وهذا بناء على ان موجب العمد القصاص عندنا وعند الشافعي  
رحمه الله موجب احد السنتين اما القصاص واما الله  
فحذره لا يستلزم لا احد المال الصلة بل لا ولساء القتل ان يفردا  
المال حبراً بدون الصلة وعندنا لا يفردون الا بالصلة وقوله  
واذا قتلت جماعة واهلاً عيلاً وشترط المباشرة من الكل بان  
جرم كل واحد جرم سائرهم بخلاف ما اذا قطع رجلان يد  
واحد عيلاً والفرق في القطع مجزئ بحري محله مضاف الى كل  
واحد منهما بصفة بخلاف القتل لان ابرصا في الروح لا يتجرى  
ومفرض المسألة في قطع اليد اذا احدى الرجلان سكيناً وائماً  
على يد حية انقطعت اما اذا وضع السكين اهلها من جانب  
وسائر من جانب فاحرامها هي اليق السكتان فهدنا وقد قطع  
كل واحد منهما بعض البدن كتاب الديار  
الخيانة موجب والله موجب ترتيب الموجب على موجب يكون

لا لا اعتبار



مناسبا اشتقاق الله من مراداً فانه مال يودي في مقابلته النفس  
 ولم يسم فتمه لان القيمة اسم لما يقام مقام الغائب وفي تمامه مقام  
 الغائب قصور لعدم المماثلة بينهما كذا ذكره سمس برامة  
 السير خشي رحمه الله وقال المطرزي انها ليست بمشتقة  
 من مراداً بل هي مصدر يودي القابل المقتول اذا اعطى ولته  
 المال الذي هو ذلك النفس ثم قيل لذلك المال الذي تشبهه بالمال  
 قوله خمس وعشرون حرفة وعند محمد رحمه الله يلبون  
 حرفة ويلبون حرفة واربعون حرفة في بطونها اولادها والخلفه  
 الحامل التوفيق قوله ودته المسلم والذي سواه وعند الشافعي  
 رحمه الله ثلث دية المسلم وعند مالك رحمه الله نصف دية المسلم  
 قوله ولم يثبت وفرض القافى سنة فان ثبت فلا شيء على  
 الخالق وان فات قبل تمام السنة فعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله  
 حكمة عدل وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يحب ولو كان على ذقنه شعرات  
 معروون لا يحب شيء قوله وفي اسعار العنق من الدية محتمل ان  
 يكون عنق اسعار وهي منابت الاهداب ومحتمل ان يكون المراد هي  
 الاهداب محار الا انه ذكر في مراد في اسفار الحسن الدية كاطله  
 اذا لم يثبت والشفير هو الذي يثبت والحكم في كاهها واهلها  
 وبما سنان ولا ضرر اس سواه وبما ضرر اس سواه سوى الثنا من سنان

في قوله  
 خمس وعشرون حرفة

الثنا

الواحد ضرر من فالشنا بالاسنان المقدمة جمع ثلثه اثنا من فوق  
 واثنا من اسفل قوله والشناح عشرون الشناح يحذف  
 بالقوم والراس لغته في غيرهما يسمى جوارحه لاشجه الحارصه هي  
 التي تحصر الجلد اي تحذشه ولا تخرج الدم والدامعه التي تظهر  
 الدم ولا تسيله كالدمع في العين والداميه التي تسيل الدم والبا  
 التي يصرح الجلد ولم تقطعه والمتلاجه التي يقطع اللحم والسمحاق  
 التي يصل الى السمحاق وهو حلة رصعة من اللحم وعظم الراس  
 والموصفه التي توضع العظم اي ثلثته واثنا شمة وهي التي يتكسر  
 العظم والمنقلة وهي التي ينقل العظم بعد الكسر اي يحوله وراة  
 التي تصل الى اقم الراس وهو الذي فيه الدماغ قوله مع الكف  
 نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل فان قيل لو قطعها من  
 لا يحب لان نصف الدية مهمنا او الى ان لا يزيد على نصف الدية قلنا  
 مهمنا وهد جنايتان وطع البد وكسر العظم خلافها اذا قطع  
 من رابط قوله نبت الشعر سقط لان من عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وان لم يثبت لزوم ارش الموضحة في قوائم جميعا وبفساد  
 ارش لم ار مثل هذا الا لم يكتم سمح بالاسنان فنه فباللشظا ويكتم  
 تتحلمون مثل هذا الم شظا وجمع شاطر ويقال بالقار هي ريشة  
 قوله ومن حفر بئر في طريق المسلم او اشرك في الطريق

رند



روسنا الدوشن الزق وقال المير علي العاوي مثل الزق قوله  
حسب ط على انسان فحطب فضمن في اشراج الدوشن من غير  
بعضه وفي الميزاب لو سبط على انسان ان اصاب ما كان منه في  
الحارب رجلا فقتله لا ضمان عليه لانه غير متعلق وان اصابه فاما كان  
خارجا من الحارب فضمن للتعدي وعلم الضرر لانه يمكنه  
ان يركبه في الحارب ولو اصابه الطرفان صبحا وعلم ذلك وجب  
التصيف وهذا النصف حكم الميزاب وتفاصيله من الميرانيه  
قوله فله عاقلته هذا اذا تلف بالوقوع في البحر او  
الحجر الموضوح وان مات في البحر من الجوع او الغم فعنه اختلاف  
المساجح قوله وواضح البحر والمشرع روسنا وكذا اكل من  
كان بائلا بطريق النسب قوله ما تحت تحت الدابة  
ضربت بحرهما فترها سواء كان برجلها او بدنها قوله فان رايت  
هذا اذا رايت وهي تسير وكذا اذا ارتفعها لذلك آقا اذا ارتفعها  
لغير ذلك فرايت فحطب به انسان بضمن قوله ضامن  
لما اصابته بدنها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته بدنها  
دون رجلها والمراد النجوه هكذا اذ كذا القدرى رحمه الله في محله  
ووجهه ان النجوه وراء عين السائق يمكنه من الاحتراز عنه وغاب  
عن بصير القائد فلا يمكنه الاحتراز عنه وقيل اكثر المشايخ

ارسل جارا الى احد خطا

ان السائق لا يضمن النجوه ايضا وان كان يراها او ليس على رجليها  
 ما يمنعها به فلا يمكن التحرز بخلاف الكدم لا يمكن كبحها بلجامها  
قوله واذا قار وكان السائق في خلال القطار فما كان قد  
اسم السائق يكون علمها وقا كان خلف السائق يكون عليه ضامنه  
قوله لحكم الحنايه لاولى اي ان يتاخر دفعه وان شافها  
قوله واسمها عليه وتفسير الاستهاد ان يقول صاحب  
الحول لصاحب الحيايط ان حايطك مايل او ان حايطك مخوف  
فانقصه حتى لا يتلف شيئا وسهد على مقالة من الذي حذر  
والاستهاد لتسبب شرط بل هو الاحتراز عن التناكد وقوله  
طوب صاحب اسانه الى ان يعلم الى المرتين والمستاجر لا  
يضمن لانه لا يمكنه من قبض البناء قوله اذا اصطدم القدم  
الدمع وطوان تضرب الشوق بحسدك فان فعل شيع ان يجب على  
عاقله كل واحد منهما نصف دية صاحبه لان كل واحد منهما مات  
بفعله وفعل صاحبه لان الاصطدام يقوم بهما قوله الصادم  
صاحبه خمسة وانما وحده منه ضرب بحل الصادم قوله  
عليه فممنه بكمالها العاقلة قوله الاحمسه وفي الجامع  
الصخر الاحمشره وراستنا من خمسة آلاف من قوله  
ين اد قوله وفي يد العبد نصف قيمته وفي المسوط نصف

قد ام

ارسل يد العبد نصف  
 خمسة لاني اد على  
 خمسة لاني اد على  
 خمسة



ومعه العبد بالعه فأنفقت في الطه من الجوان في رواه عن  
 محمد رحمه الله أنه يحب قطع يده خمسة آلاف خمسة وهذا  
 لأن لا طراف شريك فيها تسلك لرا موال حتى لا يكون القصاص  
 بينه وبين الحق في الطرف قوله وكل ما بقدر من به الحق  
 المسلم يعني أن كان الواجب في الحق عشر الدية ففي العبد يجب عشر  
 القيمة وكذلك في النصف وعشر قوله فحمله نصف عشر  
 الدية بعناه دية الدحل وهذا في الذكور وفي ما يوعى عشر دية  
 المراه وكل ما أحسنه درهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال في الجنين عشرة عمدا وأنه مائة حسابه ويروي أو خمس مائة  
 قوله فلا شيء في الجنين خلافا للشافعي رحمه الله تعالى  
 وما يجب في الجنين مائة وعنده بعض المشايخ الفرة  
 للام قوله وعشر قيمته يعني حال الولاد والله أعلم  
 باب القسام القسام اسم من الأقسام والمراد برأى القسام  
 على أهل المحلة ويحلف كل واحد منهم بالله ما قتل لأنه رثما  
 ماله وجه فبأول ويقول ما قتلنا قال رفى الله عنه  
 عن العلامة وكان يكفي أن يقول بالله ما علمت له قاتلا فكانت  
 فوه ما قتلنا ما كذا قوله ولا يستحلف الولي ولا

تقصيه بالخنايه ويحسد الشا معي رحمه الله أن كان من المقبول  
 وواحد من أهل المحلة عدوه ظاهرا وادعي ولي الخنايه القتل  
 عليه يحلف خمسين بمسئله من ضمن منه أن كان القتل عمدا أو باطل  
 الدية أن كان خطأ فإد **المعاقل**  
 صح معمله كما كان مع صح مكرمه وقد سمي الدية عملا لأنها تعقل  
 الدماء من أن يسفل أي يمنع وقد ذكر في كتاب الديات أنواعها  
 وسادسها لكن المراد منها ما كان من محب عليه يقتل الله  
 الله والدية التي يجب بالقرار والصلة وأهل الدوان الجيوش  
 الذين كتب أسماهم في الدوان وقيل الذين يرزقون من  
 دوان وأهل العطا اسم لما يخرج للجندي من بيت المال في  
 السنة مرة أو مرتين والرزق ما يعطى كل شهر وقيل ما  
 يعطى يوما يوما قوله في ثلث سنين أي من وقت القضاء  
 لا من حبل وقت القتل كما في ولد المخزوم قوله أو أقل  
 أخذ منها كان المراد من ثلث سنين ثلاث أعطيه قوله أقرب  
 القتيل بعينه نسبا **كتاب**  
 الحرد والمناسبه من الكتاب أول ذكر الخنايه  
 على العبد وذكر موجه وفي هذا الكتاب ذكر الخنايه على نفسه  
 الحرد في الله المنع ومنه سبع أبواب حلالا وفي المثل لا بأس

أحسنه عشر  
 وجبت بغير  
 القتل مدبرا  
 اقترافه  
 الدية إلى  
 خبر



الملكة بالحداد بين اي ابواب بين اي الجيسل مساوي الشريف وفي  
 الشرع اسم لعقوبة مقدرة تجب عقاب الله تعالى لا يسمى به التعزير  
 لعدم التقدير والتقصا صلا لانه حق العباد والحكام في شرع حد  
 الزنا صيانة لسان وفي حد العذف صيانة عن حرص المبر وفي حد  
 الشرب صيانة العقول وفي حد السرقة صيانة لاماوال وفي حد  
 وطاع الطريق صيانة قولي هـ يسا لهم تمام عن الزنا الى اخر  
 المسئلة وانما شرط الاستمسار عمر لسنا الخمسة لانهم شهدوا  
 بلفظ محتمل وجوب الاحتياط في ذلك اقول السؤال عن الماهية  
 فلان الزنا عيان عن وطى الرجل المراه في القبل الخالي عن الملك عنه  
 الملك فلو كان ظن الشاهد غير الموجب موحيا لان الشرع سمى  
 الفعل مما دون الفروج زنا قال صلى الله عليه وسلم العنايه  
 ثوبان وزيها النظر واقول السؤال عن الكيفية احتراز عن  
 ملاكراه وعن المكان احتراز عن الدنيا دار الحرب وعن الزنا بما  
 لحوازان يكون له نكاح او شبهه في الموطوع كوطى حاربه ملاين والشهوى  
 لا يعلمون ذلك وعن الوقت لحوازان ان يكون العهد مقادما ومحتملا  
 ان يكون احتراز عن الزنا ناصيا والمحذور قولي هـ في رعيه  
 محاسن محمله لان اتحاد المحاسن اثنا في جميع المسفرقات والمراد  
 من اختلاف المحاسن بآلاف في المكان بان يقر ثم يزهد حتى

وهذا

الطريق

قرى

يغيب عزرا تمام ثم ما في صغر هكذا بقرار مع مرات اقول اقول قد تم  
 استعمل في عمل ادكلام اخرى ذلك المجلس ثم اورد اعتبار بخلاف  
 السبع والشرع وحسار المختن وعسرهما فان المحاسن فيها بالاستعمال  
 بعمل اخر قولي هـ من محاسن المقر لا محاسن لقاضي لان اقدار  
 قام بالمقر لا بالقاضي قولي هـ شرع عنه ثمانية ملاين ارجح  
 لا ينكسف عورته قولي هـ ضربوا الحد اي حد العذف قولي هـ  
 وسقط الدرع عن المشهور عليه لان امضا ومن لم يلج القضاء في باب  
 الحدود فالرجوع قبل الامضا بمنزلة الرجوع قبل الحكم الا انه لو رجع  
 واحد قبل الحكم فانهم محذرون لان كلامهم قدف في الاصل الاغت  
 اتصال القضاء به فخرج عن كونه قدفا قولي هـ وحد الداه  
 وهذا وعند زفر رحمه الله لا يحل موافقا لانه ان كان قادرا في  
 نقليات وان صار قادرا فمقت فهو من جوم قضاء القاضي فاورث  
 شبهه قولي هـ وبها على صفة الاحصان الواو في قوله وبما و  
 الحال اي بشرط صفة الاحصان فبها عند الدخول قولي قولي  
 هذا الكلام يقتضي ان يكون الدخول شرطا قبل هذا الدخول قولي  
 الاحصان ولا يكون محصنا بدون الدخول فدينه ان يدخل  
 من ثم يدخل بها باسما حتى يوه قولي هـ عند الدخول الثاني وبها  
 على صفة الاحصان قولي قولي سلمنا ان طامر الكلام سمى في لك

يبدل

ان

لان الدخول



لكن المراد انهما يكونان موضوعين عند القول بساير شروط الاخصان  
 قوله الا ان يرى الامام في ذلك مصلحة كما عرفت بحرفه في نسخة  
 فصرح بالحاج سبب ان النساء يعشقن بحاله قوله حتى تقع  
 حملها في رواية عن ابي جعفر رحمه الله الى ان يستنع ولدها ان لم يكن  
 له اب يقوم بتربيته قوله حتى يتعالى اي يبرح ويخرج كأنه  
 جعل النجاسة بمنزلة السر قوله الى في حد القذف في الدعوى  
 فيه شرط فتاخر الشاهد لنا خسر المدعى قوله ولا جحد  
 على من وطئ حاربه ولك الاصل في هذا ان الزنا الموصوف للحكم  
 الدهل المراه في القبل الخالي عن احد الملكين وشبهتهما لقوله صلى الله  
 عليه وسلم افرأى الخرد بالشبهات والشبهه نوعان شبهه  
 في الفعل ويسمى شبهه استنباه وشبهه في المحل ويسمى شبهه حكمه وهذا  
 يحق لتمام الدليل المثبت للمحل لكنه امتنع عمله لما عاين في حاربه الولد  
 وهذا سبط الحلاسواء علم بالحرم او لم يعلم وظنه حلالا **اق**  
 شبهه الاستنباه اعلم سقط الحد اذا استنبه على الواطئ كما في وطئ حاربه  
 الوالدتين والزوج قوله وقيل ان النساء انما روجت وفي بعض  
 النسخ وقالت النساء وقالت النساء وطوا مراف قوله  
 قلن من باب الكو في البراءة وفي التبريل قوله تعالى واسرنا  
 النجوى والنجوى مينا باعل وعناه الجماعة المتناجون قوله

في الموضع المذكور وسماء مكررها ولم يسمه حراما اعتبارا بقوله لك  
 رحمه الله فانه يقولك <sup>كان</sup> اولا الاستان في دبر المراه حلال لقوله تعالى  
 فساوكم حرث لكم فاتوا حوثكم الى شعثهم وذهب في تاويل قوله  
 اني رخص يقول معناه كيف ستم سوا كانت مستند به او متلفه  
 بعد ان يكون في موضع واحد وهو القبل **باب**  
 حد الشرب قوله التند من التند بالتمر يتبد في جنة  
 اي يلبس فيها حتى تغلى وقد يكون من الزبد والعسل **باب**  
 حد القذف قوله بصرح الزنا قد علم ان حد القذف  
 لا يحب بالكنية حتى ان من قذف رجلا بالزنا فقال آخر حد  
 لا حد المصدق قوله غاوبن سوطا ولا شهادته اذا  
 له انه اذى القذف باللسان لحازاه الله تعالى بان رد قوله  
 والنفاذ هو المصود باللسان حرا وفاقا فلا يقبل شهادته  
 وان تاب وصار مسلما ولما اكمل استوفهم ان ذلك القذف كان  
 صادقا فنهتكم عن عرض المسلم قوله لا من يقع القذف في  
 نسبه **قال** الفقيه ابو الليث رحمه الله الوالد  
 والحد وان علما والولد وولد الولد وان سفل والمراد من قوله  
 في نسبه الولاد دون حقيقته ثبوت النسب بان ايام وامهم  
 ملكان المطالبة وان لم تثبت النسب الى اباء دون امهات

١٤٠  
 ١٤١

ويرد

عتقا لان النسب م



قَوْلُهُ بَانْدُطِي النَّبِيَّ جِيلٌ مِنَ النَّاسِ بِسُوءِ الْعِرَاقِ وَالْوَاهِدِ  
مَطْعِي مِنَ الْمُخْرِبِ وَأَصْلُهُ مِنَ السُّطِّ وَمِنَ النَّهْرِ بَحْتٌ بِرَافِضٍ وَأَهْلُ  
سُوءِ الْعِرَاقِ أَتَمَّ أَرْبَعًا فِي بَارِئٍ غَالِيًا بِاسْتِمْوَالِكَ وَالْعَرَبِ  
مُنْسُوبٌ إِلَى الْقَضَائِعِ وَالكُرَمِ وَأَهْلُ سُوءِ الْعِرَاقِ إِلَى ضِدِّ مِمَّا  
كَانَ يَقُولُ وَأَنْ كَانَ نَسَبُكَ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا أَنْتَ تَشْبَهُ الْعَجَمَ  
فِي بِرَافِضٍ قَوْلُهُ يَا ابْنَ مَاءِ السَّمَاءِ هَذَا نَسَبُهُ بِمَاءِ  
السَّمَاءِ فِي الْصَفَاءِ وَالسَّخَاءِ قَوْلُهُ وَإِذَا نَسَبُهُ عَمَّةً إِلَى  
أَخِي فَالْعَجَمُ سَمِيَّ أَبَا قَالَ إِسْمُهُ تَمَّ وَاللَّهُ أَبَا بِكِ أَبْرَاهِيمَ وَأَسْمَا  
كَانَ مِمَّا لِلْعُقُوبِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَفِي الْحَدِيثِ كُلُّ الْأَنْبِيَاءِ  
وَالْحَالِ أَمْ قَوْلُهُ فِي عَمْرٍ مَلِكُهُ فَمَكَ لَهُ أَحْتِرَاقٌ عَنِ الْوَطَنِ  
فِي الْحَضَرِ قَوْلُهُ وَإِذَا بَلَغَ حُلْدَاتِ أَيِّ بِرَافِضٍ مِنَ الضَّرْبِ  
فِي التَّعْزِيرِ بِإِلَّا الْحُسْرَى مَوَاقِلُ مِنَ الضَّرْبِ مَشْرُوعٌ فِي قَوْلِهِ  
وَإِشْدَ الضَّرْبِ التَّعْزِيرِ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ التَّخْفِيفُ فِيهِ مِنْ جَمِيعِ  
الْعَدَمِ فَلَوْ خَفِيفٌ وَصِفَا لَا يَصُورُ زَاجِرًا فَلَا يُقِيدُ قَوْلُهُ  
قِيلَتْ شَهَادَتُهُ لِأَنَّهُ حَدَّثَ لَهُ عِدَّةً بِاسْلَامِ سَمَادَةٍ أَمْرِي لِقَوْلِهِمْ  
أَنْ يَنْتَهُوا بِعَقْدِهِمْ مَا فَكَرَّ سَلَفُ كُنَّا  
السُّرْقَةَ وَفَطَايِحَ الطَّرِيقِ أَعْلَمُ بِأَنَّهُ قَدِمَ حَدَّ الزَّيْنِ  
لِأَنَّهُ شَرَّحَ لِصَيَانَةِ بِرَافِضٍ وَالْفَرِشِ وَفِيهِ أَجْيَا النَّفُوسِ لِأَنَّ  
الْأَنْكَابَ يَحْرُمُ

بَحْتٌ

وَلِلزَّيْنِ بِهَالِكٍ مَعْنَى لَعْدٍ مِنَ بِرَافِضٍ وَبُرْشِدٍ بِمَ حَدِّ الْخَيْرِ لِأَنَّهُ  
لِصَيَانَةِ الْعُقُوبِ الَّتِي بِمَا فَوَامَ النَّفْسِ بِمَ حَدِّ الْقَذْفِ لِصَيَانَةِ الْأَعْرَاضِ  
بِمَ حَدِّ السُّرْقَةِ لِأَنَّهُ لِصَيَانَةِ بِرَافِضٍ وَالْأَمْوَالِ وَقَالَهُ النَّفْسِ  
وَالْعَمَلُ وَالْعَرِضُ لِأَنَّهُ يَتَبَدَّلُ بِهَا وَلَا يَنْعَكِسُ بِمَ فِي السُّرْقَةِ لَمْ يَذْكُرْ  
لَفْظَ الْحَجَجِ كَأَنَّ دَكْرًا فِي طَرَايِحِ الطَّرِيقِ بِمَاءٍ عَلَى الطَّامِرِ لَا الْمُقَطَّعِ  
فِي الطَّامِرِ لَا يُوحَدُ مِنَ لِوَاهِدٍ فَإِنْ الْوَاهِدُ لَا يَقْدَرُ عَلَى قَطْعِ  
الطَّرِيقِ بِمَا نَادَرَا فَمَا قِيلَ لِجَمْعِهِ وَاحِبٌ عَلَى بِرَافِضٍ لِأَنَّ السُّفْدَ  
الْبَعِيدَ لَا يُقَطَّعُ بِرُؤُوسِ الْجَمَاعَةِ وَالسُّرْقَةُ لَعْدٌ أَحْذَرُ مَالِ الْغَنِيِّ عَلَى  
سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ سَمِيَّ بِهِ لِأَنَّهُ يَسَارِقُهُ عَيْنُ الْحَافِظِ وَيَطْلُبُ عَقْلُهُ  
بِمَ لِلْقَطْعِ فِي السُّرْقَةِ سُرُوطٌ مَتَمَّتْ أَنْ يَكُونَ مَا خُوذَ أَمِنْ  
حَرْنٍ وَاللَّهُ حَتَّى أِذَا كَانَتْ الْعَشِيرَةُ مَا خُوذَ مِنْ حَرْنٍ بِزَلْ تَقَطَّعَ  
وَلَا تَفَاوُتَ بِزَلْ يَكُونُ لِعَشِيرَةٍ لِلْوَاهِدِ أَوَّلًا ثُمَّ ثَانِيًا وَكُونُهُ مُضَرٌّ بِهِ  
سُرُوطٌ فِي طَامِرِ الدَّرَايَةِ وَالْجُودِ شَرِطٌ ذَكَرَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ  
فَإِنْ سُرِقَ زَيْتُونًا أَوْ نَهْرَجَةً لَا يُقَطَّعُ حَتَّى يَبْلُغَ بِمَنْزِلِهِ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ  
وَفِي الْكِتَابِ أَشْأَانِ إِلَى أَنْ عَمَرَ الدَّرَاهِمُ مِائَتًا بِالدَّرَاهِمِ وَأَنْ كَانَ  
ذَهَبًا فَإِنَّهُ يَالِ أَوْ هَاجِرًا كَانَ قِيمَتُهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَالْمُعْتَمِدُ فِي الدَّرَاهِمِ  
وَرَنْ سَبْعَةَ وَعِنْدَ السَّامِعِ رَحْمَةُ اللَّهِ النَّصَابُ مُقَدَّرٌ بِزَيْتُونَةٍ  
وَعِنْدَ مَالِكٍ رَحْمَةُ اللَّهِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ وَعِنْدَ الْحُسَيْنِ لِأَنَّ الْبَصْرِيَّ

سَادِقٌ



رحمه الله يدوم وفي رواية عنه يقطع في العليل والكثير ومن  
 شرطها ان يكون فيه المسروق من وقت السرقة الى ان  
 تمام القطع عسر دراهم قوله من حرز لا شبهة فيه به  
 يقع الاحتراز عن الحمام ويستأذن للناس الدخول فيه قوله  
 كالقواكه الرطبة فيه اشارة الى انه يقطع في القواكه اليابسة  
قوله واللبن والخبث اشارة الى ان الطري واليابسة فيه  
 سواء قوله والفاكهة على الشجر فارقت قوله الفاكهة  
 اذا كانت على الشجر يكون رطبا وقد ذكر قبل هذا حكم الفاكهة  
 الرطبة قلت قد يكون بعض القواكه على الشجر يابساً  
 كالخوخ واللوز والمستحق قوله لو هلك نافعها اي حنظل  
 من ثقله فيها ونظير الحشيش والحشيش قوله مباحا  
 نظير السمك فانه ليس بمباح لكنه مباح في ارضه قوله  
 في دار الاسلام قتله بهذا الا ان جميع امواله مباحه في دار الحرب  
قوله المظروية الطرب النشاط قوله في سرقه  
 العبد الصغير هذا اذا كان لا يعتد بنفسه اما كان يعتد بنفسه  
 بمنزلة العبد الكبير قوله ويقطع في السباح خشب حليب  
 من الهند والقناجع قناه وهي خشبه يحل منها الرصاص وال  
 ولا ينوس وجه الباء كذا يحتمل ساكنان في غرض محله اذ من شرط

براد عام وان يكون قبله مدة قوله ولا يقطع على خائن وخائنه  
 والخائن الذي باعد المال امانه وخون كما في يدك من السوا المأخوذ  
 عليه كالصراف والمنتبه الذي باعد المال من طاهر البلد او  
 القرية قوله عما غيرا والمختلس الذي باعد المال من اليد سعة  
 همرا والغاصب الذي باعد المال جهرا لكن لا يقطع السبع بل  
 باعد على سبيل التغلب والقهر قوله وصاحبه عندك سواء  
 كان ناعما او كثر تقطان وسواء كان المتاع عندك او بحتة قوله  
 وناوله المناولة دادن حمزي قوله وان ادخل يدك في صندوق  
 الصديق وان سرق الصندوق وان كان صاحبه عندك بحفظه قطع  
 ولا فلا الردك الرشح الحسم الكي وتفسد ان يدخل في اليد من الجار  
 بعد القطع قوله حتى يتوب وعلامه بوبه ان يطهر سماء  
 الصالحين في وجهه في الحديث انقوا فراسه المومن فانه يظنون  
 الله تعالى والحديث يدل ان التوبة يعرف الله بها بالفراسة قوله  
 لا ان يحضر المسروق منه لم يقل الا ان يحضر المالك فان عندنا السارق  
 يقطع بحضور المستودع والمستعير والغاصب والمتأخر وكل  
 مؤله يد حافظه كالمؤمن والمضارب خلافا لغيره رحمه الله فان  
 عندك لا يقطع بغير حضور المالك قوله فان وطئها من السارق  
 معناه وطئها منه وسلمها الله وقضها الموطوب له قوله وفي

السرقة



على حالها لم يقطع لان العصمة لم يسلط الي الله ثم ولم يبق معصوما  
 حقا للعبد لانه لو لم يسلط العصمة لم يمكن القطع لان الله يمتنها  
 جميعا به دينار فالتكليف ابو العلا المغربي شعير  
 بد بحسب ما به عسكر ضمنت ما بالها قطعت في ربح دينار فالتكليف  
 محمد بن الحسن رحمه الله شعير هناك مطلقه غالت بهما  
 ومهما طامحت هانت على الباري قوله سقط القطع  
 عنه وقال الشافعي رحمه الله لا سقط بخرج الدعوى  
 لانه لا يحزن عنه سارق فودي الى سد باب الحد قلت  
 كل سارق لا يعلم ان هذا سقط قوله خرج جماعة ممنوعين  
فان قوله لا يعلم ان هذا سقط قوله خرج جماعة ممنوعين  
 او يكن موصوفه قوله خرج جماعة ممنوعين قلت قد  
 كفى تكن بطريق الشذوذ كما مضى ثم قوما وهم له كارهون فقول  
 دو الحال وهو تكن ومعنى قوله ممنوعين اي ما نعت للخص من  
 النصف عليهم قوله حسمهم بامام حتى يحد ثوابه فالمراد  
 من قوله تعالى او ينفوا من الارض الحسن والله اعلم فان المحسن  
 سمي من اهل الدنيا قوله الشافعي اذا اجابا  
 السحان بوجاهة محسنا وقتنا جاهدنا من الدنيا وهذا لان  
 السارق يحبس في السجن في السر فاذا سجن يكون متقيبا عنهم

معناه  
 بعد موت  
 الفسخ  
 من  
 قوما

نفيا

الارض قوله احذوا مال مسلم او دمي فتد هذا يكون  
 العصمة موقفة ثابتة حتى لو طعوا الطريق على المستامنين  
 لا حب الحد قوله يبيع التبع شق لظن كتاب  
 ال شره الشراب يسرق العقل كما يروي عن عمر رضي  
 الله عنه لا اشرب ما يسرق عقلي بالسرقه في المال وهذا في  
 العقل ويروي ان رجلا حار الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقال اني كسيت مال لا فيما ذا انما مني فقال صلى الله عليه  
 وسلم كسبك يا مكر ان كان حلالا يكون مصروفا الى الخبير  
 وان حراما يكون مصروفا الى الشريف فاد اسرق المال نحو المال  
 المسروق ان يكون مصروفا الى الشريف وحد الحمر شراب مسكر  
 مختصر من العنب وعند العرب هو الذي من ماء العنب اذا  
 غلا واشتد وقفه بالزبد وما يتخذ من العنب مما سوى المثلث  
 اذا غلا واشتد هو حرام وكذا المثلث عند محمد والشافعي  
 رحمه الله ونفع التمر وهو المسكر وهو الذي من ماء التمر والبطر  
 وسع الزبد وهو الذي من ماء الرطب حرامان ايضا عندنا فان طعم  
 كل واحد منهما ادنى طعمه فحلال وان استند اذا اشرب منه ما يغلب  
 على طعمه انه لا يسكن من غير هو كما في المثلث العنب عند محمد والشافعي  
 رحمه الله حرام ولا يأس بالحد لظن ونسب ان يجمع بين ماء



التمر وما الذهب وطعمها اذ في طعمه قوله في الدنيا الدنيا كذا  
وقال ابو عبد الله الباق دناه وهو القدره واقا الختم  
 فهو ختمه جاء او صفراء وقال خضرا او زهرا واحي اليه والرب  
 هو انما مطلق بالزيت وهو القير والنقير والبعد الحسنة الحسنة  
 اذا امرها من غير المعونة بسط بكذا المزية تترادف الختم  
 سوى سبب قوله او بشق طرح فيها مثل الملح او ما الحار  
 ولا يكد تحلها بقوله صلى الله عليه وسلم خير حل لكم حل خمركم  
كتاب الصدك والذبايح  
 المتاسبه من الكناس ان في لاشده حوا وطربا وكلاما بورثان العمل  
 وكذا الا صطاد في الحريش من ابيح الصيد فقد غفل والصدك  
 لغة برا صطيد ورطو على ما يصاد لان المصدر في طلو على المفعول  
 وهكم برا صباد ثبوت الملك لا الحل فيه حكم الذكاه وسرط ثبوت  
 الملك لا الحل لانه حكم الذكاه وسرط ثبوت الملك كون الصيد غير  
 مملوك وسرط الحل ان يكون ايضا من اهل الذكاه قوله  
 والبازي يجوز بفساد البياز ويخفيها قوله وسائر الجوارح  
 لقوله ثم وما علمت من الجوارح وعزل في يوسف رحمه الله انه اسدى من  
 ذلك اللب والاسد بانها لا يعملان لغيرهما اللب حساسه والاسد  
 لعل ممتنه والحق بهما بعض الحداة لحساسته والخريد مملو لانه

اذا قتل  
 في  
 الدنيا  
 كذا

العين فلا يجوز الا سفاحه هداية قوله وان ادرك المرسل  
 الصد هيا والمراد حيوة معتبره قوله الصد اما اذا شق بطم  
 وخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل اي من غير ذبح لان ما في اضطراب  
 المذبح فلا يعتبر وقال عند اي حصة رحمه الله لا توكل ايضا  
 لان هذا المقدار من الحيرة غير معتبر عندك كما في المردية فان الشاة  
 المردية في البر اذا كان فيها حيوة حقة فدحها لم يحل عند اي  
 حصة رحمه الله وان كان فيه من الحيرة فوق ما يكون في المذبح لكن  
 لم يتمكن من الذبح لفقد برائة او لضيق الوقت لم يוכל في طاهر الروام  
 عن الحصة وابي يوسف رحمه الله قوله جرحه فوات  
 حل اكله ولا بد من الجرح في طاهر الروام وهو الجرح في اي موضع  
 كان وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يشرط الجرح قوله في حال  
 التحامل التكلف على المشي مع المشقة قوله وقع في الماء لم  
 يוכל ولا بد في المسائل ان سبب الحل والجرح اذا اهتمعا وامكن  
 التحرز عما هو سبب الجرح رجع جهه اجزاه احتمالا وان كان مما  
 لا يمكن الاجتنار عنه حري وجوده يجري عمله لان التكلف بحسب  
 الوسع والله اعلم قوله المعارض هو السهم بلبايش ويحرر  
 عرضا قوله البندقة طينة مرقرة تدعى بها قوله  
 ولم تثنه اخته او هذه وضعف لانه سست كرون بجراحت

اذا قتل  
 في  
 الدنيا  
 كذا



وببيان كشتن والثاني ما المراد قوله تعالى حتى يخرج الارض منها  
 والوثني والمحرم قال رحمه الله الذبح في قرا الصدف كما هو  
 المحاد عند البعض يوجب الحرمه وهو الذبح في الشاه في  
الحول عند قدوم الامرا يكون الذبحه هرافا ويكسر الذابح لانه  
 اشرك عن الله مع الله تعالى في الذبح حيث عظم عمر الله تعالى  
 مدخل حيث قوله تعالى وما اهل به لغبر الله قوله في الخلق  
 واللبه الله اعلى الصدر والمرى مجرى الطعام والشراب  
 والحلقوم مجرى النفس وبالفانسته تاي كلو والودج  
 مجرى اللام قوله وان قطع اكثرها فلكل عند اني حنم رحمه  
 الله هذا احتيازا المصنف رحمه الله والمسيور في كتب مشايخنا ان  
 هذا قول ابي يوسف رحمه الله وحده والحاصل ان عند ابي حنيفة  
 رحمه الله اذا قطع الثلاث اى ثلاث كان حلالا وبه كان يقول  
 يوسف رحمه الله اولاً ثم رجع الى ما ذكره وعن محمد رحمه الله انه  
 عند اكثر كل فرد وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله قوله  
 بالذبح ليطه القصب فشره الموه حجر ابيض كالسكنجبين يذبح بها  
 النخاع فيطه ابيض في حرق عظم الرقبه بمثل الى الصلب والعنق  
 والحم لعنان في الكسس وبما وصل ان فافه زياده الم لا يحتاج  
 الله في الذبح وهو مكروه فان وصل زياده في الموصول

لانه يصير كأنه  
 اشرك بالله  
 2 الذبح

الى العظم ايضا قبل ان يسلخ النخاع فلتنا ذلك لا يمكنه مرا حنرا ريعنه  
 فكان عفا قوله ولا يحوز اكل ذي ناب المراد من ذي ناب  
 الذي يصيد بنابه كالاسد والذئب والتمردا سناهم والمراد  
 من ذي ناب الذي يصيد بخلبه لاكل ذي ناب وذي ناب  
 فان الحماه لها مخلب والعنبره ناب والثاب من سنان ما يلي  
 الرباعيات والمخلب للظاير كالظفر للاسنان وهو مصل  
 من الخلب وهو منق الجلد والموتير في الحرمه اما الا اذا لال السباح  
 موديات بنابها ومخلبها واما الخبث فهو نوعان خلق كما  
 في الحشرات والبهائم او عارض كما في الجمالة والمعنى في الحرمه  
 كرامه بقا آدم كمالا تعلو شى من هذه المرافف الذممه  
 الهم نالا اكل قال القافى الامام ظهير الدين رحمه الله  
 الغراب يراى في بلاد اسود انواع بلده زرعى يلفظ الحب ولا  
 ياكل الحب فلا يكره وتوحى منها لا ياكل الا الحب وانه مكروه  
 وتوحى مخلط الحب بالحف وهو غير مكروه عند ابي حنيفة رحمه  
 الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وما ذكره في المنس وهو بناء على  
 الغالب قوله الا السهمك قال مالك رحمه الله  
 وجماعه باطلاق جميع ما في البحر واستثنى بعضهم الخنزير والكلب  
 ولا سنان وعن الشافعي رحمه الله انه اطلقه لكل كاله



**كتاب** **الحل** **ضحيته** **كسر**  
 الهن وضحاها وفتحها المتأسيه من الكنا من ان حل الصلح موقوف  
 على اراقه الدم فكذلك بوضحة واجبه لان بوضحة اسم الشاه الق  
 بضحى بها والقنى وهو اصل النصاب شرط في وجوب بوضحة  
 لكن النما لسر شرط وعلق بهذا النصاب وهو بوضحة الفطر  
 وهران الزكوة ووجوب نفقه ما قارب قوله واولاد الصغار  
 هذا رواه الحسن عن ابي جعفر رحمه الله وروى عنه انه لا يحب  
 عن ولده ومنوطا من الرواية وان كان للصغير مال يصح عنه ابوا  
 وصيه من ماله عند ابي جعفر وروى عن يوسف رحمه الله وما كاله الصغير  
 ما امكنه وبتناع ما بقى ما يبيع بعينه في الميت مع بقائه كالقطع  
 والحراب والغربال قوله حتى يصلى امام العبد اى يتم  
 الصلوة حتى لو ذبح بعدا فقد قد والنسب لا يحل ما لم يفرغ من  
 الصلوة والمراد بصل الصلوة حتى لو صلى اهل المسجد ولم يصل اهل  
 الحبانة احرازه استحسانا لا لار صلوه العبد في موضعين بل لثمة بخلاف  
 الحبحم لان الجمعه جامعة الخبايعات فلو صلى في موضعين لا يكون  
 جامعة والمعتبر بها الاصلح لا مكان المالك قوله الخذ  
 من الضار وهو ما الى عليه اكثر السنه التنايا ابن هول وابن ضعيف  
 وابن خمس من دوى ظلف وهف قوله ويصدق في مجازها

هذه الرواية  
 من كتاب  
 في فضائل  
 النبي صلى الله عليه وسلم

في الحديث كلوا وادعوا واخرجوا اى تصدوا لان الصدقة اقوى  
 التحويلات لانه يبيع الدنيا بالآخرة وحصل بها رضا الله تعالى والله  
 اعلم **كتاب** **اليمين** **لرايمان**  
 في الله عمن عن القوة قال الشاعرا اذا ما رايته  
 رجعت لمجد ملقاها عراية فاليمين اى بالقوة وفي الشرع عمن  
 عن عقود في الخبر على المستعمل لخصم الصدق منه بولاما  
 ان الخالف بقوى به على تحصيل الشرط ان كان اليمين على امر بريد  
 او لامتناع عن الشرط ان كانت على امر لا بريد والمناسية من الكنا  
 ان اليمين سرية لسقوى الخالف بما على ما قرنه بئامن حمل وبيع وراحمه  
 سقوى بها لم يرد على الصدقات قال صلى الله عليه وسلم  
 عظموا صحايكم فانها في القمامه مطاملكم قوله على يمينه اضر  
 الصواب بلى وان كانت الرواية محفوفة على تأويله قسام  
 قوله لايمان على يمينه اضر اى بالله تعالى قوله بئامن  
 الغموس اعلم ان كل فعل من فاعل يسوى فيه التذكير والتانيث  
 قال صلى الله عليه وسلم سواد آرسو هاء ولو دخير  
 من حسنا عقيم ولم يقل ولون وكل فعل بمعنى معول يستوى  
 فيه التذكير والتانيث يقال هذه امر له فعل بلان اى معنوله وانما  
 لم يقل عقمه في ذلك الحديث لان العقم صفة دائمة في ان يورثها

على الصدقة  
 طاملكم



احرا على فعل من مفعول وقوله بمن الغوس وقوله  
 اهل الكوفة في حوزهم اضافة الموصوف الى الصنف فاما على قول اهل  
 البصرة فيمن الغوس فقولهم لفلان عاى دين كاذبا والفقير  
 فانه قد يكون على الحال ايضا مثل قوله لفلان عاى دين كاذبا والفقير  
 من من الغوس ومن اللغو بعد الكذب وعند السامع رحمه الله  
 بمن اللغو هو قول العرب لا والله بكى والله نوكدون به كلامهم ولا  
 مخطر بالهم الخلف ولما اختلف في نفسهم اللغو على المواضع  
 بالرجاء وان كان مخصوصا عليه قوله والمكة والناسى سواء  
 الناسى في المنع وان جرى على لسانه من غير قصد كقول  
 القائل لعنه الا فانتنا فقال بكى والله قوله  
 بصفة من صفات ذاته فعل صفات الذات فالاحوز ان يوصف  
 بصفة كالقوله وامثالها وصمم الفعل ما حوز ان يوصف بصفته  
 فقال اعطى فلانا ولم يحط فلانا العضب غلبات دم القلب على  
 وجهه وظهر الله في حاله على ابدية الاسقام والمراد هنا  
 ارادة الاسقام فاكى وهو الله عنه قيل في مثل هذه  
 الصفات الى الله تعالى انما اض واكثر اعراض وامان قوله  
 كائنه والقدان اما اذا قال انا نرى من النور والفران تكون حسنا  
 قوله وسخطه السخط لا يكون الا من البراء والعظماء

كى  
 على نفي  
 الواحد  
 بالرجاء

الله

دون براكفا والنظر اورد العصب سنجلة النوع من يكون اعظم من  
 السخط فقال سخط السلطان ولا يقال سخطا كحتام قوله  
 والناسى النسيان في اليمين ان يكون مدحوشا سلفا بلفظ  
 اليمين ثم تذكر انه بلفظ باليمين ويحتمل ان يكون المراد من التا  
 الخاطي لان الخاطي غير مذكور في الكتاب قوله فليس  
 مخالف اي دون الله قوله اولفيلين فلانا قال روى  
 الله عني اليمين في الفعل بلفظ ان يكون موقفة هي صورة ركنك  
 ويكفر قوله ومن حرم على نفسه شيئا مما ملكه لان ما له  
 مملكه فهو حرم عليه فلا يغد التحريم قوله لم يصبر حقا  
 اي بعينه بل بعينه وهو اليمين قوله استباحه اي عامله  
 معاملته المباح قوله ومن نذر نذرا مطلقا بان قال عاى  
 نذر ولم يقل ان لا افعل كذا فهذا الكلام كلف اليمين بتدبير  
 النذر وليس اليمين قوله وان سماه بان قال لله عاى  
 صوم يوم الجمعة مثلا قوله وان علق نذره بشرط فقال  
 ان قدم فلان او ان اشفى الله من نفي قوله والكذب  
 لم يحث وان كان لفظ السبت اطلق على المكعبه قال الله  
 تعالى ان طهر الله لفظا من واصل هذا ان حقيقة الكلام ترك  
 بوهو خمسة بدلالة العادة كما في مسلتنا وبدلالة سياق الكلام



وبدلالة اللفظ في نفسه وتدلالة حال المتكلم وسوى الكل في انشاء  
المسائل قوله وصارت صحراء حيث لان الصفة في  
الحاضر ولو بناها صاما او مسجلا لم ثبت دارا فدعها  
لا بحث قوله اذا قال له تكلم ربه قوله فلان اى زوجه  
فلان هذه واما اذا لم يقل هذه لا بحث قوله اذا قال  
لا اكلم عند فلان هذا فباعه بم كالمه الخالف لم بحث عند  
ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله بحث  
قوله فصار كبشا فاكله حيث الاصل ان كل صفة تصلح  
للمنح فالممنوع تلك الصفة وما لا يصلح للمنع لا يستل  
الممنوع تلك الصفة وكونه شاما او حملا لا يصلح داعيا الى  
الممنوع والمنع فلا يفتد بالمنع قوله فهو على ثمرها  
والله تعالى عنه الشجر اذا كان فاكولا كالتين بالمرح  
الممنوع على نفس الشجر وان لم يكن فاكولا ان كان له شمر يقع على  
ثمرها وان لم يكن له شمر يقع على ثمرها قوله فاكل سمكا  
لم بحث عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا لهما وان اكل من لحم  
سائر الحيوانات سوى السمك بحث قوله فاكل من  
خبزها لم بحث عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا لهما قوله  
ولو اسفقه سف البراءة والسرقة وكل نوى باس اكله من

ومحلف

باب لبس ولا يستغافر مثله بكف خور دل قوله الا الله نام حيث  
واظف رانه لا بحث لانه كما لغاب كذا ذكره في المبسوط وفي بعض  
روايات المبسوط شرطه ان يؤقظ به بوقته وعليه مساحنا فوه  
دانه عند اى دابة عند المادون سوا كان يدريها او غير مدريون  
عند ابى حنيفة رحمه الله لم بحث وهذا اذا لم يوافقا اذا نوى ولم يكن  
اللبس مستعرقا حيث وعند ابى يوسف رحمه الله بحث في الوجهين  
اذا نوى وعند محمد رحمه الله بحث في الوجهين نوى او لم يوافقا  
كل داعر الداعر الحديث المفسد يقال عود داعر اذا كان كثير  
الدخان قوله فهو على اللحم دون البارد نجان اى لا دون الغيبة  
فاما اذا نوى فهو على من نوى قوله على ما يكس اى يطعم به  
التنوير او يدخل فيه من كس الرجل راسه اذا ادخل راسه حيث فيه  
قوله فكل من فعل ذلك لم بحث لان حقوق العقد راجع الى  
الوكيل دون الموكل بخلاف الكا والطلاق لان الوكيل سفير فلهما هذا  
اذا كان الخالف بمن سافر العقد بنفسه اما اذا كان لا سافر بنفسه  
كالسلطان والقاضي فانه بحث لسرا الوكيل قوله سريرا هذا  
اذا قال لا يحملني على هذا السرير فاما اذا قال لا يحملني على سريري بحث  
وان جلس على سريره فليس عليه قوله وفوقه قدام سوا كان  
محسا او غير محسن القدام تركه تركك والمحيط جازي قوله

رابعة

والجبر















للاذ آرشهاده قوله والشهاد في الحد ويخير هذا اذا كان اليهودي اربعة  
 في الدنيا اقا اذا كان اقله بخور الاقدام على الشهادة ويصدر شهادته قرفا  
 قوله بقبه الحد وداي سوى حد الدنيا قوله في الستة العلامه وقد  
 كانت العلامه اصلا في العهد واصلها وقد اكتفى في زماننا بتزكية السيد  
 بخبرنا عن الفتنه قوله اذا راي خطه الخط على نوح من مذكر والمذكر  
 ما يذكر منه الحادثه وامام واما ما لا يتذكر منه الحادثه فالمعتز به  
 المذكور في اقسام اختلاف قوله ولا يقبل شهادته الا على شهاده بلا عي  
 في باب الشهادة واعقاد النكاح ثابت وكذا التحكيم والسر له الاداء  
 والحدود في العقد ونظره والعبد والاصح بوجه محامها وليس لها الا بغير  
 والاداء فاما على حالها قوله ولا يؤمن من الشرب وهذا في غير الحد  
 قوله لا يأكل الرق واسرط في الاصل ان يكون اكل الربوا مسمورا  
 به لان الانسان لا يمكنه التحرر عن اسباب النفسك للعقل قوله  
 الاعمال المستقبه وقيل المستحقه من السحاق اي خفيف العقل  
 قوله السلف جمع سالف وهو الماضي وفي الشريعة اسم لمن يفلد  
 من هذه في الدين كما في حقه رحمه الله واصحابه ايموي من لان النفس الى  
 سبله من السهوات وانما سمويه لما عتيم موى النفس مخالفتهم  
 السنه كالحوارج وغيرهم الخطا به قوم من المروافص ينسوزن الى الحطاب  
 الكوفي محمد بن ابي وهب وكان من عم ابي عليا الله الاكبر والحفص الصادق  
 الا

الاول

الا الله الا صغر ومم كانوا يدينون شهاده الدور لموافقهم على مخالفتهم  
 قوله وان لم يحضه الامام الزيادة لا البت معها قوله  
 والحنث قبل اذا طلع الحنث لا يقع شيئا فقبل البلو لا يقبل شهادته  
 ويجوز البلو في طهره احدى العلامتين فلا يكون فيه مطحنا  
 فقبل شهادته قوله وان مخالفتها لم يقبل معتبرا لموافقته  
 من حيث الحق لا من حيث اللفظ كما اذا ادعى رجل على رجل اياه  
 استوراها من فلان عن صاحب الدك وشهد اليهودي على الملك لا يقبل  
 بين الدعوى والشهادة ولا يمكن التوفيق ايضا بين الملك المطلق وبين  
 الملك سبب لانه في الملك المطلق يدخل الزوائد المنفصلة وفي الملك  
 سبب لا ولو ادعى الملك المطلق وشهد اليهودي على الملك سبب  
 قبل الشهادة لانهم شهدوا باقل مما ادعاه المدعى قوله في اللفظ  
 والمعنى اختلاف اللفظ والمعنى ان لا يكون مترادا كما اذا شهد اهلها  
 بالالف وبآخر بالعين والمتراد في كل اذا قال اهلها وصبه وبآخر  
 قال نخله واما اذا ادعى الحد على الفاء وحمسمانه واهل البيت من شهد  
 بالف يقبل الشهاده لانها في الف قوله لم يقبل الشهادتين  
 لعدم النصور قوله ولا سمح القاضي السدني على جرحي اي على  
 الجرح المحرر بان ادعى انه غير مقبول الشهادة وانه اكل الربوا  
 بهذا محرر لانه لا ادعى حقا عليه وهذا لا يدخل تحت القضاء بخلاف

لو ادعى  
 على  
 خلاف



ما اذا اقام الشئ عليه اخذ المال في ذلك قوله على هذا الباطل  
فلما شهد على وجه رتبنا اهل في هذا قوله لا يحل تحت القضاة  
صمنا لدعواه المال قوله ولا يحكم بذلك من الجائز لا يسمع القاض  
الدعوى كما اذا ادعى حقه حظه ولكن يحكم بوجهها الى المالك فهذا  
قائه قوله ولا يحكم قوله من شق به وهو هذا لان اوله  
واخر انان قوله وشهد القضاة عند الاداء شهد ان فلانا شهد  
ان فلان على فلان كذا واشهد في على شهادته واسم ان شهد على سهاد  
وانا شهد على شهادته بهذا طوله وبما قصر ذكر في الكتاب قوله  
اشهد في السوق تفسير التفسير يقول عن شرح رحمه الله فانه كان  
يذهب الى سوقه ان كان سوقنا او الى قومه ان كان غير سوق في بعد العصر في  
اصح ما كان في او يقول ان شرحا بكم السلام ويقول انا واحدنا هذا  
شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس وذكر في المبسوط شاهد الزور  
المقر على نفسه بذلك اما لا طريق لاثبات ذلك بالنسبة لانه في الشهادة  
والبيانات شرعت للاثبات ثم الرجوع عن الشهادة يقال للشهادة  
فلما اقرنا كتابا قوله الرجوع عن الشهادة ان  
قوله بخبرة الحاكم اي حاكم كان قوله وان رجع احد ما صحت  
النصف ولا يملك فيه ان المعتبر بقا من يعي لا رجوع من رجع ففي دعوى  
المال بعد القضاء ان يقر اثنان من السوء في كل الحق وان يعي واحد في  
النصف

لان البقا اسهل من ابتداء قوله اشهدناهم وعملنا قتل هذا قول  
محمد بن محمد الله اما عندهما فلا يعمون قوله شهدناهم باليمين الى  
آخر والمراد بمن المطلات والعنا في الطلاق قبل اللفظ واما بعد اللفظ  
فانه لا يجب على احد شئ ولو رجع سهو الشرط جازمه اختلف المشايخ  
فيه كتاب قوله ادب القاض في الادب  
الادب وحسنه المادة وفي العرف براد بعبارة عن محاسن الاخلاق والرياضات  
المجسومة في المغرب عز في زيد الادب اسم يقع على كل رياسة محمودة تنحصر  
الاشيان في فضله من الفضائل قوله ويكون من اهل الاحكام وهو  
بذل المحمود لنيل المقصود وهذا ان يكون حاديا علم الكتاب ووجه  
معانيه وعلم السنه بطرقها ومتونها وهو معاشها وان يكون مصيبا  
في القياس عما لما يعرف الناس وهاضله ان يكون صاحب الحديث له معرفة  
بالفقه او صاحب فقه له معرفة بالحديث كذا يستعمل بالقياس في صحيح  
النص وانه شرط الاولوية حتى لو قلنا لجاهل بضع عنديا وعمل يتيقن  
غيره قوله ولا يباين قوله لا يباين ناس قوله ان يطلب  
الولاية اي بالقلب ولا يسأل اي باللسان قال صلى الله عليه وسلم لا يباين  
لا يسأل الا ما ن فالك طلبتها وكلت اليها وان عظمها من غير مسئلة اعنت  
عليها قوله ديون القضاة في الخزانة في فيها السجلات والمحاضر  
والصلوك من دون اذا رجع قوله ويستظهر اي يستوثق من هذا  
الكفيل



قوله ولم يحبسها فيما سوى ذلك كضمان المصوب وضمان الاعتاق وارش  
 الخانات قوله في الحقوق كالدين والعين الذي لا يحتاج فيه الى اشارة الله  
 كالضمان والعقار اقام الميقول الذي يمكن اشارة الله فلا يقبل عندنا  
 حصة ومحررهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في العبد يراقب  
 دون اياه وقال ابن ابي لي رحمه الله تعالى في صحيح ذلك والفتوى على هذا  
 القول لتعامل الناس من شرح الطحاوي قوله لم يقبله وفي بعض  
 النسخ لم يقبله قوله او يكون قول لا دليل عليه اي دليل يعتمد عليه  
 بل يكون قول لا يهوى التفسير لا يكون مستنبطاً من اصول الشريعة قوله  
 والفاسق بالفاسق يجب ان يجوز بحكمه عندنا كما في المولى من اهل بيته  
 وعدم الجواز فيه يكون بطريق الاحتياط كالنوفى بقاء العبد لا يجوز لكن  
 لو تضاف النوفى كتابت القسمه  
 القسمه من نواح القضاء فلهذا ذكر بخله في اسم من لا يقسم لغه وحرف الشريعة  
 عنان عن جميع النصب الشائع قوله ولا يحبر الناس محتاه لا يحبرهم  
 على ان يستأجروا قوله وتذكر في القسمه انه قسمها تقويم يعنى القاي  
 يكتب في السجل الذي يكتب للقسمه انه قسمها تقويم لتقصير القضاء  
 عليهم لانه يعلق بموت المورث احكام كوقوع الفروقه بينه وبين زوجته  
 وعقوبات اولاد وميراثه وهلول اقباله وحمد الوكالت القسمه  
 بالسنة بعد عنهم حتى لو ادعى واحد منها على الميت لا يحتاج الى اقامه  
 السنه هي موته

كتاب

وكذا لو ادعى ام ولد او مولى العتق والقاضى يقضى بالعتق ولا يكلفها  
 اقامة السنه على موته قوله واذا حضر وارثان فيه اشارة الى ان  
 لو حضر واحد لا يقسم قوله والدار في ايدهم اي في ايدي الحضور  
 وذكر في المبسوط والدار في ايدهما والعقار فيما بينهما قوله ان يصور  
 فانقسمه اي على قرطاس الحفظه واما ان يرفع ذلك القسطاس الى  
 القاضى حتى يتولى اراقع بينهم ان لم يأمروهم بالاقراع وقوله  
 ويعده اي يسويه على سهام القسمه وتروى بعزله اي يقطعها بالقسمه  
 عن غنى ويزعه ليعرف قدر ويعوم البناء لحاجة الله في اخرجهم  
 بلقب نصيبا بالاول الى آخره قال برهام حمد الدين رحمه الله صورته  
 ارض من جماعة لاهلهم سدسها وللآخر نصفها وللثالث ثلثها بجهاتها  
 ستة اسهم وبلقب الحزب الاول بالسهم الاول والذي يليه بالتالي على هذا  
 فمن خرج اسمه اولاً وله السهم الاول فان كان ذلك في سهمه فان كان صاحب  
 الدار له الحزب الاول وان كان صاحب الدار له الحزب الاول والذي  
 يليه تاينضم اليه فتمت الحقة الى آخره قوله ولا يدخل في القسمه الدراهم  
 صورته دار من جماعة فارادوا قسمتها وفي احد الحاضرين فضل بناء  
 واراد احد الشركاء ان يكون عوض البناء الدراهم واراد الآخر عوضه من  
 سارص ولا يكلف الذي وقع في نصيبه ان يرد بآء البناء الدراهم  
 عزاله الا اذا عذر بخسار للقاضى ذلك فالصواب هذا لان يكون الدراهم

كتاب



امن التركة لانه قد قبل هذا ولا يقسم الحسنين قوله ولا يعتبر عند  
ذلك هذا قول محمد رحمه الله وعند ابن حنبل رحمه الله يقسم بايمان من علو  
بناي السفلى وعند ابن يوسف رحمه الله ياتي من السفلى بناي من العلو  
قوله فملت شهادتهما قال الطحاوي اذا قسمتا باجر لا يقتل  
شهادتهما بالايمان واليه مال بعض المشايخ قوله استحق بعض  
نصيب احدهما بعينه الى اخره ذكر اختلاف في المعنى والحق ان اطلاق  
في استحقاق بعض شئ من نصيب احدهما فاما في استحقاق بعض معن  
نفسه القسمه بالايمان من ائمه كتاب الأكراه  
القسمه من توابع القضا ولو اقره والاضاء الدائم الحق من الحق  
وبراكره براختيار على الباطل من الباطل ترااكره اسم لفعل بفعلة المور  
بغير صديق به رضاه او بفسد به اختياره ولكن بالضم المسقة والق  
مكلف ما يكون فعله واعايم اراكره نوعان كاطل بفسد براختيار وجوب  
الاختيار كالاكره بالقتل وقطع العضو وقاصد بعدم الرضاء ولا وجوب  
الاختيار كالاكره بضرب شوط او سوطين وبراكراه بالقتل او الحبس والأكراه  
بجمله لا ياتي الخطاب لان المكن مستل ولا يلائم حقوق الخطاب قوله  
ما تؤعده الضمير في به راجع الى كلمة ما ثم ما وقع عليه ترااكره نوعان الامور  
الحسنة والامور الشرعية والحسنة كالاكره على الحكم الخنزير واشياء  
والشرعية كالطلاق والعتاق ثم الامور الحسنة على بله الامور اذا كان

براكره كاطا في بعضها ساج وفي بعضها برخص وفي بعضها محرم اقا  
الذي يباح كاطل المسنة وشرب الخمر واثباتها واقا الذي يبرخص كاجراء  
كلمه الكفر واقا الذي يفسخ كاطل ولا يبرخص كالاكره على الفل والأكراه  
الذي على الدنيا واقا الامور الشرعية على نوعين براختيار ولاقول  
قالا اختيار نوعان ضرب بجهل النفس ويتوقف على الرضاء كالمسقة فيفسد  
نوعه براكره فابوجب براختيار وما لا وجب ونوع لا يجهل النفس ولا يتوقف  
على الرضاء كالطلاق واليمين والندب فلا يؤثر الاكره فيها ولا يفسد  
هذه التصرفات واقا الاقرار وهو بطل بالكون سواء كان اقرارا بما  
يجهل النفس او لا يجهل ولا اكره من هانت المكنه ان يكون له قدر على تحقيق  
ما او عمنه ولا اكره من هانت المكن ان يكون غالب طنه انه لو لم يقدم على  
اكره عليه تحقيق او عمنه به قوله اولها وقع على قوله ما وقيل  
هذا اهلا في عصره زمان يوعده واولها وقع على قوله بالضرب  
الشديد قال محمد رحمه الله ليس في هذا تقدير انما ذلك على حسب  
ما يرى الحاكم قوله ويوعده مكنه المسترى اذا اقتضى المسح مكنها  
يكون المسح امانه في ذلك وكذا الدايح اذا اقتضى الثمن مكنها فلهذا قال وهو  
غير مكن قوله ومن اكره على ان ياكل المسنة ترااكره ان ما يباح تناوله  
حاله المخصه ساج حاله ترااكره بوعيد تلف وما لا فلا قوله ويؤري  
ان يحرقه اسلام في نفسه ويظهر خلاف ما اضمر قوله لم يسعه اه

واما الامور







كذا في التفسير وقال ابو امام ابو الدین رحمه الله هو ان يتكلم من غير  
 ضرب حراج ولا جنة عليهم التبرک جمع تركي والروم جمع رومي والمراد  
 كفار الترك ونصارى الروم الحولة ما يحمل عليه من فرس او بعير او خيل او حمار  
قوله لا من الحسن في رواه عزله حيفه رحمه الله لا ينفك من الحسن  
 ايضا لان حتى لا يصنف الملائكة تعلي بالحسن قوله من قبل قسلا هذا التسمية  
 التي بما نزل الله لان العسل لا ينفك كقولهم نعم اني اراي اعصر خمرا وسمي ما على الفتوة  
 من الثياب والسلاح سلبا لانه يسلب عاليا ويؤل الله ومركبه يوضع طوف  
 على كلمه ما ويجعل مرفوعا لانه خبر سلب فلو قبل بالجر لا يكون الكلام صحيحا  
 لانه يكون عطف على قوله وسلبا محذوف يكون المركب على المعنوي كما ان السلاح  
 على المعنوي يكون حرفه الرفع مفعول من الجلام رواه تعليلا قوله في  
السرذون فرس العجم والعناق والعز في دسل عناق الخيل كذا في  
 وح كل منها كما ان نقصان الكمال في السرذون الثياب عند الوعد والنقصان  
 في الطلب والهروب والعناق في الطلب والهروب اقوى دور الثياب فليست  
 استويا النفاق الهلاك في الغرض المطاوب ومنه البقية قوله فخر بلفظ  
 نفق لانه هلك في الغرض المطلوب وهو الجهاد يوجه بهم اي عطى لهم شئ قليلا

قوله يدخل فخر ذي القدر في فهم اي ايام ذي القدر يدخلون  
 في سهم الثمان ومساكن ومساكن ذي القدر يدخلون في سهم المساكين  
 وانما السبل من ذي القدر في ذلك المنع قوله فان غزيتهم  
 مواز يدسر عيب المسبح فاما الاسير فهم والذين اسلم منهم هما اربابا عيب  
 المسبح لانهم لم يلقوا الا امانه بخلاف التاجر فان اقام سنة اي من حين حاله لا اقام  
 ان اجمت سنة لا من حين دخل دارنا على خطاي يردد راضيا بفقوه  
 فان استرل وقطل في آخر نفس ليقول على خطي قوله ما او جف عليه المليون  
 اي اعملوا احسانهم وبكاهم في تحصيله وبما يخاف براقصا والوا هذا مثل براقص  
 القوا جلوا عنها اهلها والجنبة اهدت نفس المسلمين فصدت الى صاحبهم لكن  
 لا فحس في مثل هذا المال لانه ما اهدى بالعتال ارض العرب وهو ارض الجحاز وهو  
 تمام واليمن وحكه وطائف واليمنية بغي البادية العزيب قرية من قرى كوفه  
 اقصى حرو في رواه اقصى صخر ومما واهد ومما من بغي المم وسكون اهلها اسم  
 رطل اي حمله وسمي الموضع به وهي قرية باليمن وسمي السواد سواد الخضر  
 اسحار وزروعه ومعقه حلوان ارض سواد العراق عرصة منبسطة الى ناحية حلوان  
 من الجبلان العليك سكون اللام قرية موجودة على العلوته وهي اول العراق  
 عمادان حصن صغير على وسط البحر في المثل لسوا وراة عبادان قرية  
قوله والنصارى عيسى بن مريم وكان القناس من يكون خراصة لانها من حصن  
 ارض الحراج لكن القناس ترك ما حيا في الصحابة فانهم وظفوا عليها العز

عرفا تفسر



ورأى عند محمد رحمه الله ان التونة فثما مو غنير من صر علم بدور  
مع الماء لانه سبب للنار وسبب الخراج الارض النامية فيعتبر في ذلك الماء  
قوله نهر الملك على طريق الكوفة من بغداد يزود جرد ملك من ملوك  
العجم الحرب ستون دراعا على ستين دراعا نذرا في الملك اني سرون  
وذراعه سبع فضات او تسع مشناه وكلاما واحد والمراد من سبع  
فضات مع كل حصه ايام موصوحي وتسع مشناه ان لا يكون معه  
ايام كذا فتشده شمس على ايام الخواص رحمه الله وقيل حبيب كل  
بلد ما تاروه جريبا فمن جامع المحبوب في الفتن النما شتمى ثمانية ابطال  
قال القافق برام طهر الدين رحمه الله العبد من الخطة  
او الشحس وفي سرح الطحاوي قف من ما يزرع فيها وقوله درهم  
عطف على قف وهو وزن سعه ومن الرطبه بالغه لا سفت الطب  
الخل المتصل بالانصل بعضها بعض على وجه يكون كل الارض شقوقه  
بها فان لم يطوق ملكا في جميع ما تقدم من الحرب الذي فيها فصر درهم  
ومن جميع الرطبه وغمرها ونهاه الطاقه ان تبلغ الواجب نصف الحار  
لان الله نصف عن الانصاف لا حطام من استتصال العمل الذي  
فكنسب اكثر من صاحبه ولا مال له والموسط الذي له مال ولكنه لا يستين  
ماله عن العمل والغاوي في الغنا هو صاحب المال الكس الذي لا يحتاج  
الى العمل وقيل القافق الذي ملك عشرة آلاف درهم فصاعدا

والموسط الذي ملك مائتي درهم فصاعدا والعمل الذي ملك مائتي درهم  
قافق درهم او لا ملك شيئا من شرح القافق وقوله درهم ويوضع  
الجزءه على اهل الكتاب سواء كانوا من اهل الحرب او العجم الذي العمل  
والداس قول درهم ويحبس ثلاثه ايام وفي الحامع الصعير المرند  
عصر عليه سلام فارابي قيل وتاويل لاول انه ان يستعمل فمها  
قوله درهم زوالا من ايام موصوحي وتفسره ما ذكره  
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند مالك قوله درهم  
وما ناعه او استقراه اعلم ان تصرفات المرند اربعة انواع نافذ  
بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق لانه لا يقتضي حقيقه الملك  
وتمام الولاة وباطل بالاتفاق كالنكاح والديعه لانه بعد  
الملة ولا حله له وموقوف بالاتفاق كالمناوضه لا بها حقيقه  
المساواه ولا مساواه من المرند والمسلم ومختلف فيه في توقفه  
كالسج والشرا عند ابي حنيفة رحمه الله بوقف وعندهما سيف  
الا انه عند ابي يوسف رحمه الله ينفذ كما ينفذ من الصبح وعنده  
محمد رحمه الله ينفذ كما ينفذ من المريض وقوله درهم فما وده في  
بدور رثته اساره البرانه لا ما هذ مال عن ملك الوارث لان  
النساء بالخوف فلهما دليل صحة فلا ينفذ الثغر موضح  
المحاقه من العرو لا تلام وان كان في قول العرو والقنطرة ما

الطحاوي  
درهم



بينى على الماء للعبور والجسر عام كتاب

البحار  
النفسى

عن عنها اجمهرهم على اخرجهم اي اتيتم قبلهم كتاب  
الاستحسان في تسميته هذا الكتاب اختلاف من المشايخ  
بعضهم سماها كتاب الكراهية وبعضهم سماها كتاب الاستحسان  
والمناسبه من البائس في الباب المتقدم بيان الجهاد ومنه يحصل  
العتام لا محاله وهذا الباب لبيان ما يحل استعماله من العتام وما  
لا يحل قوله ولا باس بتوسك وكذا اذا جعله مرفعه او  
سرا وقالوا لا يكره ذكر القذوري رحمه الله قول محمد رحمه الله  
مع قول ابي يوسف رحمه الله وذكر الفقيه ابو الليث قوله مع  
قول ابي حنيفة رحمه الله الحرير ما يكون سداً ولحمته ابرسما وكذا  
الدباخ لا انه يكون بنفسه الاحكام حاصه راوود حراقتن في المثل اللحم  
ما استلب اي اتم ما استلذات الخنز اسم لدايته ثم صار اسماً للشوب المتخذ  
من دبه قوله ولا باس باستعماله ثيه الزحاح ذكر في شرح  
الطحاوي ان خماراً اذا فيه الذهب والفضه من الجريد والصفد  
وغنهما يجوز الاكل والشرب بلا كراهية قوله ويقبل في  
المعاملات المعاملة فيما يكون من العباد والديانة ما يكون من

الدِّبِّ وَالْعِدَّةِ وَالْأَوَّلِ مِثْلَ الْوَكَلَاتِ وَالْمُضَارِبَاتِ وَالْأَذْنَ  
عَنِ التَّجَارَاتِ وَاللَّيَّاتِ كَالْأَخْبَارِ بِحِلِّ الطَّعَامِ وَحَرَمَتِهِ وَ  
وُطْأَةِ الْمَاءِ وَخُفَاسِنِهِ وَالشَّهَادَةِ بِمَلَالِ رَمَضَانَ وَأَهْلِي النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى لَوْ أَحْبَبَ فَاسَقَ بِخَاسِنِهِ الْمَاءَ وَوَضَعَ فِي  
الْقَلْبِ كَذِبَهُ حَانَ التَّوَصُّيُ بِهِ بِخِلَافِ الْعَدْلِ قَوْلُهُ وَيَنْظُرُ  
الدَّخْلُ مِنْ مَثَلِهِ إِلَى حِلِّهِ إِلَى فَرْعِهِ أَيْ حِلِّهِ النَّظَرُ تَكُنْ سِوَالِي  
أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى فَرْعِهِ وَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ لِلدَّخْلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عَوْرَتِهِ بِنَفْسِهِ  
مِنْ شِمَالِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى عَوْرَتِهِ قَطُّ وَهَامِهَا  
بِمِثْلِهِ قَطُّ قَوْلُهُ فِي أَقْوَاتِ مَا دَسَّسَ وَالْهَامُ وَهَذَا عِنْدَ  
أَبِي حَسَنٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو نُؤَيْسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْإِهْتِكَارُ

في كل شيء يضرب بالناسد والله اعلم كتاب  
الوصايا الوصية والوصاية في معنى المصدر مأخوذ من وصي  
اشي بالشئ اذا وصله والوصي توصله بالوارث ثم سمي الوصي  
به وصيته محازا والمناسية من هذا الباب ومنع ما تقدم ان  
لكل المعاطلات تكون في حاله الصحة وهذا معاملة في حاله المرض  
فقال الوصية عمر واجبة على من له سائرهم اثبتت بحد صبه  
يقولهم وهي مستحبة قوله لا يحوز الوصية لو ارثه الميراث الواثقة  
بالفعل لا بالقوة حتى لو كان له اب واخ او اخ وابن او اخ واوصي

درب من قار  
واصبه



للاخ او لاني لراخ حان فالمعتد كونه وارثا او غير وارث وقت  
الموت لا وقت الوصية ولا يحون الوصية للقائل عامدا اكان مخطئا  
لعلم ان يكون شيئا شرار وصادرة الوصية للقائل ان المخرج اذا اقل  
للمجروح ثم مات قوله او هو الى جمل اى جعله وصيا قوله  
محوز ان هو المسلم للقائل اى الذي في المستأمن وان كان  
قوله اخر حرم القائل عن الوصية فيه اشارة الى صحة  
الوصية لان الاخراج بعد الصحة صور المحاماة ان يكون له عند ان  
قيمة اهلها الف ومانه وراخر ستمايه او مائة الف ومانه  
بما له لعلان وراخر ثمانية لعلان اخر فمهما قدر حصلت المحاماة  
لاحد منهما بحسمايه وراخر مائة وذلك كله وصية لان في الموصى  
فان لم يكن له مال غير العدد من ولم يحز الورثة حارت مجاباتها بقر  
الثلاث فكون الثلاث بينهما اثلاثا بضر الموصى له بالالف بحسب  
وصية وهو الف وبضر الموصى له بحسمايه بحسب وصية وهي  
حسمايه فصارت الثلاث بينهما اثلاثا وصوره السبع مائة ان هو  
يعق محمد بن قيمة اهلها الف وقيمة رآخر الفان ولا مال له غيرها  
ولم يحز الورثة بعق ان حمل الثلاث وثلث المال الف فوزر عليها  
اثلاثا وصوره الدراهم المرسله ان يوصى لاهلها مائة الف وراخرها الف  
وثلث مائة الف ولم يحز الورثة تكون الثلاث بينهما اثلاثا وبضر

اصح

كل واحد منها بحسب وصيته وانما في هذه المواضع الثلثة بحسب  
وصيته لان الوصية في مخرجها صفة لحوار ان يحصل له مال اخر  
بخرجه الوصية من الثلث ولا كذلك فيما اذا اوصى بثلث ماله لاسا  
ولا اخر بحسب ماله لان الوصية في مخرجها لم تنه لان ماله لو كثير دخل في  
ذلك الوصية وظهر هذا امره نذرت بصوم يوم صنفها هذا باطله  
اما اذا نذرت ان يصوم غدا وها صفت في الغد فهو النذر وجوب  
عليها القضا قوله ومن اوصى بسهم من ماله الى امره قال  
الشيخ الامام هو امره ان رحمه الله في مستوطم ان له احسن السهام  
الورثة عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان ينزل على السدس فحينئذ يعطى  
له السدس وقالت في الجامع الصغير له احسن سهام الورثة الا ان  
ان يكون اقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس فعلى رواه كتاب  
الوصايا حوز النقصان عن السدس ولم يحوز الزيادة على السدس  
وعلى رواه الجامع الصغير حوز الزيادة على السدس ولم يحوز  
النقصان عن السدس وقالوا له احسن سهام الورثة الا ان  
يزيد على الثلث فحينئذ يعطى الثلث وصوره من المسئلة رجل  
مات وترك ابنا وامراه واوصى لاهل سهم من ماله فعلى قوله اني  
حسب رحمه الله على رواه الوجها يا وهو فوهمها يعطى له احسن  
سهام الورثة وهو نصيب المراه فزاد احسن سهام الورثة على



الغرضه وذلك ثمانية مائة تسعة مائة يعطى للموصى له سهم وللزوجه سهم  
والباقي للامان وعلى رايه الحاج الصغر يعطى له سدس المال لان السدس  
اكثر من خمس سهام الورثه ولو كانت المراه ونزكت زوجها وانما والمسلة  
بما هما على رايه الوصايا يعطى له السدس لانه لا يجوز ابو حنيفة  
رحمه الله الزيان على السدس وعلى رواية الوصايا يجوز التقصان واقتت  
السهم اكثر من السدس يعطى له السدس سهم من ستة اسهم وعلى رواية  
الحاج الصغر يعطى له الربع وهو قولهما لانه لا يجوز الزيادة دون التقصان  
على هذه الروايه قوله قد تمت الفرائض منها لان الترجيح الذاتي مقدم  
على الترجيح الذي ينشأ من الحال وللغرض ترجيح ذاتي لان الغرضه  
اقوى من النافله وللنافله ترجيح حال وهو ان عدم الموصى في الذكر يكون  
مراوفا اول ثم الكفارات مقدمه على صدقة الفطر وصدقة الفطر  
مقدمه على ما يصح لارايه عند الشافعي رحمه الله سنة قوله  
او قال او فعل ما يدل على الرجوع اق الاول فكما اذا قال العبد الذي  
او صحت لغلان مهول لغلان كان هذا رجوعا واق الثاني فكما اذا او  
ثوب ثم قطعه او خاطه واصل ان كل فعل لو فعله الانسان في  
ملك عمر سقط حق المالك عن العبد فان الموصى اذا فعله كان رجوعا  
وكل فعل يوجب زيادة في العبد الموصى بها ولا يمكن تسليم العبد لغيره  
بها رجوع قوله ومن اوصى له ثوبه الاخر وقال ابو حنيفة

سليم

هذا اللم اذا اوصى لاقربائه بشرط خمس سرايط كونه ذارحم محرم وان  
لا يكون ارثا او اسن فصاعدا ولا يدخل فيه اقربه الولاد والاقرب  
والاقرب وانفقوا على استراة القناه وان لا يكون ارثا وان  
يعتبر برائتان ولا يدخل الوالد والولد واهل بيوتهم  
المحرمه بالدم والدماء اقرب والاقرب كذا ذكر في المسوط  
يعتبر برائتان ومختلف الروايه وذكر في الزبادات ان محرمها سنوي  
براقرب وما بعد الواحد والجمع والمسلم والكافر والي هذا اشار  
في الاسرار قوله ولو اوصى بذلك ماله فانه وفلان هذا صريح  
بما اصل المذكور فعند لما كان وا اعتبار الاقرب بالوصيه يكون له سهم  
وعندهما بينهما ارباعا قوله كل من ينسب الى اوصاب له في  
بما سلام قل اراد به اول اب اسلم وقيل اراد به اول اب  
ادرك بما سلام اولم يسلم وبطرس السقاوت فما اذا كان الموصى عليها  
وقد اوصى لاقربائه فعلى القول بمر اول اوصى بمراب موعلى موي  
الله عنه فلما دخل في الوصيه اراد عقيل وحفد رضي الله عنهم  
وعلى القول الثاني يدخلان بمراب الاقصى ابو طالب لانه ادرك  
بما سلام وان لم قوله وان اوصى بثلث ثوبه الى اخره والروايه  
هذا اذا كانت الشاب من اجناس شقي فاما اذا كانت بن حنيفة  
واحد موعلى العنم كتاب الفرائض



انما يصح مع مريضه وهي السهم المقدرة نحو النصف والثلث ومنها  
سمى اصحاب السهام المقدرة اصحاب الفرائض والمناسبه من  
الباين ان الوصيه اخذت الميراث فتناسبا قول هـ والوجه لا  
يصله منه سواء كان اخا لاب وام اولاد اولاد ومي ابن عم والعم  
وان العم يصله فان كانا لاب وام اولاد كان يورثها محضا علم  
وان كانا لام فعليه خلاف الشافعي رحمه الله ومولي النعمه اي  
المعتق ومولاه النعمه اي المعتقه وامت اسم مولى العتاقه مولى  
النعمه لا نعامه عليه فانما عتاق والس الله تعالى واذا تقول  
للذي اعم الله عليه قوله والقائل عمدا هذا اذا كان القتل  
حرما وطريق المباشرة لان حرمان الميراث عقوبة فلا يسأل الا بالحرمان  
فان لو قبله بحق اذ كان له مال عيس موصوف بحله بالحرمة كالصبي  
او كارتسببها كما اذا هضر سراعى فاعه الطريق مودى فيها  
مورثه ومات فانه لا يحرم عن الميراث قوله هم يتوالى الاربعة  
سراحي وامت قال وهم يراهم لان يتوالى في ذلك بلفظ الجمع يدل على  
فهم يراهم وهذا المراد بالذكر خاصا فليس في قال وهم يراهم  
وكذا هذا في قوله وهم يراهم قوله ومن ترك ابني عم اهلها  
اجل لام صور بها اخوان تزوج بها كسرا مراه ودل ان من مات براكب  
متر وحما الا صغير ولد له انما يصام مات براكب صغير وله ان من مراه

اخرى ايضا بمات ابن لاكثر ولد ترك ابني عم اهلها اخوة لام والمسرحة  
كان رضي الله عنه يقول في الشريعة ثم رجع الى التشريك حتى سال  
برافع لاب وام عن هذه المسئلة فافق بتقريب الشريعة فقال السيا باب  
هـ ان ابا فاحما والسياس ام واهل فقال عمر بن عبد الله عن محمد بن  
ورع الى القول بالتشريك فلذلك سميت مسرحة وجماع بين  
المسوط قوله هـ واذا اجمع في المحوى الى اخره سانه محوى  
تزوج اخته فولدت له بنتان فمات المحوى بالمال فاما البنات  
اللتا فماتتا ورثا لانهن بنتان ولا ترتب الكسرة بالنزوحه لان المحوى  
لا يورث بالالكحة العاصدة فان مات احدى البنات بعد ذلك فانها  
يخرجت عن ام هي احدى اب وام ايضا للام السدس للاميه وللأخت  
لاب وام النصف وللأم السدس بالاخته لاب لانه لا اعتناء بالاخته  
لاب الف وحديث في الام لا يحق ان السدس بها صار ذلك كالموجود  
في شخص احدى فصار كأنه ترك اختين وهما تحجبان بالام من الثلث الى السدس  
محوى تزوج امه فولدت بنتا بمات المحوى عن ام مولى روجه وعرضته  
مولى اخته لام فلا يورث بالام بالنزوحه شيئا ولا لانه بالاخته لان لا يورث  
لام لا يورث مع لانه ولكن للام السدس باعتناء الاموميه والثلث النصف  
والسابع للعصبه فان لم يكن له عصبه فالسابع في رده عليها ارباعا قوله  
وعصبه ولرا الربا الى اخره وسانه اذا مات وترك لام ومولى امه فان

وعنه



هما الثلث والساقي للمولى واعلم ان سبب الملاعنة ان تقطع عراب  
 في حق ميراث دون سائر احكام حتى لا يجوز سريان الملاعنة لذلك الولد  
 ولا يجوز لاحد منهما دفع الزكوة الى صاحبه ثم ان كان ولدا للملاعنة حر اصل  
 يكون المراد من المولى اقرب الام بعصبتها الا قرب وان كان حيفا  
 فالمراد من المولى معتقوها قوله في ميراثات وترك جملة اقسام  
 ان الحمل من حمله الورثة اذا علم وجوده في البطن عند موت المورث  
 وان فصل حيا وانما يعلم بوجوده في البطن اذا حات به لا قل من  
 سنه اشهر ومنذ مات المورث فان حات به لاكثر من ستة اشهر  
 فلا ميراث له اذا كان النكاح قابلا من الزوجين وان كانت معك  
 فحينئذ يثبت اذا حات به لا قل من سنتين عند وفعت الفرقة  
 بموت او طلاق في وقف فانه هذا اذا تربعصت الورثة  
 وضع الحمل فان لم يترصوا وطلبوا القسم بعصم بوقوف نصيب  
 اربعة بئين في رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة رحمه الله وروى  
 الخصاف عن ابي يوسف رحمه الله انه يوقف نصيب ابن واحد  
 وعليه العتوى قوله والحد الاول بالميراث براحلاف  
 في مراهقة الاب وام اولاب واق الا هو الام لا يثبون مع الحد  
 نالما جهاز قوله ولا يثبت ام اب مرام سهم لانه ليس بها سهم  
 معتد كما يكون لأصحاب الفرائض لانه من ذوى الارحام

وولا ثلثهم عند عدم ذى السهم والله اعلم بالان  
ذوى الارحام هذا اللفظ بعصم العصبة واصحاب العتوى  
 لا الارحام عيان عن القرابة الا انه اصار عيانا عن قرينة لا يكون  
 عصبة ولا صاحب فرض قوله واذا لم يكن للميت عصبة  
 ولا ذوى سهم المراد من ذى السهم رداء الزوج والزوجة قوله  
 ولد البنت بدخل فبه بنت بنت الابن دلالة قوله بنت  
 الاخ اي لاب وام اولاب لانه ذكر بعد هذا ولد الاخ مرام قوله  
 فاوليهم من ادنى يوارث مثل بنت بنت بنت بنت بنت ابن  
 المال كله لبنت بنت الاخ واقدر بهم اولى من بعدهم حتى ان بنت البنت  
 اولى من بنت بنت بنت الابن وام اولاب مرام اولى من ولد الاخ وهذا قول  
 ابي حنيفة رحمه الله وعليه العتوى والمراد من الاخ الذي لام او  
 انه مراح لاب وام اولاب وولد الاخنت مطلقا والله اعلم  
باب حساب الفرائض  
 اذا كان في المسئلة نصف ونصف نحو ما اذا مات وترك زوجا و  
 اخنا او نصف وما بقي نحو ما اذا مات وترك بنتا وزوجا واخا  
 لاب وام ان كان بنتا وما بقي نحو مراح والام وان كان ابنتا  
 وما بقي نحو السدين مع مراح لاب وام واذا كان مع الزوج نصف  
 نحو البنت مع الزوج والثلث مع النصف كالمرأة والبنت والست









له زوجة راحته لاب وخمسة اعمام هم ماتت  
 الخ جئت قبل القسمة وتركت زوجها وابتأ وبتاً وعملاً  
 مسلمة من اثني عشر وقد ماتت من عشر اسهم وثلث  
 يستقيم على مسلمة لكن يوافقها بالنصف مضرب نصف  
 المسلة اثنا عشر وهي ستة في خرج المسلة الاولى في عشر  
 يكون مائة وعشرين وحته بهي المسلتان كان الزوجية  
 الميت الاولى من المسلة الاولى خمسة اسهم مضروبة في  
 ستة تكون ثلثين وتنقصها ولا عمام الميت الاولى خمسة  
 اسهم مضروبة في ستة يكون ثلثين لكل واحد ستة الى اخذ  
 المسلة فهي واذا اصحت المناسخة واردت مع  
 ما يصيب كل واحد الى آخر مثلاً له المسلة التي ذكرناها  
 قبل تلك هذا وتع من مائة وعشرين فاذا قسمنا ذلك على  
 ثمانية واربعين خرج من القسمة اثنان ونصف وهو حصة  
 فاذا اردت معرفة نصيب زوجة الميت الاولى هو ثلثون  
 احدها لكل اس ونصف حصة يكون هما اثني عشر حصة  
 وعدها اثني ونصف وكذلك باقي انصبا الورثة وعلى  
 هذا القياس تعمل جميع ما اناك من المسائل والله  
 والله اعلم بالصواب